أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة- رؤية مقترحة

إعداد

د / نشوة سعد محمد بسطويسي

مدرس أصول التربية

كلية التربية بالإسماعيلية

جامعة قناة السويس

ملخص الدراسة

يعد تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من أهم الجوانب التي أصبحت تجذب انتباه كافة الدول علي مستوي العالم بشكل متزايد، فأغلب المجتمعات تتطلع إلى إنجاز تنمية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية تضمن بها تحقيق مستويات معيشة متنامية، وإشباع الحاجات المادية الأساسية، وتحسين نوعية الحياة لأفرادها الحاليين وللأجيال القادمة، وتحسين بيئاتها الآن ومستقبلًا؛ ولذلك تعتبر قضية التنمية المستدامة من القضايا المحورية التي تستحق أن تركز عليها جهود كافة دول العالم- وخاصة دول العالم النامي- في المرحلة القادمة.

ومن ثم تعد الجامعات وخاصة كليات التربية من أكثر المؤسسات تحملاً لمسئولية تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؛ باعتبارها أداة المجتمع الرئيسة في إمداد وتزويد المجتمع بالكفاءات البشرية والفكرية القادرة على تغيير مستقبله وصياغته؛ بما يتلاءم مع التغيرات والتحديات المعاصرة؛ لقيادة المجتمع نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ من خلال القيام بوظائفها الأساسية وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

ومن ثم يصبح الهدف المنهجي لهذه الدراسة هو التعرف علي واقع أدوار كليات التربية التي تقوم بها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك البحث عن أهم المعوقات التي تواجه كليات التربية بالجامعات المصرية عند قيامها بهذا الدور، ومن ثم بناء تصوراً لهذا الدور مستقبلاً في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: خدمة المجتمع وتنمية البيئة – متطلبات التنمية المستدامة

Abstract:

Achieving the requirements of sustainable development is one of the most important aspects that is attracting the attention of all countries around the world. Most societies aspire to achieve economic, social, political and environmental development in order to achieve living standards, satisfy basic material needs and improve the quality of life of their current members. for future generations, and to improve their environments now and in the future. Therefore, the issue of sustainable development is a central issue that deserves the attention of all countries of the world - especially the developing world - in the next phase.

The universities, especially the faculties of education, are among the most responsible institutions to meet the sustainable development requirements. They are the main tool of the society in providing and

providing the community with the human and intellectual capacities capable of changing and shaping its future in line with contemporary changes and challenges; To carry out its core functions: education, scientific research, community service and environmental development.

So, the methodological objective of this study is to identify the role of the faculties of education in the field of community service and environmental development, as well as the search for the most important obstacles facing the faculties of education in Egyptian universities in performing this role, and then build a vision for this role in the future in light of the requirements sustainable development.

مقدمة :

تعد الجامعات إحدى أهم المؤسسات التعليمية، التي تؤثر في تنمية المجتمعات المحيطة بها, فهي تلعب دورًا رئيسًا في بناء المجتمعات من جانب, كما أنها وسيلتها الأساسية في بناء مواردها البشرية والمادية من جانب آخر، ولذلك أصبح مفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة يُمثل ركيزة أساسية، وأضاف بعدًا مهمًا لوظائف الجامعات، التي ينبغي أن تضطلع بها، وهذه الوظيفة تتمثل في التفاعل مع المجتمع المحيط بها، والمشاركة الفعالة في تقديم الخدمات والاستشارات، ووضع خبرات أعضاء هيئة التدريس بها وإمكاناتهم البحثية في خدمة مجتمعاتهم المحيط بهم، لتحقيق دور الجامعة بوصفها مركزًا للإبداع والإنتاج الفكري، ومركزًا رائدًا للتطوير؛ لتحقيق المشاركة الفعالة في دعم مسيرة التنمية (رمضان، ٢٠٠٤، ص ص٥٥٥ ـ ٥٥٦).

وثمة اتفاق على أن الجامعات منوط بها ثلاث وظائف رئيسة هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعلى الرغم من أن (وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة) تحتل المرتبة الثالثة في الوظائف، إلا أن ثمة توجهاً عاماً، يري أنها يجب أن تصبح الوظيفة الأولى، بل والرئيسة للتعليم الجامعي، بحيث يصبح التدريس تدريسًا لخدمة المجتمع، والبحث بحثاً لخدمة المجتمع، ولذلك يجب علي الجامعات تكوين قنوات اتصال مشتركة بينها وبين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية؛ لتقديم نتائج أبحاثها العلمية، واستشاراتها الفنية المتخصصة، لتطوير المجتمع وطاقاته الإنتاجية، ومن ثم يمكن للجامعات أن تستفيد من تسويق خدماتها البحثية في تدعيم مواردها المالية، والعمل علي إيجاد مصادر تمويل إضافية، تستخدم في تحسين وتطوير العملية التعليمية والبحثية بها (السيد،٢٠٠٢، ص٢٧٣).

وانطلاقا من القناعة بأهمية الوظيفة الثالثة للجامعة – خدمة المجتمع وتنمية البيئة – والتي لا تقل أهمية عن وظيفتيها الرئيستين (التعليم والبحث العلمي) فإن الحداثة النسبية لانشغال الجامعة والمجتمع بهذه الوظيفة الثالثة قد أدى إلى تواضع دور الجامعات المصرية في هذا الشأن، وبالنظر إلى الحالة التنموية الراهنة للمجتمع المصري وتنوع تحديات التنمية وإشكالاتها، أصبح من غير المقبول علميا واجتماعيا تباطؤ الجامعات المصرية أو تهاونها في هذا الدور (الخميسي، ٢٠٠٦، ص ٦١٥)، ولذلك فقد وجه النقد من جانب عديد من الدراسات إلى الجامعات عامة وكليات التربية خاصة لضعف قدرتها على أداء مهامها في مجال خدمة المجتمع، فقد أوضحت دراسة (محمد، ٢٠٠٢) أن المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر تمارس أنشطتها وبرامجها في خدمة المجتمع بدرجة ضعيفة، كما أشارت إلى ضعف الإمكانات البشرية بما فيها أعضاء هيئة التدريس والإداريين في هذا المجال، مما قد انعكس سلبًا وأثر على تقديم الخدمات لأفراد المجتمع ومؤسساته.

وبحكم الموقع التاريخي لكليات التربية في مسيرة التعليم الجامعي المصري، وحجمها، وعمق ارتباطها بالجامعات والمجتمعات؛ فإنه يفترض أن تكون من أوائل الكليات المعنية بالقيام بالوظيفة الثالثة للجامعة- خدمة المجتمع وتنمية البيئة- ومن ثم فلم يعد مقبولاً أن تظل هذه الكليات معنية فقط بدوريها التقليديين: التعليم، والبحث العلمي(الخميسي، ٢٠٠٦، ص ٦١٦).

وقد توصلت دراسة (الشرقاوي، ١٩٩١) إلى أن كليات التربية بالجامعات الإقليمية بشكل عام، وكلية التربية بجامعة قناة السويس بشكل خاص، لم تستطع الوفاء بمتطلبات خدمة مجتمعاتها المحلية، كما أنها تحتاج إلى إعادة النظر في كثير من لوائحها ومناهجها، التي ما زالت تتسم بالتقليدية، وتفتقر إلى الحداثة في كثير من جوانبها.

كما توصلت بعض الدراسات مثل دراسة (عوض، ٢٠٠٣)، ودراسة (الشرقاوي، ٢٠٠٤)، ودراسة (السمدوني وأحمد، ٢٠٠٥)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (أحمد، ٢٠٠٩)، إلي وجود ضعف في قيام الجامعات المصرية بأدوارها في مجال خدمة المجتمع، وتحديدًا كليات التربية التي يقع عليها الدور الأكبر في التخطيط والتنفيذ لهذه الوظيفة، حيث يشير الواقع الفعلي لأداء كليات التربية لهذه الوظيفة إلى تدني مستوى الأداء، وانعزالها عن مشاكل البيئة المحيطة بها، وعزوفها عن البحث في حلول لتلك المشكلات.

وكذلك أكدت بعض الدراسات مثل دراسة (الخميسي، ٢٠٠٦)، ودراسة (مساعده، ٢٠٠٧)، ودراسة (معروف، ٢٠١٢)، ودراسة (إبراهيم، ٢٠١٤) أن دور كليات التربية بالجامعات المختلفة لا يزال بحاجة إلى دعم وتفعيل، فعلى الرغم من تعدد المشروعات والدراسات المعدة من قبل تلك الكليات، فلا يتخذ منها طريقه إلى حيز التنفيذ إلا القليل فقط، ومن ثم فقد لا تتحقق الأهداف المرجوة منها، فما زال دورها في معظم الأحيان استشاريًا، يتوقف عند اقتراح الحلول، وصياغة التوصيات لحل

المشكلات، التي تواجه المجتمعات المحيطة بها، وذلك لأن هذه الخدمات لا تأتى وفقا لتخطيط معين، وإنما تعد من قبيل الأنشطة الفرعية، التي تقوم بها تلك الكليات، على الرغم من أن ما يوضع من خطط للمشاركة في مجالات البحث من شأنه أن يعود على كليات التربية بالفائدة، إذ يوفر لها مصادر جديدة للإمكانات، التي تحتاجها للقيام بأدوارها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

كما أوضحت دراسة (عبد الناصر، ٢٠٠٥) أن حداثة اهتمام كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة أسهم في ضعف دورها في هذا المجال، حيث ركزت منذ بداية تأسيسها ولفترة طويلة على وظيفتي التدريس والبحث العلمي، في مقابل ضعف الاهتمام بدورها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة كوظيفة خدمية.

وفي ضوء اهتمام كافة دول العالم بقضية التنمية المستدامة، واعتبارها واحدة من أهم القضايا العالمية، التي استحوذت على اهتمام عديد من المفكرين والخبراء في كافة المجالات العلمية، التي اتفقت جميعها على ضرورة السعي المستمر نحو تحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها في شتى مجالات المجتمع، وذلك لأن كافة دول العالم أصبح لديها قناعة أن التنمية المستدامة هي التي يمكن أن تسيطر وتقضي على المشكلات البيئية، والتعليمية، والصحية، والاقتصادية، كما أنها سوف تكون المخرج الطبيعي من أزمة التنمية، التي يعاني منها العالم حاليًا، حيث تزايد الاهتمام- خاصة في الآونة الأخيرة- بضرورة حصول الأفراد على مقومات الحياة والحرية (النجار، ٢٠٠٧، ص ٤١٠).

ومن ثم فقد شغلت قضية التنمية المستدامة مكان الصدارة في قضايا التنمية بالعالم كافه، حيث أصبح من الواضح أن برامج التنمية المستدامة في سبيلها لأن تتحول إلى علم اجتماعي جديد، له بنيته الفكرية، وأهدافه الخاصة المتمثلة في تنمية قدرات، ومهارات، ومعارف الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، بهدف استثمارها وفق معايير الكفاية، والفاعلية، والاستمرارية، وفي ضوء ذلك اهتمت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بمشروعات التنمية المستدامة، إدراكًا منها أن الدور الفعال نحو التنمية المستدامة لن يتحقق إلا من خلال الإنسان القادر الواعي بأهمية التنمية المستدامة له وللأجيال القادمة (بهرام، ٢٠١٣ ص ١١٥).

ولذلك يعد تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من أهم الجوانب التي أصبحت تجذب انتباه كافة الدول علي مستوى العالم بشكل متزايد، فأغلب المجتمعات تتطلع إلى إنجاز تنمية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية ، تضمن بها تحقيق مستويات معيشة متنامية، وإشباع الحاجات المادية الأساسية، وتحسين نوعية الحياة لأفرادها الحاليين وللأجيال القادمة، وتحسين بيئاتها الآن ومستقبلًا، ولذلك تعد قضية التنمية المستدامة من القضايا المحورية، التي تستحق أن تركز عليها جهود كافة دول العالم - خاصة دول العالم النامي- في المرحلة القادمة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأنه من دون تحقيق تنمية مستدامة، فلن تكون هناك تنمية إنسانية على المدى البعيد (الزنفلي، ٢٠١٢، ص ص١٨٣-١٨٤).

وكانت مصر من الدول التي حاولت وضع استراتيجية للتنمية المستدامة (رؤية مصر- ٢٠٣٠)، وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه الاستراتيجية في: التنمية الاقتصادية، تنافسية الأسواق، رأس المال البشري، ويتم تحقيق ذلك من خلال: الثقافة، الشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، الصحة، المعرفة والابتكار والبحث العلمي، البيئة، الطاقة، التنمية العمرانية، الاقتصاد، العدالة الاجتماعية، الاهتمام بالتعليم بصورة عامة، والتعليم الجامعي بصورة خاصة (رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٥).

وبما أن الجامعات تعد إحدى الدعائم الرئيسة، التي ترتكز عليها آمال المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعد أكبر مؤسسة تعليمية تتفاعل مع المعرفة والثقافة، باعتبارها مركزًا للخبرة العلمية والبحثية في مختلف التخصصات، كما أنها تسهم في تهيئة مناخ الإبداع والابتكار بكافة فروع العلم المتعددة، كما تتبنى مسئولية تنمية أهم ثروات المجتمع، وهى الثروة البشرية (الألفي، ٢٠١٣، ص١٦)، وذلك من خلال إعداد الكوادر البشرية، وتطويرها، والارتقاء بمستواها العلمي والعملي بكافة المجالات المختلفة.

ومن ثم فإن التعليم الجامعي بخصائصه المتنوعة يعد مسئولًا عن تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الذي يوجد فيه، نظرًا لأنه المسئول عن إعداد الأفراد للحياة العملية، كما أنه يعد أداة فعالة لتحديث وتطوير المجتمع، في ظل ما تقدمه الجامعة من أنشطة تعليمية، وبحثية، وخدمية متجددة (البوهي، ٢٠١٤، ص ١٠٩)، فالتعليم الجامعي لا يمكن أن ينعزل عن المجتمع المحيط به، بل يتفاعل معه، وبالتالي فهو يعمل في ضوء احتياجات المجتمع، واحتياجات التنمية (عبد الرسول، ٢٠١٤، ص ٧).

ومن هنا يتضح أن الجامعات تختلف عن غيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى داخل المجتمع، وذلك لكونها من أهم المؤسسات، التي لها علاقة مباشرة بجميع جوانب التنمية المستدامة في مجالاتها المختلفة (الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية)، فهي تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع، والمنوطة بحل مشكلاته ومواجهة تحدياته (عامر، ٢٠١١، ص٥)؛ حيث أصبح من أهم أهداف التعليم الجامعي تحقيق ارتباطه بقضايا التنمية المستدامة، واستخدام مؤسساته كمراكز لتحقيق هذه التنمية، من خلال إجراء البحوث والدراسات العلمية في كافة المجالات واستثمار نتائجها، بما يحقق التطوير والارتقاء بكافة المجالات، التي تساعد في خدمة المجتمع وتنميته (عزب، ٢٠١١، ص١١).

ومن ثم فقد أصبحت التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية من إحدى أهم أولويات التعليم الجامعي سواء علي المستوي المحلي أو العالمي، ومن ضمن إطار الأهداف الرئيسة للجامعات بمختلف أنحاء العالم، حيث أصبح التعليم الجامعي لا يهتم فقط بالمعارف، التي يكتسبها الخريج لسوق العمل فحسب، بل يهتم أيضًا بتعزيز التعلم مدى الحياة لكافة الخريجين من التعليم الجامعي في مختلف المجالات، فالخريج الذي يمتلك المعرفة في كافة المجالات سواء

التكنولوجية، أو المعلوماتية، أو المجتمعية، هو الذي تتكون لديه القدرة على صنع واتخاذ القرار، وقيادة الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمع المدني، ومن ثم تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للجيل الحالي وللأجيال القادمة (الإسكندراني وعبد اللطيف، ٢٠١٥، ص٣١).

ولقد أكد مؤتمر الجامعات الدولية الذي عقد بهافانا تحت عنوان "التعليم العالي والتنمية المستدامة" (University International Conference, 2012, p.3) على أهمية دور التعليم الجامعي كركيزة أساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، حيث أوصى بعدة توصيات من أجل الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها من خلال قيام الجامعات بوظائفها الرئيسة، والتي من أهمها ما يلي:

١. السعي نحو تدريب الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، ليكونوا على درجة عالية من الإتقان في المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة، سواء البيئية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية.

٢. الاهتمام بإجراء البحوث المختلفة في مجال التنمية المستدامة، وتطوير الابتكارات والاختراعات المتعلقة بها داخل منظومة التعليم الجامعي.

٣. ضرورة أن تضع الجامعات تحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها ضمن جدول أعمالها وذلك لخدمة مجتمعاتها المحلية.

٤. أهمية أن تقوم الجامعات بتقديم الاستشارات والخدمات في مجال التنمية المستدامة لكافة قطاعات المجتمع المتنوعة.

٥. ضرورة أن تقوم الجامعات بتصميم إداراتها الداخلية وكافة عملياتها، بما يحقق التنمية المستدامة، ويجب أن يتضح ذلك في: أهمية استخدام الطاقة النظيفة، وانتشار المساحات الخضراء بها، تصميم المباني والمرافق في كافة أنحاء الحرم الجامعي.

٦. أهمية أن تعتمد الجامعات خطة منهجية في جميع سياساتها وبرامجها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، بوصفها جزءًا لا يتجزأ من خططها المستقبلية، وذلك لأنها تتحمل الكثير من المسئولية تجاه مجتمعاتها على نطاق أوسع، مما يجعلها من أكثر المؤسسات التعليمية ارتباطًا بالمجتمعات الموجودة فيها.

٧. ضرورة أن تدرك الجامعات أهمية دمج مبادئ التنمية المستدامة في تعزيز جودة التعليم، وتحسين الناتج من العملية التعليمية، وهم الطلبة.

لذا فقد أكدت التوجهات العالمية الدور الحاسم للتعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي بوجه خاص في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها، من خلال وضع رؤية جديدة للتعليم الجامعي تساعد الأفراد والمجتمعات على التفاعل بشكل أفضل مع العالم ، الذي يعيشون فيه، ومعالجة التعقيد والترابط بين المشكلات المجتمعية المختلفة، واتباع نهجًا جديدًا متعدد المداخل والتخصصات لتطوير المعارف، والمهارات، والقيم، وأنماط الحياة، وتشجيع ثقافة المشاركة والتعاون من أجل بناء مستقبل أكثر استدامة وتطورًا (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-إلكسو، ٢٠٠٨، ص٣٠).

وبناءً علي ما سبق، فإن الجامعات وخاصة كليات التربية تعد من أكثر المؤسسات تحملاً لمسئولية تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، باعتبارها أداة المجتمع الرئيسة في إمداده وتزويده بالكفاءات البشرية والفكرية القادرة على تغيير مستقبله وصياغته، بما يتلاءم مع التغيرات والتحديات المعاصرة لقيادة المجتمع نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال القيام بوظائفها الأساسية، وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وبناءً على ذلك، فإن الدراسة الحالية تقتصر علي تناول الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة -ومن ثم وظائف كليات التربية- وهي خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك من خلال تحديد أدوار كليات التربية في هذا المجال، والوقوف علي أهم المعوقات والمشكلات التي تواجهها عند قيامها بهذه الوظيفة، بهدف الكشف عن الإمكانات البشرية والعلمية التي تمتلكها، والتي تجعلها مرشحة للقيام بدورها المتوقع في تحقيق وظيفتها الثالثة، وهي خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

كما تتخذ الدراسة من بعض كليات التربية نموذجًا للدراسة بحكم عمقها التاريخي في الكيان الجامعي المصري، ولكون الباحثة تنتسب لها، ومن ثم إمكانية القيام بالجانب التطبيقي للدراسة بشكل أفضل.

ومن هنا يصبح الهدف المنهجي لهذه الدراسة هو التعرف علي واقع أدوار كليات التربية، والتي تقوم بها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك البحث عن أهم المعوقات التي تواجهها عند قيامها بهذا الدور، ومن ثم بناء تصورًا لهذا الدور مستقبلاً في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

لذا تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما الإطار الفكري لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات؟

٢. ما الإطار الفلسفي لمتطلبات التنمية المستدامة بالجامعات المصرية؟

٣. ما أهم أدوار كليات التربية في الجامعات المصرية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة؟

٤. ما واقع أدوار كليات التربية في بعض الجامعات المصرية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة؟

٥. ما الرؤية المستقبلية المقترحة لأدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. توضيح الإطار الفكري لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات المصرية.

٢. بيان الإطار الفلسفي لمتطلبات التنمية المستدامة بالجامعات المصرية.

٣. رصد واقع أدوار كليات التربية في الجامعات بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٤. بناء رؤية مستقبلية مقترحة لأدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها مما يلي:

أولًا: من الناحية النظرية:

١. مواكبتها للتوجهات العالمية والمحلية في مجال التعليم الجامعي، وكذا توجهات الدولة نحو دعم وتعزيز دور القطاعات الجامعية خاصة قطاع خدمة المجتمع وشئون البيئة، الذي ينادي بضرورة إسهام الجامعات في مجال خدمة المجتمعات في محاولة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

٢. أهمية دور التعليم الجامعي ومن ثم كليات التربية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، حيث تعد الجامعات من أكثر مؤسسات التعليم العالي قدرة علي تلبية متطلبات التنمية المستدامة في أي مجتمع، كما أنها معيار لمدى قوة المجتمعات وتقدمها، فلم تعد تقاس قوة أي مجتمع بما يملكه من ثروات مادية، تتناقص يومًا بعد يوم، بل بما يملكه من ثروات أساسها الرأسمال البشري والمعرفي.

٣. أهمية دور كليات التربية في مجال التعليم الجامعي خاصة في مجال خدمة المجتمعات المحلية، لما تمثله من مصدر للإبداع، والطاقة، والتجديد داخل المجتمع بكافة مجالاته.

ثانيًا: من الناحية التطبيقية:

إمكانية استفادة القائمين على أمر تطوير الجامعات، وصانعي القرار برؤية مستقبلية لتحسين أدوار كليات التربية، والتي يمكن أن تؤديها داخل جامعاتهم، وإعادة النظر إليها بوصفها مجتمعات للتعلم والحياة، وأداة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة داخل المجتمع.

منهج الدراسة وأدواتها:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي، وذلك لكونه يهدف إلى وصف الظواهر، والمشكلات، وجمع الحقائق، والمعلومات، والملاحظات عنها، وكذلك وصف الظروف الخاصة المحيطة بها، وتقرير حالتها في الواقع، كما يهدف أيضًا إلى البحث عن الأسباب الحقيقية للظواهر، حيث يتم من خلاله استخدام الأساليب والوسائل المتعددة، مثل: الملاحظة، والمقابلة، والاختبارات، والاستبيانات، والمقاييس المتدرجة لجمع البيانات والمعلومات حول الظواهر(ضحاوي، ٢٠١٠، ص ص١٤-١٥).

ولذلك فإن استخدام المنهج الوصفي سوف يتيح إمكانية تحديد أهم أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، ووصفها، وتحليلها، ورصد واقع أدوارها بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، ومن ثم تقديم تصورًا مقترحًا لأدوارها مستقبلاً في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وسوف تستخدم الدراسة (الاستبيان) بوصفه أداة لجمع البيانات والمعلومات عن واقع دور كليات التربية بمجال خدمة المجتمع في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، لاستجلاء واقع هذا الدور من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تحاول الدراسة تقديم رؤية مستقبلية مقترحة لأدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك تحليل أهم متطلبات التنمية المستدامة، دون التعرض لدراسة أية متطلبات أخرى للتنمية، كالتنمية البشرية، أو التنمية الإنسانية، ... أو غيرها من المتطلبات المتنوعة للتنمية، وذلك للاعتبارين التاليين:

١- مواكبة التوجهات العالمية والمحلية نحو إسهامات التعليم الجامعي وخاصة كليات التربية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

٢- قلة الدراسات _ في حدود علم الباحثة _ التي تتناول الربط بين كليات التربية وخدمة المجتمع وتنمية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة.

الحدود المكانية: سوف تقتصر الدراسة على كليات التربية ببعض الجامعات المصرية وتحديداً جامعة قناة السويس، وجامعة بورسعيد، وجامعة السويس، دون التعرض لأية كليات أخري داخل الجامعات.

الحدود البشرية: سوف تقتصر الدراسة الميدانية- لاستجلاء واقع دور كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة- على عينة من أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات التربية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس بمختلف تخصصاتهم التربوية داخل كليات التربية بكافة الجامعات المصرية، والتي يبلغ عددها (٢٤) أربعًا وعشرين كلية على مستوى الجامعات المصرية، كما أن إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس بها للعام الجامعي (٢٠١٥-٢٠١٦) بلغ (٢٤٤٦) عضوًا، وهذا يعد المجتمع الأصلي للدراسة (وزارة التعليم والبحث العلمي، ٢٠١٥- ٢٠١٦، ص ص١- ٢٤).

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في (١٣٣) مائة وثلاثة وثلاثين عضوًا من أعضاء هيئة التدريس من بعض كليات التربية ببعض الجامعات المصرية، أي بنسبة (٥.٤٤%) تقريبًا، كما تمثلت عينة الدراسة بالنسبة للكليات في (٣) ثلاث كليات للتربية بكل من جامعة قناة السويس، وجامعة بورسعيد، وجامعة السويس للعام الجامعي (٢٠١٥-٢٠١٦) أي بنسبة (١٢.٥%).

مصطلحات الدراسة:

تنوعت مصطلحات الدراسة ومفاهيمها، مما يستلزم توضيح هذه المصطلحات، ومحاولة إظهار الفروق بينها، ثم استنباط التعريف الإجرائي منها، وهي علي النحو التالي:

١.أدوار كليات التربية:

تناول عديد من الباحثين في الأدبيات العربية والأجنبية مصطلح الدور، من حيث: (تعريفه، وبيان طبيعته ومستوياته)، ومن أهم تلك التعريفات ما يلي:

عرفه "قاموس أكسفورد" (Oxford Dictionary, 2006, p.1268) بأنه: "عبارة عن المهام التي يتوقع أن يقوم بها الفرد المسئول في مؤسسة ما داخل المجتمع".

وكذلك عرف (Association of American Universities, 2009, p.138) الدور بأنه: كل ما يقوم به الأفراد أو المؤسسات من أداء من أجل المشاركة في تحقيق هدف محدد. كما عرفت (كيلاني، ٢٠٠٥، ص٥٨) الدور بأنه: مجموعة الوظائف والمهام التي يتوقع القيام بها، لتحقيق نشاط معين، أو تقديم خدمة معينة.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة أن القيام بالدور يشترط تحديد هدف واضح من قِبل الشخص المنوط به القيام بهذا الدور، وهذا الهدف يتمثل في تحقيق نشاط أو تقديم خدمة.

كما عرفه (إبراهيم، ٢٠٠٦، ص ص٤٦- ٤٨) على أنه: الجهود التي تقوم بها المؤسسات والقائمون على إدارتها؛ للتعاون مع فئات المجتمع والبيئة المحيطة بها؛ بهدف بناء وتعميق جسور التعاون مع المجتمع المحيط بها؛ لتحقيق الأهداف التي أُنشأت من أجلها.

ويؤكد هذا التعريف ضرورة إحداث نوع من الترابط والتعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة ومتطلبات المجتمع الموجودة فيه، حتى تصبح مجموعة الأدوار التي تقوم بها المؤسسة ذات انعكاس إيجابي على المجتمع المحيط بها.

بينما عرفه (عبد السلام، ٢٠٠٦، ص٤٠٠) بأنه عبارة عن: مجموعة القيم التي تحدد سلوك الفرد في موقف معين، وتفرض عليه مسئوليات محددة.

وكذلك عرفه كل من (عثمان ورمضان، ٢٠٠٤، ص ٦٤) بأنه: التوقعات التي تحكم سلوك الفرد في ضوء الوضع، الذي يشغله في البناء الاجتماعي.

بينما عرفه (البدري، ٢٠٠٢، ص١٠٣) بأنه عبارة عن: مجموعة الأنشطة التي تحقق ما هو متوقع من الفرد في مواقف محددة، ويترتب على ذلك الأدوار المتوقعة منه، وإمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف الأخرى.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة يمكن استنباط أن القيام بدور ما يفرض على الفرد مجموعة من المسئوليات، كما يحدد له أنماطًا معينة للسلوك المتوقع منه، وذلك في إطار مجموعة من الأطر والقواعد السلوكية، وهذا ما أكده فريق من الخبراء في تعريفهم للدور بأنه: مجموعة من الأنماط السلوكية، التي يتخذها الفرد أو المؤسسة تجاه موقف ما في إطار نسق اجتماعي محدد.

_ ويتطلب تعريف الدور توضيح أنماطه، حيث إنه ذو ثلاثة أنماط كما وضحه (Robert Merton, 1993, p.173) ، كما يلي:

- الدور المتوقع The Expected Role: وهو الدور الذي يتوقعه المحيطون بالفرد شاغل المكانة المعينة.
- الدور الممارس The Practitioner Role: وهو الدور الذي يقوم به الفرد في مواقف معينة، بناء على إدراكه لتوقعات الآخرين المحيطين به.
- الدور الفعلي The Actual Role: وهو الدور الواقعي الذي يقوم به الفرد بالفعل في مواقف معينة.

ومما سبق يمكن تعريف أدوار كليات التربية إجرائيًا بأنه: مجموعة الجهود والأنشطة المتوقع القيام بها مستقبلاً من قِبل الفرد أو المؤسسات، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة مسبقًا من قِبلهم.

٢ـ متطلبات التنمية المستدامة:

يعد مصطلح متطلبات التنمية المستدامة من المصطلحات المحورية بالدراسة، لذا ستحاول الباحثة تسليط الضوء عليه، وذلك فيما يلي:

تعددت التعريفات التي تناولت مصطلح التنمية المستدامة، ولكن يعد التعريف الذي أورده تقرير مستقبلنا المشترك (Our Common Future, 1987)، هو الأكثر انتشارًا وشيوعًا في الأدبيات، ويعرفها بأنها عبارة عن: تلبية احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

وتتفق (اللجنة الوطنية الفنلندية للتنمية المستدامة، ٢٠٠٥) مع التعريف السابق، حيث تعرفها بأنها: عملية مستمرة وموجهة للتغير الاجتماعي، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بهدف توفير

الفرصة للأجيال الحالية والمستقبلية للحصول علي مستوى معيشي جيد (UNESCO, 2005-2014,p.2)).

ومن هنا يمكن تعريف متطلبات التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي إجرائياً بأنها: الجهود المستقبلية المبذولة من قِبل الجامعات لدمج مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، في جميع الأنشطة والممارسات الجامعية سواء: التدريسية، أو البحثية، أو المجتمعية، من خلال إيجاد سبل جديدة ومستدامة للتعلم، تقوم على التعاون، والمشاركة، والإبداع، والابتكار، وتحويل الأطر النظرية إلى ممارسات فعلية، والبعد عن الروتين في مختلف أنحاء الهيكل التنظيمي لها، مع الحرص على توفير الكفاءات اللازمة في مختلف التخصصات للتعامل مع المتطلبات الجديدة للمجتمع والتنمية، وذلك من خلال تحقيق التواصل المستمر والمتبادل بين مختلف الطلبة وكلياتهم، ومن ثم بينهم وبين مجتمعاتهم، وبالتالي تغيير اتجاهات الطلبة نحو بيئاتهم وكذلك مجتمعاتهم المحيطة بهم.

٣- خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تعرف خدمة المجتمع بأنها: تلك العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع وكافة هيئاته ومؤسساته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيدين وحاجاتهم الفعلية (Issan, S., A., & Osman, M., E., (2010, p.2).

كما يقصد بها كل ما تقدمه كليات الجامعة ومراكزها من أنشطة وخدمات، تتوجه بها إلى أفراد من خارج الجامعة غير طلابها النظامين أو أعضاء هيئة التدريس بها، من أفراد المجتمع ومؤسساته بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٨، ص ٦٦٩ – ٦٧٠).

ومن ثم يمكن تعريف خدمة المجتمع والبيئة بكليات التربية إجرائياً بأنها: قدرة كليات التربية علي تقديم كافة الإمكانات البشرية والمادية لخدمة المجتمع والبيئة المحيطة بها من خلال مراكزها المتنوعة، لتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع والبيئة الخارجية، وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال العمل علي تحسين أوضاعها وتوعية كافة أفرادها في جميع الجوانب سواء: الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو التربوية من خلال توفير كافة الأنشطة سواء: البحثية أو التعليمية أو الخدمية، لتعديل بعض الجوانب غير المرغوب بها داخل المجتمع والبيئة المحيطة بكلية التربية.

الدراسات السابقة:

سوف تقسم الدراسات السابقة إلى محورين، وهما:

أ- الدراسات ذات الصلة بدور كليات التربية في مجال خدمة المجتمع والبيئة.

ب- الدراسات ذات الصلة بمتطلبات التنمية المستدامة في التعليم الجامعي.

وترتيبها وفقا لتسلسلها الزمني، من الأقدم إلى الأحدث زمنيا، واستعراض محتوى الدراسات من حيث: الهدف، المنهج المستخدم، أدوات الدراسة، وأهم النتائج والتوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتتمثل أهم هذه الدراسات فيما يلي:

المحور الأول: الدراسات ذات الصلة بدور كليات التربية في مجال خدمة المجتمع والبيئة:

استهدفت مجموعة من الدراسات التعرف علي أدوار الجامعات وتحديدًا كليات التربية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك التعرف علي دور أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال، وكذلك التعرف علي أهم الصعوبات، التي تحد من أدائهم لهذه الأدوار علي الوجه الأكمل، ومن ثم اقتراح الحلول التي يمكن أن تسهم في تفعيل وتطوير أدوارهم لخدمة المجتمع والبيئة، ومنها دراسة (عوض، ٢٠٠٣)، التي استهدفت التعرف علي أدوار أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في مجال خدمة المجتمع في ضوء التحديات العالمية المعاصرة، ولتحقيق أهداف الدراسة اتخذت الباحثة من المنهج الوصفي منهجًا لها، كما استعانت بالاستبيان كأداة رئيسة لها، ومن ثم قامت بوضع تصورا مقترحا لدور كليات التربية في مجال خدمة المجتمع في ضوء أراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس بها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: انشغال أعضاء هيئة التدريس بالمهام التدريسية والبحث العلمي للحصول على الترقي بالدرجات العلمية، إضافة إلي تحملهم لأعباء الامتحانات وأعمال الكنترولات، وانتهت إلى وضع بعض التوصيات من أهمها: إنشاء مراكز خاصة بخدمة المجتمع بكليات التربية لتقديم الخدمات التربوية والتثقيفية المختلفة لكافة فئات المجتمع، توفير بيئة تعليمية وبحثية وخدمية مناسبة تسهم في تفعيل دور عضو هيئة التدريس لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وتتشابه مع دراسة (الخميسي، ٢٠٠٦)، التي استهدفت الكشف عن الإمكانات المتاحة لدى كلية التربية -موضع الدراسة- والتي تجعلها مرشحة للقيام بالدور المتوقع منها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ثم أهم الخيارات المتاحة لتفعيل هذا الدور مستقبلا، ولتحقيق أهداف الدراسة اتخذ

الباحث من المنهج الوصفي منهجا له لتحديد ورصد الدور الواقعي لكلية التربية – موضع الدراسة- بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة سعيا لوضع سبل تفعيل هذا الدور.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تمتلك كلية التربية – موضع الدراسة المقومات البنيوية والوظيفية، التي تؤهلها للقيام بدور فعال في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة بها، وكذلك وجود عديد من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتقديم الخدمات والاستشارات للمجتمع المحلي وكافة مؤسساته المختلفة، وقد توصلت إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات من أهمها: إعداد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعة أو الكلية بهدف إكسابهم مهارات واتجاهات خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك تفعيل دور مركز خدمة المجتمع بالكلية وتدعيمه بالإمكانيات المادية والتنظيمية والإدارية لتيسير دوره في خدمة المجتمع.

وتسير في نفس السياق دراسة (سلام،٢٠٠٦)، حيث استهدفت التعرف علي دور جامعة الأزهر في مجال خدمة المجتمع، وتحديد أهم المتغيرات العالمية والمحلية المؤثرة علي قيام الجامعة بوظيفتها نحو خدمة المجتمع بها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، ولتحقيق أهداف الدراسة اتخذت الباحثة من المنهج الوصفي منهجا لها، كما استعانت بالاستبيان كأداة رئيسة لها، ومن ثم قامت بوضع تصورا مقترحا لدور الجامعة في مجال خدمة المجتمع المحلي في ضوء أراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس بها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود عديد من المعوقات التي تحول دون قيام الجامعة بدورها نحو خدمة المجتمع، وذلك من خلال ضعف التواصل بين جامعة الأزهر والمجتمع المحلي، وكذلك ضعف التمويل المالي للبرامج الخاصة بخدمة المجتمع، وقد انتهت الدراسة إلى وضع بعض التوصيات من أبرزها: إنشاء وتحديث المراكز الخاصة بخدمة المجتمع بالجامعة، توفير بيئة تعليمية وبحثية وخدمية مناسبة، تسهم في تفعيل دور عضو هيئة التدريس لخدمة المجتمع المحلي.

كما تتشابه دراسة (عامر،٢٠٠٧) مع معظم الدراسات السابقة، حيث استهدفت محاولة تطوير دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع المحيط بها، من خلال التعرف على الاحتياجات التي ينبغي علي الجامعة توفيرها للمجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، كما سعت الدراسة إلى تقديم التوصيات الإجرائية من خلال بناء تصورا مقترحا للتغلب علي المعوقات التي تحول دون قيام الجامعة بدورها نحو خدمة المجتمع، مما يتلاءم مع معطيات القرن الحالي، واقتراح مجموعة من الآليات اللازمة لتنفيذ توصيات ومقترحات الدراسة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على واقع الجامعة، ومن ثم بناء التصور المقترح لتطوير دورها نحو خدمة المجتمع والبيئة المحيطة في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: ضعف العائد المادي المقدم من الجامعات لأعضاء هيئة التدريس عند قيامهم بعمل برامج لخدمة المجتمع والبيئة، وأشارت إلى بعض التوصيات والمقترحات، كان من أهمها: ضرورة تقديم الأسس العلمية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، إضافة إلي تشجيع مؤسسات المجتمع على الاستفادة من منشآت مراكز الجامعات، وكذلك توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك حل مشكلاته والعمل على تطويره، وضرورة تقديم برامج تعمل علي تلبية متطلبات كافة فئات المجتمع على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم.

واستهدفت دراسة (مساعده، ٢٠٠٧) التعرف علي دور كليات التربية بالجامعات الأردنية في مجال خدمة المجتمع، وتحديد أهم العوامل المؤثرة علي قيام كليات التربية بوظيفتها نحو خدمة المجتمع بها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، ولتحقيق أهدافها اتخذ الباحث من المنهج الوصفي منهجا له، كما استخدم الاستبيان والمقابلات المفتوحة بوصفها أدوات رئيسة له، ومن ثم قام بوضع عدد من السياسات والإجراءات لتفعيل دور كليات التربية بالجامعات الأردنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء أراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس بها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود عديد من المعوقات التي تحول دون قيام كليات التربية بالجامعات الأردنية بدورها نحو خدمة المجتمع، وذلك من خلال ضعف الأنشطة والمشروعات الخدمية، التي تقدمها كليات التربية لخدمة المجتمع المحلي، وقد انتهت الدراسة إلى وضع بعض التوصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام بمجال البحث العلمي للاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات العلمية في حل المشكلات، التي تواجه مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة.

كما جاءت دراسة (السيد، ٢٠١٢) لتؤكد ما سبق من نتائج، حيث استهدفت وضع استراتيجيه مقترحة لتطوير قطاع خدمة المجتمع في ضوء مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها، لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بالمجتمع من خلال التعرف علي الاتجاهات المعاصرة لتطوير قطاع خدمة المجتمع، واتخذت الباحثة من المنهج الوصفي منهجا لها، مع استخدام أسلوب التحليل البيئي SOWT لتحليل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد البدائل الاستراتيجية، كما استعانت بالاستبيان واستمارة تحكيم لتحليل عناصر البيئة الداخلية والخارجية لقطاع خدمة المجتمع كأدوات رئيسة لها، ومن ثم قامت بوضع استراتيجيه مقترحة لتطوير قطاع خدمة المجتمع في ضوء مبادئ التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود عديد من المعوقات التي تحول دون قيام الجامعة بدورها نحو خدمة المجتمع، وذلك من خلال ضعف الشراكة بين قطاع خدمة المجتمع والمؤسسات المجتمعية الإنتاجية، إضافة إلي ضعف الثقافة التنظيمية المؤثرة وبشكل كبير في العمل بهذا القطاع الخدمي، وقد انتهت الدراسة إلى وضع استراتيجيه مقترحة لتطوير قطاع خدمة المجتمع

في ضوء مبادئ التنمية المستدامة، لتحسين البيئة التعليمية والبحثية والخدمية بالجامعة، لتطوير هذا القطاع في ضوء مبادئ التنمية المستدامة.

وتتشابه كذلك دراسة (معروف، ٢٠١٢) مع الدراسات السابقة، حيث استهدفت التعرف علي دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في مجال خدمة المجتمع المحلي من خلال وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، وكذلك تحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تحد من قيامها بدورها نحو المجتمع المحلي، إضافة إلي توضيح أهم السبل لتفعيل هذا الدور، ولتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحث بالمنهج الوصفي منهجا له، كما اتخذ من الاستبيان أداة رئيسة له.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود عديد من المعوقات التي تحول دون قيام كليات التربية بدورها نحو خدمة المجتمع، وذلك من خلال ضعف البحث العلمي والدراسات بها في مجال خدمة المجتمع المحلي، وكذلك قلة مشاركة تلك الكليات في إيجاد حلول للقضايا والمشكلات التي تمس المجتمع، وقد انتهت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين هذا الدور، من أهمها: ضرورة تأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس لتفعيل دورهم في خدمة المجتمع من خلال ورش العمل والبرامج التدريبية، تشجيع البحث العلمي والدراسات في كليات التربية والتي تتعلق بدراسة قضايا ومشكلات المجتمع المحلي.

كما جاءت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، لتؤكد كذلك ما سبق استعراضه من نتائج، حيث استهدفت الكشف عن طبيعة الدور الذي تقوم به كليات التربية في مجال خدمة المجتمع والبيئة المحيطة بها في ضوء تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وتحديد أهم المشكلات التي تواجه كليات التربية في سبيل تحقيق ذلك الدور، واتخذت الباحثة من المنهج الوصفي منهجا لها، كما استعانت بالاستبيان بوصفه أداة رئيسة لها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: ضعف الوعي لدي مؤسسات المجتمع بأهمية وحيوية دور الأبحاث والدراسات الخاصة بالكليات الجامعية خاصة كليات التربية لتحسين أدائها المؤسسي، وكذلك قلة البرامج المقدمة لخدمة المجتمع، نتيجة لضعف وجود آليات واضحة يمكن لكليات التربية أن تعمل من خلالها، وقد انتهت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين هذا الدور من أهمها: ضرورة أن تبني كليات التربية رؤيتها وفلسفتها بصورة واضحة ومرتبطة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء احتياجات المجتمع ومشكلاته الحقيقية، إنشاء وحدات ومراكز لخدمة المجتمع داخل الكليات في ضوء معايير الجودة والاعتماد، إضافة إلي ضرورة العمل علي تدعيم العلاقة والشراكة بين كليات التربية والمجتمع المحيط بها من خلال الوحدات ذات الطابع الخاص ومجالس ولجان الكليات.

المحور الثاني: الدراسات ذات الصلة بالتنمية المستدامة في التعليم الجامعي:

استهدفت عديد من الدراسات التعرف علي أهمية تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي، والمساهمة في تطوير المناهج الدراسية لبناء خريجين لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وتحديد الممارسات الجيدة في التدريس، والكشف عن معوقات دمج مبادئ التنمية المستدامة في التعليم الجامعي، ومنها دراسة (جيرالد دو، ٢٠٠٥، Gerald Dawe)، التي استهدف التعرف على كيفية إسهام منظومة التعليم الجامعي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات التعلم المنشودة لتحقيقها، مع تقديم الدعم اللازم لتوسيع وتعميق عملية تضمين مفهوم التنمية المستدامة في التعليم الجامعي من خلال وظائف الجامعات الثلاث: التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع والبيئة.

وقدمت الدراسة عدة توصيات، من أهمها: توفير الدعم والتمويل؛ لتعزيز التنمية المستدامة في جميع التخصصات، بما في ذلك نشر الممارسات الجيدة في هذا المجال، إجراء بحوث تتعلق بمشكلات المجتمع والبيئة؛ لاستكشاف الروابط بين البيئة والتنمية المستدامة وفرص العمل بالمجتمع، وكذلك الكشف عن مدى ملائمة الفرص الوظيفية لدمج التنمية المستدامة في التدريس، والمناهج الدراسية، وكذلك توجيه الجهود نحو إنشاء جامعات تعمل علي تحقيق التنمية المستدامة.

وتتشابه دراسة (أندي جونستون، Johnston, 2007, Andy) مع الدراسة السابقة، حيث استهدفت التعرف على كيفية إسهام التعليم الجامعي في التنمية المستدامة، وتحديد الممارسات الجيدة في التعليم الجامعي في مجالات التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع والبيئة، الإدارة المؤسسية، ووضع رؤى لتحسين مساهمة التعليم الجامعي في مجال التنمية المستدامة، وكذلك تحديد احتياجات المجتمعات في جميع الجوانب؛ لدعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ضعف تحديد الإجراءات المختلفة، التي يمكن أن تعتمدها مؤسسات التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة، على الرغم من إجراء عدة مناقشات دولية حول تلك الإجراءات، وقد أوصت بعدة توصيات، من أهمها: إجراء المزيد من الدراسات، للكشف عن الآثار المترتبة على السياسات لصانعي القرار، الذين يرغبون في تعديل مؤسسات التعليم الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة قيام الجامعات بدمج قيم وممارسات التنمية المستدامة في الأنشطة الأساسية للتعليم، والبحوث، والإدارة المؤسسية.

وتأتي دراسة (بارث وآخرون، ٢٠٠٧، Barth, M., and others) مسايرة لما سبق من نتائج في الدراسات السابقة، حيث استهدفت تحديد العوامل المؤثرة في تطوير المتطلبات والكفاءات الأساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بالجامعات، وتحليل الآثار المترتبة على استخدام الطرق الجديدة في كل من البيئة المحيطة بالجامعات وداخل الجامعات، لتطوير تلك المتطلبات الرئيسة للتنمية

المستدامة، ولقد تم التطبيق على مجموعات من الطلبة داخل الحرم الجامعي، ومجموعة من الأفراد خارج الجامعات، باستخدام أسلوب المجموعات البؤرية والاستكشافية.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: ضرورة أن تقوم الجامعات بإيجاد طرق جديدة للتعلم وإدراجها بالتعليم الرسمي من أجل المساهمة في تطوير الكفاءات الأساسية للتنمية المستدامة، ومن أهم هذه الطرق: التدريب على المهارات التنظيمية، العمل الجماعي، التدريب على مهارات إدارة الوقت، تنمية قيم تحمل المسئولية الذاتية، الاهتمام بالدوافع الذاتية للطلبة، تعلم مختلف التخصصات الفرعية، تطرق المهارات المختلفة، الاهتمام بالجوانب المعرفية والوجدانية من خلال تعزيز قيمة التعاون كأساس للثقة.

كما جاءت دراسة (السي أندربيرج وآخرون، ٢٠٠٩، Elsie Anderberg, and others) لتقدم ملخصًا عن أهم الاتجاهات الحديثة في مجال التعلم العالمي من أجل التنمية المستدامة في مرحلة التعليم الجامعي، من خلال تقديم لمحة عامة عن هذه الاتجاهات على مدى العشرين عامًا الماضية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج التاريخي، والتحليلي، والنقدي.

وقد توصلت إلى عدة نتائج، من أهمها: ضعف الخطوات التي تم تنفيذها في مجال التعليم الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بهذه المرحلة التعليمية، قلة الأبحاث التي أجريت تحت مسمى التعليم من أجل التنمية المستدامة، الحاجة الملحة إلى تطوير البدائل والتخصصات المتنوعة، واستراتيجيات البحث، والمناهج الدراسية، حتى تكون ملائمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة إلي أن الجهود المبذولة من الجامعات في هذا المجال غير فعالة، وتحتاج لمزيد من التطوير، وقد أوصت بعدة توصيات، من أهمها: ضرورة قيام الجامعات بتصميم مناهج قائمة على الكفاءة لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، وكذلك تطوير المناهج الدراسية للمساعدة في تحقيق فهم شامل للمعرفة، واكتساب القدرات اللازمة للتعليم الجامعي علي سياق عالمي لتحقيق التنمية المستدامة، وتشكيل الوعي المعرفي لدى الطلبة حول التنمية المستدامة.

كذلك سعت دراسة (مارجريت أكبومي، ٢٠٠٩، Margaret Akpomi) لمعالجة مشكلة البطالة في نيجيريا بين كافة فئات المستويات التعليمية، من خلال وضع بنية تحتية أساسها نشر ثقافة تعليم ريادة الأعمال والتدريب، وكيفية اتخاذ روح المبادرة في جميع التخصصات بوصفها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: كثرة التحديات التي تواجه برامج التعليم لإعداد الخريجين لسوق العمل، وكذلك ضعف امتلاك الطلبة للمعارف والمهارات المطلوبة ، التي تؤهلهم لسوق العمل، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: تعليم وتدريب الطلبة في كافة التخصصات، مما قد يسمح للجامعات بالاستفادة من خبرات العاملين بأسواق العمل، الأمر الذي

يسهم في تنمية الوعي بتحسين واقع التنمية المستدامة، وحل مشكلة البطالة، وزيادة فرص العمل بالمؤسسات المختلفة، مما يستوجب من الجامعات أن ترسخ قيم اكتساب الكفاءات اللازمة للاعتماد على الذات والمساهمة في تنمية البيئة والمجتمع.

كما جاءت دراسة (الزنفلي، ٢٠١٠) محاولة وضع خطة استراتيجيه للتعليم الجامعي، بحيث يصبح قادرًا على تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك تحديد أهم المتطلبات الواجب تلبيتها لإحداث التنمية المستدامة، وبيان طبيعة الدور الذي يتعين على التعليم الجامعي القيام به لتلبية تلك المتطلبات، من خلال تحليل البيئة الداخلية لمنظومة التعليم الجامعي، وتحليل البيئة الخارجية المؤثرة فيه، لاستشراف أهم الفرص التي تتيحها، وأهم التحديات التي تفرضها، ومن ثم اقتراح خطة استراتيجية تتضمن عددًا من الاستراتيجيات البديلة والمقارنة بينها، لاختيار الأنسب لإصلاح وتطوير التعليم الجامعي، لجعله قادرًا على تلبية متطلبات التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، ومنهج التحليل المستقبلي، وأسلوب التحليل البيئي (SWOT Analysis).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: ضعف قيام التعليم الجامعي بمسئولياته في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، كما أن البيئة الخارجية تحتوي على الكثير من التحديات، والقليل من الفرص، وبالتالي يتضح أن البيئة الخارجية غير دافعة للتعليم الجامعي للقيام بمسئولياته في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، ومن ثم تحديد مجموعة من المرتكزات، التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية، وتنطلق منها، وصياغة رسالة التعليم الجامعي، ورؤيته، وأهدافه، وتلخيص أبرز نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، ثم تحديد البدائل الاستراتيجية، والمقارنة بينها؛ وصولًا للبديل الأنسب، وأخيرًا تحديد متطلبات تنفيذها.

كما تأتي دراسة (كانيت جزو، ٢٠١٣، Cüneyt Gozu)، لتتفق مع ما سبق من دراسات، حيث استهدفت التعرف علي كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن يكون لها دور فعال في التنمية المستدامة؟، وكذلك مدى قدرتها على إيجاد تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك محاولة تحقيق التعاون والشراكات المختلفة، التي يمكن أن تقوم بين مؤسسات التعليم الجامعي وغيرها من المؤسسات المجتمعية، ولتحقيق أهداف الدراسة استعانت بالمنهج الوصفي مع استخدام أسلوب دراسة الحالة على تركيا.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: ضرورة القيام بالبحث والدراسة في مختلف التخصصات العلمية، والحرص على تبادل المعارف وتوظيفها في معالجة مشاكل المجتمع الحقيقية، مع التأكيد علي وضع هدف تحقيق التنمية المستدامة موضع التنفيذ والتطبيق، كما أكدت ضرورة قيام مؤسسات التعليم الجامعي بإتاحة الفرص لتحقيق التعاون والتكامل بينها وبين مؤسسات المجتمع المختلفة، وكذلك تعزيز هذه العلاقات بما يضمن مستقبلا أفضل للأجيال الحالية والقادمة، وكذا أهمية

قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببحوث في كافة التخصصات، وعمل توازن بين النظرية والتطبيق، بما يجعلها قادرة على أخذ خطوات حقيقية نحو تعزيز التنمية المستدامة.

كذلك استهدفت دراسة (بهرام، ٢٠١٣) التعرف على الجهود التي تقوم بها جامعات دولتي ماليزيا والفلبين في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وتوضيح مجموعة الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها هذه الجامعات لتلبية تلك المتطلبات، ولتحقيق أهداف الدراسة استعانت الباحثة بالمنهج المقارن في تحليل ومقارنة الجهود، التي تقوم بها تلك الجامعات في تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

وقد توصلت إلى مجموعة من التوصيات لتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، من أهمها: ضرورة توافر الرؤية العلمية المتكاملة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك تفعيل شراكات بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة، وكذلك توجيه المؤسسات الجامعية إلى مراجعة البرامج الجامعية في ضوء المهارات المطلوبة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

سيتم التعقيب على الدراسات السابقة من خلال توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وكذلك تحديد أوجه الاستفادة من تلك الدراسات، وذلك علي النحو التالي:

أولًا: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

هدفت أغلب الدراسات السابقة إلى تسليط الضوء على التعليم الجامعي وكليات التربية ودراسة أوضاعهما، من حيث:

١. دورهما في تلبية الاحتياجات المجتمعية والمستقبلية.

٢. التخطيط لتطويرهما في ضوء احتياجات التنمية ومتطلبات المجتمع الحالية والمستقبلية.

٣. دراسة علاقتهما وارتباطهما باحتياجات المجتمع والبيئة .

٤. دراسة بعض المشكلات التي تواجههما.

٥. وضع رؤى مستقبلية للنهوض بالجامعات وكليات التربية في مجال خدمة المجتمع والتنمية المستدامة، وكذلك آليات لضمان الجود والاعتماد في هذا المجال.

٦. دراسة كفاءتهما الخارجية والداخلية لتطوير مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، التنمية المستدامة.

ومن ثم تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على الجامعات وخاصة كليات التربية وأدوارها في كيفية تلبية احتياجات المجتمع سواء الحالية أو المستقبلية في ضوء تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

كما استخدمت معظم الدراسات السابقة (الاستبيان) سواء المفتوح أو المغلق، ومن ثم تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام (الاستبيان) بوصفه أداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات.

- بينما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها سوف تقوم بوضع رؤية مستقبلية لتفعيل دور كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء مدخل جديد من مداخل التنمية، وهو مدخل التنمية المستدامة.

- استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهجين: الوصفي، والدراسات المستقبلية، من خلال الأساليب التالية:

_ أسلوب تحليل النظم.

_ أسلوب التخطيط الاستراتيجي.

ومن ثم تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها سوف تستخدم المنهج الوصفي، ولن تتعرض إلى أسلوب التخطيط الاستراتيجي أو أسلوب تحليل النظم.

ثانياً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، من حيث:

١. بلورة مشكلة الدراسة.

٢. صياغة تساؤلات الدراسة.

٣. اختيار الأسلوب المنهجي الملائم لطبيعة الدراسة.

٤. اختيار الأدوات المناسبة لجمع البيانات والمعلومات بالدراسة.

٥. صياغة التعريف الإجرائي بالدراسة.

٦. تحديد خطوات السير في الدراسة.

خطوات السير في الدراسة:

ويتضمن السير في الدراسة الحالية وفقًا للخطوات التالية:

١- بناء الإطار العام للدراسة، والمتمثل فيما يلي: (مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، أهدافها، أهميتها، المنهجية المستخدمة، أدواتها، حدودها، مصطلحاتها، الدراسات السابقة ذات الصلة، وأخيرًا خطوات السير في الدراسة)، وذلك سوف يتمثل في الخطوة الأولي من خطوات الدراسة.

٢- تحليل الأدبيات المتعلقة بقطاع خدمة المجتمع والبيئة وأهم أهدافه بالتعليم الجامعي، وذلك من حيث: مفهومه، أهدافه، أهم مجالاته، وكذلك أهم المعوقات التي قد تعوق الجامعات عن تحقيقه، وسوف يتمثل ذلك في الخطوة الثانية من خطوات الدراسة.

٣- تحليل الأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة وأهم متطلباتها بالتعليم الجامعي، وذلك من حيث: نشأتها، مفهومها،أهدافها، أبعادها، متطلباتها، وكذلك أهم المعوقات التي قد تعوق تحقيقها، وسوف يتمثل ذلك في الخطوة الثالثة من خطوات الدراسة.

٤- تحليل الأدبيات المتعلقة بكليات التربية في الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع والبيئة، والمتمثلة في التعرف على أدوارها بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وسوف يتمثل ذلك في الخطوة الرابعة من خطوات الدراسة.

٥- إجراء الدراسة الميدانية، لاستجلاء واقع أدوار كليات التربية ببعض الجامعات بمجال خدمة المجتمع والبيئة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال ما يلي: تحديد أهداف الدراسة الميدانية، العينة، بناء الأداة، وإجراء المعالجة الإحصائية، وهذا سوف يتمثل في الخطوة الخامسة من خطوات الدراسة.

٦- بناء تصورًا مقترحًا لأدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وتعد تلك الخطوة السادسة والأخيرة من خطوات الدراسة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على تحليل الأدبيات في مجال دور مؤسسات التعليم الجامعي بمجال خدمة المجتمع والبيئة بشكل عام، ثم المسح التحليلي والنقدي لدور كليات التربية موضع الدراسة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بشكل خاص، سعيًا لوضع ملامح سبل تفعيل القيام بالدور المتوقع في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وتحقيقا للهدف السابق، والتزاما بالخط المنهجي، فإن الدراسة الحالية تتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار الفكري عن الوظيفة الثالثة للجامعة ومن ثم لكليات التربية ألا وهي خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

المحور الثاني: الإطار الفلسفي لمتطلبات التنمية المستدامة بالجامعات.

المحور الثالث: الإطار التحليلي عن واقع دور كليات التربية ببعض الجامعات المصرية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

المحور الرابع: خيارات المستقبل وسبل تفعيل أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار الفكري لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالتعليم الجامعي:

يعد التوجه نحو خدمة المجتمع من التوجهات الرئيسة، التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها، فلم تعد وظيفة الجامعة تقتصر على إنتاج، وإكساب المعرفة الأكاديمية والثقافية، أو مجرد القيام بالبحوث الفلسفية والنظرية فحسب، بل أصبحت تتطلع إلى تطوير أنشطتها، للاستفادة مما تنتجه من معرفة خارج الإطار الجامعي، وذلك لتطوير المجتمع المحيط، ومن ثم جعل خدمة المجتمع محورًا أساسيًا لوظيفتيها في التدريس والبحث العلمي (محمود، ٢٠٠٩، ص ١٨٢).

وخدمة المجتمع وتنمية البيئة هي كل ما تقدمه الجامعات من نشاطات وخدمات، تتوجه بها إلى أفراد المجتمع من غير طلابها، ويشمل ذلك ما تقدمه من دورات تدريبية، أو استشارات، أو بحوث علمية، أو برامج تثقيفية لخدمة أبناء المجتمع (علي، ٢٠٠٥، ص٦٠)، وهناك أساليب متعددة تقوم الجامعة من خلالها بأداء وظيفتها في خدمة مجتمعها، وتتمثل هذه الأساليب، فيما يلي (الهلالي، ٢٠٠٧، ص٣٠):

- نقد الوضع الاجتماعي غير المرغوب به في المجتمع.
- حل المشكلات المجتمعية.
- تقديم الأنشطة للمجتمع.

ويتضح مما سبق أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجامعة والمجتمع المحيط بها، فهي تؤثر فيه وتتأثر به، كما تعد الجامعة أداة المجتمع في تحقيق النهضة والتنمية الشاملة في كافة المجالات، وكذلك تعتبر المسئولة عن دراسة مشكلاته، ومحاولة معالجتها، فالجامعة لا تهتم بتنمية العلم من أجل العلم فحسب، وإنما أصبحت تهتم بمدى الفائدة، التي ستعود على المجتمع من تطويرها لهذا العلم.

وفي ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة يمثل التعليم الجامعي أهمية كبري في تقدم المجتمعات وتطورها؛ حيث ثمة اتفاق سائد على أن الجامعات منوط بها ثلاث وظائف رئيسة وهى: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعلى الرغم من أن وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة تمثل الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، إلا أن ثمة توجها عاما يذهب إلى أنها يجب أن تصبح الوظيفة الأولي والأهم للجامعات، بل أن هناك من يري بأن مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة يعد من أهم مجالات الجامعات على الإطلاق، حيث أنها تتضمن القيام بوظيفتي التدريس والبحث والعلمي (الهلالي، ٢٠٠٧، ص٢١).

لذلك تحتل تلك الوظيفة للجامعات – خدمة المجتمع وتنمية البيئة – مكانة مهمة بين وظائف الجامعة، لدرجة أن هذه الوظيفة أصبحت تأتي مباشرة بعد أهداف الجامعات في التدريس والبحث العلمي؛ حيث ينص قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة (١٩٧٢) في مادته الأولى على أن تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع وتنمية البيئة والارتقاء به حضاريا (قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ٢٠٠٦، ص٤).

لذا فإن الجامعات لم تعد بمعزل عن البيئة والمجتمع المحيط بها، بل أصبحت جزءًا منه، تتفاعل معه، وتتشكل من خلاله، ذلك إلي جانب إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للالتحاق بسوق العمل وخدمة المجتمع، إضافة إلي أن الجامعات - بوصفها مؤسسات بحثية - يجب عليها أن تسهم في حل مشكلات المجتمع والبيئة المحيطة بها، وهذا يقتضى منها أن تبني سياساتها، وتضع خططها علي ضوء ما يحتاج إليه المجتمع والبيئة، وكذلك الظروف المجتمعية الخاصة بكل مجتمع حولها، ومدى احتياجات الأفراد بتلك المجتمعات، ومستوى التنمية التي يجب أن تعمل على الوصول إليها (سكوت، ٢٠٠٨، ص ١٩).

ومن ثم فإن الجامعات في الوقت الحاضر يجب ألا تقتصر خدماتها وأنشطتها على طلابها فقط دون غيرهم من أبناء المجتمع، بل أصبح من الضروري أن تمتد خدماتها التعليمية والبحثية والثقافية والتربوية لتشمل كافة أفراد المجتمع بجميع فئاتهم وتخصصاتهم (ج.ب، م.ل، ٢٠٠٦، ص ٤٢)، ومن ثم فإن ذلك يستلزم منها أن تتحرك خارج المحيط الجامعي، وأن تكون العلاقة بين الجامعات والمجتمع علاقة تبادلية، بحيث تمتد أنشطتها خارج أسوارها إلي كافة فئات المجتمع ومؤسساته، بحيث تسهم في حل مشكلات المجتمع والبيئة المحيطة بها، من خلال العمل علي الاستفادة من الموارد المتاحة فيها لتطويرها وتحسينها إلى الأفضل (محمود، ٢٠٠٩، ص ٣٤).

لذا تحاول الدراسة في المحور الحالي استعراض الإطار الفكري لطبيعة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، من خلال ما جاء بالأدبيات العربية والأجنبية في هذا المجال، وذلك من خلال توضيح مفهومه، أهدافه، أهميتها وأهم مجالاته المختلفة، ومبرراته، وذلك علي النحو التالي:

أولًا: مفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

هناك عديد من التعريفات التي تناولت مفهوم خدمة المجتمع والبيئة ، وعرفته بأنه تقديم الخدمات خارج أسوار الحرم الجامعي، فقد عرفه ((Bringle & Hatcher بأنه: الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية لمجتمعاتها سواء في صورة نشاط أو تقديم خدمات تعليمية موجهه إلى غير طلابها، وذلك لنشر المعرفة أو حل المشكلات المجتمعية بالمجتمع المحيط بها، بهدف تعديل بعض السلوكيات في البيئة المحيطة (Camara, P.,F., 2012, p.11).

كما يعرفه (المركز القومي الأمريكي للخدمة التعليمية، (- America's National Service Learning)) بأنه عبارة عن: الأنشطة والبرامج المقدمة خارج إطار البرامج التعليمية المنتظمة والمعتمدة داخل المؤسسات التعليمية، وهى أنشطة وبرامج غالبا ما تقدم طبقا لاحتياجات المجتمع(Camara, (P.,F., 2012, p.11).

ويشير في نفس السياق(معروف، ٢٠١٢، ص ٦) لخدمة المجتمع والبيئة بأنها: تلك العملية التي يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع المحلى في المجالات التالية: التوعية والتثقيف، إجراء البحوث التطبيقية، التدريب والتعليم المستمر، الاستفادة من الخدمات، تقديم الاستشارات العلمية.

كما يوضح (عمار، ٢٠٠٠، ص٩١) خدمة المجتمع بأنها: قيام الجامعات بنشر الفكر العلمي ومعرفة الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم من أفكار وممارسات، وكذلك تقويم مؤسسات المجتمع المحلي، وتقديم المقترحات لحل قضايا المجتمع ومشكلاته من خلال رسم التصورات والبدائل لحل مثل هذه المشكلات.

وكذلك يشير (مساعده، ٢٠٠٧، ص٢٣) إليها بأنها عبارة عن: كافة الخدمات التي يمكن لكليات التربية أن تقدمها لمجتمعها المحلي سواء في مجالات البحث العلمي، أو البرامج التدريبية والأنشطة التأهيلية، وكذلك تقديم الاستشارات والخبرات والبرامج التثقيفية والندوات لتوعية كافة أفراد المجتمع بالقضايا المختلفة، وتشمل القضايا الاجتماعية والبيئية والثقافية والتربوية.

وتؤكد (علوان، ٢٠٠٦، ص ٩) أن مفهوم خدمة المجتمع يقصد به: كل ما تقوم به الجامعة من أنشطة وخدمات داخل وخارج الجامعة إلى كافة أفراد المجتمع ومؤسساته من خلال التنظيم الإداري وعملياته، المتمثلة في التخطيط، والتنظيم، والمتابعة، والتقويم، والتسويق.

وتوضح (السيد، ٢٠١٢، ص ٣٦) خدمة المجتمع بأنها: كل ما تقدمه الجامعة من خلال تنظيماتها من خدمات وأنشطة داخل الجامعة وخارجها بهدف إحداث تغييرات تنموية في البيئة المحيطة للحصول علي الدعم المادي والتأييد الاجتماعي، ويمكن ملاحظة أن التعريفات السابقة قد حددت فئات المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الجامعات، وهى فئات من خارج الجامعة، بمعني الخدمات المقدمة بشكل مباشر لفئات المجتمع خارج حرم الجامعة.

وقد اتفق تعريف (شحاتة، ٢٠٠٨، ص ٤٢) مع التعريفات السابقة، حيث وضح خدمة المجتمع بأنها: مجموع الأنشطة التي تقوم بها الجامعة للمجتمع المحلى من أجل نشر المعرفة خارج أسوار الجامعة، بما يتضمنه ذلك من تقديم الاستشارات، وتوفير المعلومات للأفراد والهيئات والمؤسسات المختلفة بالمجتمع المحيط بالجامعة، وكذلك حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع، من خلال إجراء البحوث التطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية للعاملين في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى خدمة مجتمع الجامعة كذلك، وهذا التعريف قد أشار إلى الخدمات المباشرة وغير المباشرة للجامعة لخدمة المجتمع والبيئة المحيطة بها.

كذلك فإنه يوجد عديد من التعريفات التي جمعت بين تقديم الجامعات والكليات بها للخدمات المباشرة وغير المباشرة لخدمة المجتمع، حيث عرف (Issan, S., A., & Osman, M., E., 2010, p.134) خدمة المجتمع بأنها: تقديم الجامعة لكل ما يحتاج إليه المجتمع من أفراد ومؤسسات من خارج الحرم الجامعي ، للبرامج والأنشطة والمشروعات، والخدمات التسويقية، والاستشارات العلمية والفنية، لتحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمجتمع بهدف إحداث تغييرات إيجابية، تؤدى إلى تطور المجتمع وتقدمه، من خلال الاستفادة من كافة الإمكانات المتاحة للجامعات والموجودة بكافة وحداتها ومراكزها الخاصة، ويمكن ملاحظة أن هذا التعريف قد تضمن الخدمات المباشرة للجامعات، من خلال مجالي البحث العلمي والتدريس وكافة الأنشطة التي تقدمها الجامعات بشكل مباشر لكافة فئات ومؤسسات المجتمع والبيئة المحيطة بها.

كما يعرف في نفس السياق (عامر، ٢٠٠٧، ص٥٠) خدمة المجتمع بأنها: الأنشطة التي تقوم بها الجامعات والموجهة لخدمة كافة أفراد وفئات المجتمع من غير طلابها النظاميين، ويتضمن ذلك توفير المعلومات والاستشارات للأفراد والمؤسسات والهيئات، من خلال إجراء البحوث والدراسات لتقديم الحلول ، لما يواجه المجتمع والبيئة المحيطة من مشكلات، وكذلك عقد المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية لكافة العاملين في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وكذلك فئات المجتمع المحلي.

كما تناولت تعريفات أخرى مفهوم خدمة المجتمع والبيئة من خلال توفير الإمكانات البشرية والمادية للجامعات، التي تعد أحد مقومات الخدمات، التي تقدمها للمجتمع والبيئة المحيطة، ومن ثم فبتوافر تلك الإمكانات تتحقق أهم أسس خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك تتحقق أهم عناصر الجودة في الجامعات.

كما عرف (محمد، ٢٠٠٢، ص١٢) خدمة المجتمع والبيئة بأنها: "تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبى هذه الاحتياجات عن طريق الجامعات وكلياتها، ومراكزها البحثية المختلفة، بهدف إحداث تغييرات تنموية وسلوكية منشودة.

كما توضح خدمة المجتمع بأنها: كل برنامج منظم تستعين فيه الجامعات بكافة مواردها المادية والبشرية في تشخيص وحل المشكلات المجتمعية لتحقيق رسالتها الخدمية (Veríssimo L.,& et.al., (2007, p.3).

ومن ثم يمكن ملاحظة أن معظم التعريفات السابقة اتجهت إلى أن تضع الجامعات كافة إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة كافة فئات ومؤسسات المجتمع، ويتطلب ذلك معرفة الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وترجمتها إلى أنشطة تعليمية وبحثية لخدمته، ويوضح ذلك ضرورة اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة عن الأخرى، وذلك لاختلاف طبيعة كل مجتمع، وكذلك اختلاف المشكلات والاحتياجات لكل بيئة ومجتمع محيط بالجامعات.

ومن ثم يمكن تعريف خدمة المجتمع وتنمية البيئة إجرائياً بأنها: قدرة كليات التربية علي تقديم كافة الإمكانات البشرية والمادية لخدمة المجتمع والبيئة المحيطة بها من خلال مراكزها المتنوعة، لتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع والبيئة الخارجية وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال العمل علي تحسين أوضاعها وتوعية كافة أفرادها في جميع الجوانب سواء: الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو التربوية، من خلال توفير كافة الأنشطة سواء: البحثية أو التعليمية أو الخدمية، لتعديل بعض الجوانب غير المرغوب بها داخل المجتمع والبيئة المحيطة بكلية التربية.

ومما سبق يتضح أن هناك عديدًا من أوجه الاتفاق بين التعريفات السابقة والتعريف الإجرائي للدراسة حول دور الجامعات بشكل عام – وكليات التربية بشكل خاص- في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك علي النحو التالي:

١- تقوم الجامعات بتقديم خدماتها للمجتمع من خلال عدة أنشطة، وهذه الأنشطة تتغير تبعًا لطبيعة وتقدم المجتمع ومتطلباته.

٢- تقدم الجامعات خدماتها من خلال مراكز ووحدات خاصة، منها ما هو داخل الحرم الجامعي، ومنها ما هو خارجه.

٣- أهمية أن تعمل الخدمات التي تقدمها الجامعات على حل مشكلات المجتمع وتطوره نحو الأفضل.

٤- يجب أن تحافظ الجامعات أثناء تقديم خدماتها للمجتمع علي جودة أدوارها الأخرى مثل التدريس والبحث العلمي، وأن تطوعهما أيضا لخدمة المجتمع.

٥- أن خدمة المجتمع يمكن أن تُقدم من خلال العديد من الأنشطة، كالخدمات الاستشارية والفنية، والبحوث التطبيقية، والتدريب والتعليم المستمر، وغيرها من الخدمات.

٦- أنه تبعا لتقدم مفاهيم خدمة المجتمع تتقدم مجالات هذه الخدمة وأبعادها، وتظهر مجالات جديدة بجانب الموجودة بالفعل، فقد ظهرت خدمة المجتمع في البداية عن طريق الأنشطة التعليمية، ثم المشروعات البحثية والاستشارية، ثم تسويق الجامعات لتلك الخدمات للمؤسسات الإنتاجية والخدمية للحصول على عائد مادي يدعمها.

ومن خلال استعراض ما سبق من تعريفات حول خدمة المجتمع وتنمية البيئة كما تناولها الباحثون، يمكن ملاحظة أن معظمها يتفق والتعريف الإجرائي على أن خدمة المجتمع والبيئة تتعلق بالمجتمع المحيط بالجامعات والكليات، وأنها خدمة تقدم مباشرة للجمهور، وقد تكون شكل من أشكال التدريب أو البحث العلمي سعيا لتنمية المجتمع وتطوره.

ثانيًا: أهـــداف خـــدمـــة المجتمـــع وتنمية البيئة:

تعد وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة أحد أهم الوظائف الرئيسة للجامعات، ومع تطور وتقدم المجتمعات بدأت تسلك الجامعات اتجاهات أكثر تقدمًا وتطورًا في كافة مجالاتها، ولقد وضح ذلك من خلال محاولتها الجامعات تحقيق أهداف أكثر اتساعا وشمولاً، مما كانت تضطلع به في الماضي،

ومن ثم يمكن بيان أهم أهداف خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات كما وضحها كل من (عامر، ٢٠١١، ص ص٦٣- ٦٤)، و(شحاتة، ٢٠٠٨، ص ص١٨٤- ١٨٥)، و(الهلالي، ٢٠٠٧، ص ص٢٢- ٢٣)، و(مدكور، ٢٠٠١، ص ص١٩٤- ١٩٥) على النحو التالي:

١- الاهتمام بتعليم الطلبة وتدريبهم للالتحاق بمجالات العمل المختلفة بالمجتمع.

٢- توثيق الصلة بين التعليم والمجتمعات المحيطة، بما يوفر سهولة التواصل بين المؤسسات الجامعية والمجتمع، بحيث يشمل ذلك الانتقال من التعليم بالمؤسسة الجامعية إلى أسواق العمل في المجتمع، وكذلك الانتقال من أسواق العمل بالمجتمع إلى المؤسسة الجامعية، ومتابعة الدراسة بما يتماشى مع حاجات كافة أفراد المجتمع من كافة الفئات سواء العمرية أو الاجتماعية المختلفة.

٣- أهمية التفاعل المستمر مع البيئة من خلال البحث العلمي والتدريس، لمحاولة معالجة مشكلات المجتمع، وتقديم الحلول الملائمة لتلك المشكلات، فقد أصبحت الجامعات مسئولة عن المجتمع والبيئة المحيطة بها، فخدمة المجتمع وتنمية البيئة تعد من أهم وظائفها، بل تكاد تكون أهم وظائفها على الإطلاق.

٤- أهمية إدراك الجامعة لاحتياجات المجتمع وتقديرها، والتعاون مع هيئاته المختلفة للوفاء بهذه الاحتياجات، وجعل الجامعات بيت خبرة، تسرع إليها قطاعات المجتمع المختلفة طلبا للنصح والمشورة، وتقديم التنمية لكل فرد يرغب فيها، وتقديم كذلك الدراسات العلمية بشكل مستمر للوفاء بتلك الاحتياجات.

٥- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والكوادر المتخصصة للإشراف والتوجيه لدراسة كافة مجالات التميز بالمجتمع، والعمل علي المشاركة بفاعلية وكفاءة في تقصي وعلاج القضايا المجتمعية، التي قد تعوق استكمال خطط التنمية مثل: الأمية، والبطالة، والعنف، وغيرها من القضايا التي تعوق المجتمع عن تحقيق أهدافه المنشودة.

٦- العمل علي تطوير الذات والتقدم في العمل من خلال إعادة تدريب الأفراد، كلما دعت الحاجة لذلك، أو الانتقال من موقع عمل إلى آخر حسب قدراتهم واستعداداتهم.

٧- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع فئات المجتمع في الالتحاق بالتعليم، والاستمرار فيه وتنمية التعلم الذاتي، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب المبتكرة لزيادة الإنتاج وتحسينه.

٨- تعاون الجامعات مع مؤسسات المجتمع، مما يؤدى إلى تطوير الأبحاث، وتطوير التجريب، واستخدام أحدث الأساليب العلمية والأدوات المعملية الحديثة، وتشجيع القائمين بتلك الأبحاث.

٩- ضرورة الاهتمام بعمل الأبحاث التطبيقية سواء التي تقوم بها الجامعات، أو بالاشتراك مع بعض الهيئات لخدمة المجتمع، بحيث يتحقق التفاعل بين البحث العلمي ومواقع الإنتاج والاستثمار من أجل الوصول إلى منظومة علمية واقتصادية متكاملة، تحقق للمجتمع ما ينشده من تقدم وتطور في كافة المجالات المختلفة.

١٠- تنمية الوعي لدي الطلبة في التخصصات الجامعية المختلفة، ضمانا للربط بين تخصصاتهم وجوانب المعرفة لأخرى، وتوسيع آفاقهم حتى يصبحوا أكثر قدرة على التعامل مع مجتمعهم تعاملاً متكاملاً متوازنا.

١١- توفير مصادر تمويل بديلة للتعليم الجامعي، حيث تعانى الجامعات عجزا كبيرا في مواردها المالية، نتج عن توسع تلك المؤسسات الجامعية في خدماتها، والطلب المتزايد على التعليم الجامعي من قبل الحكومة والأفراد، وانتشار الجامعات الإقليمية خلال العقدين الماضيين دون توافر الدعم اللازم لهذا التوسع.

١٢- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع، بما يحقق التكامل والتفاعل والبناء للمعارف والخبرات والموارد، والمشاركة الفعالة بما يسهم في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع.

١٣- تقديم الاستشارات الفنية المتخصصة لمختلف هيئات الدولة ومؤسساتها.

١٤- الاهتمام بالأبحاث التطبيقية في مختلف جوانب العلم انطلاقا من كونها أداة تأثير فعالة في المجتمع.

كما توضح بعض الدراسات أن للجامعات ثلاثة أهداف رئيسة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، كما بينها (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٣، ص١١)، و(عامر، ٢٠٠٧، ص ص٨- ٩)، و(شحاتة، ٢٠٠٨، ص ص١٨٦- ١٨٧)، و(شحاتة، ٢٠٠١، ص ص١٣- ١٤)، ويمكن توضيحها علي النحو التالي:

١- **أهداف معرفية**، وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة وتطبيقاتها وتطورها وانتشارها، ومن أهمها:

- نشر نتائج الأبحاث للاستفادة منها في حل قضايا ومشكلات المجتمع.

- إجراء الأبحاث لمعالجة المشكلات، التي يمكن أن تعوق المجتمع عن تقدمه وتطوره.

٢- **أهداف اقتصادية**، والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع، وتحسنيه من خلال: -

- العمل على إمداده بما يحتاج إليه من إمكانات بشرية، وما يحتاج إليه من خبرات فنية للتغلب على مشكلاته الاقتصادية.

- تنمية ما يحتاج إليه اقتصاد المجتمع من مهارات وقيم اقتصادية.

- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقات تشاركيه واستشارية.

٣- **أهداف اجتماعية**، والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع، وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، من خلال:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.

- تدريب الطلبة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل: نشر الوعي الصحي، ومكافحة الظواهر المجتمعية السلبية.

- الربط بين البحث العلمي ومشاكل المجتمع والبيئة.

ومما سبق يمكن ملاحظة أن الجامعات قامت بدورها في التدريس والبحث العملي لفترات طويلة مركزة كافة اهتمامها عليهما، حتى ظهرت التغيرات المجتمعية والعلمية، بحيث تطورت بسرعة نحو الاستجابة لقضايا وحاجات المجتمع المحيط بها بكافة جوانبه، فلم يعد من القبول أن تنعزل الجامعات عن مجتمعاتها، أو أن تبتعد عن التحولات الاقتصادية والثقافية الحادثة فيه.

ثالثا: مجـــالات خـدمـــة المجتمـــع وتنمية البيئة بالتعليم الجامعي:

لقد أصبحت التوقعات المجتمعية بشأن دور الجامعات فيها أكثر احتياجا، في ضوء ما تملكه من إمكانات علمية وبشرية، وما تقدمه من بحوث ودراسات، يمكن أن تسهم في حل كثير من المشكلات والقضايا، التي يعاني منها المجتمع المحيط بها، فالجامعات تضم القدرات الفكرية والعلمية في كافة

مجالات المجتمع، فلم يعد ينظر إليها على أنها منارة العلم فقط، بل أصبح ينظر إليها على أنها مركز للخبرة في مختلف المجالات وقطاعات المجتمع سواء الإنتاجية أو الخدمية على اختلاف نشاطاتها (الحوت وشاذلي، ٢٠٠٧، ص٢٢٠).

ومن ثم تتعدد الأدوار المطلوبة من الجامعات في مجال خدمة المجتمع بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته، وكذلك تتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقا لظروف وإمكانات كل جامعة بشكل منفرد، ولذلك هناك تباين واضح بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال، وأيا كانت تلك المجالات، فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات، تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في كافة جوانبه المختلفة سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، أو البيئية، وذلك عن طريق استغلال كل الموارد والمصادر سواء المادية أو البشرية لمؤسسات التعليم الجامعي لتحسين أحوال المجتمعات (المليجي، ٢٠١١، ص ص٢٥٣- ٢٥٤)

ويوضح الشكل التالي مدى تأثير وظائف الجامعة في بعضها البعض في إطار المجتمع، الذي توجد فيه (المصدر: الهلالي، ٢٠٠٧، ص٣٤).

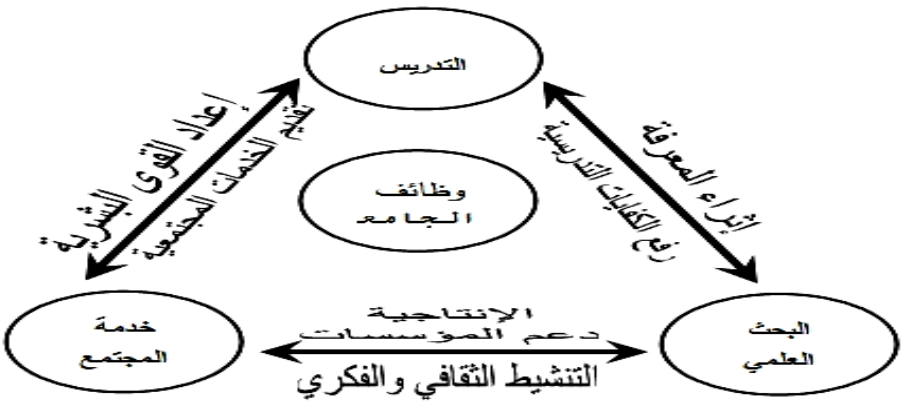

شكل (١)

تكامل وظائف الجامعة

ولذلك تشير بعض الأدبيات إلى أن أهم مجالات خدمة المجتمع وتنمية البيئة، التي تقدمها الجامعات تتمثل في ثلاثة أبعاد، هي علي النحو التالي (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٣، ص ص١٢- ٢٤)، و(محمد، ٢٠٠٦، ص ص٨- ٩)، و(عامر، ٢٠١١، ص ص٦٩- ٧٠):

{أ} مجال التعليم المستمر:

ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي، أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة، أو التعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقديم المناهج النظامية، التي تؤدى إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة، أو من خلال الدراسة عن بعد، أو عن طريق التعليم من خلال الوسائط السمعية أو البصرية.

{ب} مجال المشاركة المجتمعية:

ويقصد به توفير فرص الدراسة للكبار، الذين أكملوا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءتهم المهنية كمواطنين، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية، وإلقاء المحاضرات، والتعليم عن بعد، وتدريس المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال المشاركة بالمجتمع، وفي مثل هذه الدراسات تطبق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.

{ج} مجال البحث والابتكار:

ويشمل هذا النوع ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية، ويمثل تطوير الموارد الجامعية، واستثمارها لمقابلة احتياجات واهتمامات كافة فئات الأفراد، بغض النظر عن السن أو النوع أو الخبرات التعليمية السابقة، كما يؤكد هذا البعد على تقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية.

كما صنفت مجالات خدمة المجتمع وتنمية البيئة داخل وخارج الجامعات كما يلي (عامر، ٢٠٠٧، ص١٤):

{أ} داخل الجامعات:

ويقصد به المشاركة في الأنشطة الطلابية، وتوجيهها حسب مجالات اهتمام أعضاء هيئة التدريس، أو تبعا لما يرغبه أفراد المجتمع في المجالات الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية أو الفنية .....إلخ، أو ما يقام من معسكرات للخدمات موجهة للبيئة المحيطة.

{ب} خارج الجامعات:

ويقصد بها القيام بالأنشطة التالية:

١) القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع، وتسهم في حلها.

٢) تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة، والقطاع الخاص.

٣) المشاركة في الندوات، وإعداد المحاضرات المهمة.

٤) الإسهام في الدورات التدريبية لتدريب كافة أفراد المجتمع في المجالات المختلفة.

٥) ترجمة نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية.

٦) تأليف الكتب العلمية الموجهة لكافة أفراد المجتمع.

ومن خلال العرض السابق لمجالات خدمة المجتمع، يمكن القول بأن للجامعات عديدًا من الأدوار، فيما يخص خدمة المجتمع، ومن ثم يمكن توضيح أهم الأدوار التي يمكن أن تمارس من خلال كليات التربية كأحد كليات الجامعة، إلا أن ما سيرد من أدوار لا يعد حصرا لجميع أدوار كليات التربية في مجال خدمة المجتمع، وإنما نموذج له، كما أن هذه الأدوار تختلف تبعا لكل جامعة، فقد تمارس جامعة كل الأدوار، وتمارس أخرى بعضها، ويمكن توضيح ذلك علي النحو التالي:

رابعًا: أدوار كليات التربيـــة في مجـــال خـدمـــة المجتمـــع والبيئـــة:

تتمثل أدوار كليات التربية لخدمة المجتمع في الأنشطة الثقافية، والاستشارات والبحوث التطبيقية، والخدمات الميدانية، وتعليم الكبار، والاستفادة من المنشآت الجامعية، والمشاركة في أعمال التعليم والتدريب المستمر باقتراح البرامج وإعداد المواد التعليمية، وبالتدريس والتدريب في الدورات، التي تقام لخدمة أفراد المجتمع، وتزويدهم بالمعارف وتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم المهنية، وتنظيم المؤتمرات الخاصة بالبيئة والحفاظ عليها (إبراهيم، ٢٠١٤، ص٩٢).

ومن ثم يمكن لكليات التربية العمل على تجديد مصادر التمويل لها من خلال تسويق الخدمات، التي يمكن أن تقدمها، ومنها ما هو متعلق بالبرامج التعليمية أو البرامج التدريبية أو الخدمات البحثية لمؤسسات المجتمع ذات الصلة، حيث تعتبر من المصادر التي يمكن أن تسهم في زيادة مصادر التمويل لها (منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠، ص ٢٩٦)، ومن ثم فإن من أهم أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع ما يلي:

(أ) دور كليات التربية في مجال البحث العلمي لخدمة المجتمع والبيئة:

يؤكد هذا الدور على تقديم كليات التربية عديدًا من الأدوار على المستوى التطبيقي، وذلك فيما يتعلق بالجانب البحثي كما وضحه (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٢، ص ص٤٦- ٥٩)، و(أحمد، ٢٠٠٩، ص١٥)، و(عامر، ٢٠١١، ص ٨٠) مثل:

١- حصر المشكلات التي يجب أن تحظى بالدراسة والبحث في فرق بحثية لدراستها، كالبحوث التي تتعلق بتشخيص واقع التعليم، وتحديد مشكلاته وتقديم الحلول لها.

٢- توجيه بحوث الدراسات العليا لحل مشكلات المجتمع، ونشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس على موقع الكلية.

٣- القيام بعمل مشروعات بحثية بالتعاون مع منظمات محلية ودولية في المجال التعليمي، ودورها في المجالات الاجتماعية والثقافية، والأبحاث في مجال البيئة المحيطة.

٤- إعداد دراسات بحثية لنشرها لكافة أفراد المجتمع، مع تأكيد ارتباطها بالبيئة والمجتمع المحيط، بجانب التعرف على كل ما هو جديد في مجال التخصص العام والدقيق بالكليات.

٥- المشاركة في البحوث التي يمكن أن تسهم في خدمة المجتمع من خلال البحث عن حلول للقضايا، التي تهم المجتمع مثل: محو الأمية، وتعليم الكبار، وتدريب ورفع مستوى كفاءة المعلمين داخل المدارس بكافة مراحلها التعليمية، وعقد دورات للنهوض بالأسرة ورعاية الأطفال والوالدين.

(ب) دور كليات التربية في مجال التدريس والتدريب لخدمة المجتمع والبيئة:

يؤكد هذا الدور على تقديم كليات التربية عديدًا من الأدوار على المستوى التعليمي، وذلك فيما يتعلق بالجانب التدريسي، كما وضحه (عابدين، ٢٠٠٣، ص ٣٢٠)، و(محمود، ٢٠٠٩، ص ص٦٧- ٧٢)، و(أحمد، ٢٠٠٩، ص١٤)، على النحو التالي:

- ضرورة تقديم كليات التربية للدورات المتنوعة بكافة المجالات سواء لأعضاء هيئة التدريس أو الراغبين في الحصول على دورات متخصصة في مجال ما، بالإضافة إلى دورات في استخدام التقنيات الحديثة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ودورات عامة في اللغات والحاسب الآلي للراغبين من أفراد المجتمع.

- يتيح كذلك فرص مواصلة التعليم الجامعي في بعض التخصصات عن طريق التعليم الموازى للراغبين من أفراد المجتمع، وتقديم دورات متخصصة بناءً على طلب مؤسسات المجتمع، التي تحتاج إلى تلك الدورات.

- التعاون مع المنظمات العربية والدولية في تنظيم دورات تدريبية لأفراد المجتمع ومؤسساته، ودورات تدريبية للقائمين على برامج محو الأمية، وكذلك دورات تدريبية للمعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

- تقديم دورات تدريبية للخريجين لتنمية مهاراتهم وإطلاعهم على الجديد في مجال تخصصاتهم، كما يمكنها تقديم دورات لتقوية طلبة الثانوية العامة في مختلف المواد الدراسية.

- تقديم برامج صيفية لمساعدة الشباب على استثمار أوقات فراغهم، وتخصيص ساعات أسبوعيا لتعليم غير المتعلمين منهم القراءة والكتابة.

- تنفيذ الدورات التدريبية المتخصصة لرفع كفاءة العاملين والقيادات بالتعليم، مثل مديري المدارس، والقيادات الإدارية بالتعليم.

- تقديم مقررات دراسية لأفراد المجتمع تحت إشراف الكلية يترتب عليها منح درجة جامعية من خلال الدراسة عن بعد أو الحلقات الدراسية الصيفية.

- تقديم برامج لخريجيها في كيفية تعليم الكبار للمساهمة في محو الأمية، ووضع الخطط القومية في هذا المجال، وإعداد البحوث والدراسات الميدانية لمؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار، كذلك استخدام القنوات الفضائية وأساليب التعليم عن بعد للإسهام في محو الأمية بالمناطق النائية، كذلك تقديم برامج تدريبية لكافة العاملين في هذا المجال.

(ج) **دور كليات التربية في مجال خدمة المجتمع والبيئة لتقديم الخدمات المجتمعية**، من خلال قيامها بالأدوار التالية كما وضحها (العجمي، ٢٠٠٦، ص٢٤- ٢٥)، و(الهلالي، ٢٠٠٧، ص ص٢٤٧- ٢٤٨)، و(عشيبة، ٢٠٠٩، ص ص١٧١- ١٧٦) على النحو التالي:

١) **تقديم الخدمات الاستشارية والفنية لمؤسسات المجتمع**، ويمكن قيامها بذلك من خلال ما يلي:

- تقديم استشارات موجهة إلى أفراد معينين من المجتمع، كتقديم المشورة والخبرة الفنية إلى المعلمين بالمدارس، أو تقديم المشورة الفنية للمتخصصين والمهتمين بدراسة مشكلات المجتمع وحاجاته، أو تقديم المشورة الفنية للأفراد الذين يواجهون أية مشكلات، تتعلق بما يحيط بهم من قضايا.
- تقديم الاستشارات والمشاركة في تخطيط مشروعات التنمية والخدمات المجتمعية، وتنظيم أنشطة
- أو معسكرات طلابية لخدمة المجتمع في المجالات الصحية والتربوية والاجتماعية وغيرها، وتحكيم
- مقترحات المشروعات التي تقدم للنفع العام، واقتراح وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تخدم قضايا المجتمع وتنمية أفراده.
- تقديم استشارات في المجال التربوي والتعليمي للراغبين من أفراد ومؤسسات المجتمع.

٢) **تقديم الخدمات التثقيفية والتوعية لكافة فئات المجتمع**، ويمكن قيامها بذلك الدور كما أوضح (الحوت وشاذلي، ٢٠٠٧، ص ص٢٥٠- ٢٥٤)، و(عشيبة، ٢٠٠٩، ص ص١٧٢- ١٧٧)، من خلال ما يلي:

- تثقيف المجتمع ورفع مستوى الوعي بين أفراده عن طريق تنظيم المحاضرات والندوات ودعوة أفراد المجتمع إليها، والتعاون مع وسائل الإعلام لتنظيم الندوات والمحاضرات التثقيفية، والاشتراك في الندوات التي تنظمها مؤسسات المجتمع.
- إصدار نشرات للتوعية لإشراك طلبة الكلية في القيام بحملات لتوعية أفراد المجتمع بالمشكلات المحيط بهم، كالمشكلة السكانية، وقضايا ومشكلات البيئة.
- إصدار المجلات العلمية لتوعية الأفراد بالقضايا المتعلقة بالتراث والثقافة والهوية العربية والمصرية، وكذلك توعية أفراد المجتمع بالعديد من القضايا ذات العلاقة بالقضايا السابقة.
- تنظيم قوافل للتوعية الثقافية، ومحاربة العادات والسلوكيات التي تعوق مسيرة التنمية.

- توعية أبناء المجتمع من خلال تنظيم القوافل الطلابية لخدمة الأفراد في المناطق النائية في مجالات العلاج والتوعية البيئية والاجتماعية، والمساهمة كذلك في تنفيذ مشاريع قوافل التنمية المتكاملة لتقديم كافة الخدمات لأفراد المجتمع بجميع فئاتهم.

- تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والزيارات للمعارض والمتاحف بهدف زيادة الاحتكاك العلمي بين الأكاديميين وأفراد المجتمع.

٣) **الاستفادة من مراكز الكلية ووحداتها الخاصة لتقديم الخدمات للمجتمع**، ويمكن قيامها بذلك من خلال ما يلي:

- إتاحة الفرص لأفراد المجتمع لاستخدام المكتبة، وإتاحة الفرص لمؤسسات المجتمع لاستخدام القاعات

الدراسية لإقامة المعارض والندوات، وكذلك تقديم خدمات الطباعة والنشر للراغبين من داخل الكلية

وخارجها (عامر، ٢٠١١، ص ٢٠٩).

خامسًا: أهم المعوقات التي تواجه أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع والبيئة:

يمر عالمنا اليوم بمجموعة من التغيرات والتحديات العالمية في الجوانب المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع أن التغيير هو سمة الحياة إلا أن ما يميز هذه التغيرات في العصر الحالي، هي سرعتها من ناحية، وشموليتها وعالميتها وتعدد أبعادها من ناحية أخرى، لذا فإن من أهم المعوقات التي تواجه أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع والبيئة ما يلي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٨، ص ص١٩- ٢٥)، و(شحاتة، ٢٠٠١، ص ٩٠):

١- سياسات التعليم الجامعي السائدة حتى الآن، والتي يقتصر اهتمامها على البعد الكمي للخدمات التعليمية، مع ضعف الاهتمام بالبعد النوعي، وكذلك ضعف الاهتمام بتنمية رأس المال البشري كعنصر رئيس لتحقيق النمو بالمجتمعات.

٢- التنافسية بين مؤسسات التعليم الجامعي على كافة الأصعدة، ومدى قدرتها على تحسين وتطوير برامجها بشكل مستمر، وتفعيل ما تمتلكه من مميزات سواء مادية أو بشرية، إضافة إلى تسويق خدماتها لجذب الطلبة واستقطاب الشركاء من المجتمع سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

٣- التقدم التقني الذي أحدث تطورًا سريعًا وملحوظا في وسائل الاتصال، مما أدى إلى حدوث تحولات جذرية في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية...الخ.

٤- المحاولات المستمرة لإصلاح التعليم الجامعي وتطويره بما يتماشي مع المناهج الجامعية الحديثة، والتخصصات المختلفة، وأساليب التدريس والتقويم.

٥- ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل في الاقتصاد المصري، وما يتجه إليه الواقع المجتمعي من زيادة في معدلات البطالة؛ نتيجة لضعف مواءمة خريجي الجامعات لاحتياجات سوق العمل المتغيرة.

٦- تطور مفهوم المهن وزيادة التخصصية فيها، إضافة إلى ارتفاع المستوي المهاري، الذي أصبحت تتطلبه الأعمال والمهن، التي فرضتها الثورة التكنولوجية المتقدمة.

٧- توفير فرص التعليم للجميع، مع ضرورة مراقبة جودة التعليم للتأكد من استمراريته في أداء مهامه على أفضل صورة، مع تحقيق مصادر ومستويات عالية للتمويل والاستثمار.

٨- البحث عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة وللثروة بجميع دول العالم.

٩- التلوث البيئي الذي بدأ يؤثر في توازن المناخ على سطح الأرض، مما قد يهدد الحضارة الإنسانية بالاندثار، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وصيانتها ومحاولة تحسينها ودراسة مشكلاتها حاضرًا ومستقبلاً.

١٠- التغير السريع في المجال المعرفي والتكنولوجي، الذي أصبح يؤثر في وظائف الجامعة خاصة بالدول النامية، مما يستلزم منها بشكل عام وكليات التربية بشكل خاص إعداد القوى البشرية المؤهلة للإنتاج والبحث والتطوير، حتى تلحق بالركب العلمي، الذي يتطور بشكل سريع.

١١- تحمل أعضاء هيئة التدريس للعديد من الأعباء بداية من العملية التدريسية إلى البحث العلمي، وأعمال الامتحانات، وغيرها من الأعباء التي يقومون بها داخل الجامعات.

١٢- ضعف التمويل الحكومي المقدم للجامعات، وذلك نتيجة تزايد الطلب على التعليم الجامعي من خلال تزايد أعداد الطلبة والراغبين في الالتحاق به، مما يستلزم من الجامعات محاولة عمل تحالفات وشراكات مع المؤسسات الإنتاجية بالمجتمع لزيادة مصادرها التمويلية ومواجهة الأعباء التي تتحملها (يسن، ٢٠١١، ص ص٤٨- ٥٠).

وبناء على ما سبق فقد أثرت هذه المعوقات على كافة جوانب العملية التعليمية في مختلف مراحل التعليم وكافة أنواعه، ومن ثم كانت الجامعات الأكثر تأثرا بتلك المعوقات، من حيث كونها تضطلع بالعبء الأكبر بتكوين قيادات المجتمع أكثر من غيرها.

ولكي يتمكن التعليم الجامعي بوجه عام - وكليات التربية بوجه خاص- من القيام بدورهما تجاه تطوير وتحسين المجتمع والبيئة المحيطة بها، بات لزاما عليهما تحقيق متطلبات التنمية المستدامة لتفعيل أدوراهما وتحسينها، الأمر الذي يستدعي عرض الإطار المفاهيمي لأهم متطلبات للتنمية المستدامة بالتعليم الجامعي، والوقوف على أهم الأسس لتحقيقها بالجامعات تمهيدًا للخروج بمجموعة من الأدوار المستقبلية لكليات التربية بمجال خدمة المجتمع والبيئة المحيطة بها، الأمر الذي يمكنها من تطوير أدوارها في هذا المجال، وهذا ما سوف تتناوله الدراسة في المحور التالي.

المحور الثاني: متطلبات التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي:

يتضمن هذا المحور توضيح أهم الجوانب المرتبطة بمتطلبات التنمية المستدامة، من حيث: نشأتها، مفهومها، أهدافها، أهم أبعادها ومبادئها، وأخيرا أهم متطلباتها بالجامعات بشكل عام، وكليات التربية بشكل خاص علي النحو التالي:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي- نبذة تاريخية:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في الثمانينيات من القرن الماضي، استجابة لتزايد الحاجة إلى تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والاهتمام بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وقد ساعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام ١٩٧٢ في ستوكهولم على زيادة التركيز والاهتمام بالقضايا البيئية، مما أدى إلى إنشاء عديد من الوزارات البيئية، والمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل الحفاظ على موارد الكوكب، ولكن في السنوات التي أعقبت المؤتمر، أقر المجتمع الدولي بأنه يجب إجراء دراسة لتوثيق العلاقات المتبادلة بين البيئة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية (الزنفلي، ٢٠١٠، ص٨٥).

كما حظي مفهوم التنمية المستدامة بدعم دولي من خلال نشر تقرير "مستقبلنا المشترك"، من جانب اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧، حيث حددت اللجنة مفهوم التنمية المستدامة في المنشور بأنها عبارة عن: تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل، ومن خلال هذا التعريف يتضح أن التنمية قد تكون ضرورية لتلبية الاحتياجات البشرية وتحسين نوعية الحياة، ولكن في نفس الوقت ينبغي أن تحدث بطريقة تجعل البيئة قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية دون أن تكون مواردها مهددة (Our Common Future, 1987, p.43).

كما اهتمت لجنة التنمية المستدامة باليونسكو - وهي المسئولة عن القيام بالإصلاحات التعليمية المختلفة،- بتقديم الدعم المهني والتقني إلى الدول الأعضاء بها، إضافة إلى وضع مناهج دراسية ومواد تدريبية، ونشر للسياسات والبرامج والممارسات المبتكرة بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة(Hens, L.,1992,p.6) .

وبعد عشر سنوات من مؤتمر قمة الأرض في بريو دي جانيرو اجتمع المجتمع الدولي لاستعراض الإنجازات والنتائج، التي توصل إليها المؤتمر، وتحديد واعتماد الأهداف القابلة للقياس الكمي من أجل تحسين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والأهداف الإنمائية للألفية الأخيرة، وتم ذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، الذي عقد في جوهانسبرغ، وتم اعتماد نموذج أكثر تطورًا للتنمية المستدامة على أعلى المستويات السياسية (UNESCO, 2002, pp.1-2).

ثانياً: مفهوم متطلبات التنمية المستدامة في التعليم الجامعي:

لقد ظهرت محاولات عديدة منذ فترات طويلة لتوضيح مصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development، فظهر على إثرها عدد من المصطلحات العربية لوصفه: منها علي سبيل المثال: التنمية المتواصلة، المستديمة، المستمرة، القابلة للإدامة، القابلة للاستمرار، وأخيرًا المستدامة، ولقد تبنت الأمم المتحدة والمنظمات والبرامج التابعة لها مثل: اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة... إلخ، بالإضافة إلى منظمات دولية أخرى، مثل: البنك الدولي مصطلح التنمية المستدامة، ومن ثم فقد أصبحت عبارة التنمية المستدامة هي الأكثر تداولاً في كافة الأدبيات المتعلقة بالتنمية المجتمعية (الزنفلي، ٢٠١٢، ص ١٩٤).

ويعرف مصطلح التنمية المستدامة بأنه: تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (Our Common Future, 1987, p.87).

كما أشار الصندوق الدولي للحفاظ على الطبيعة (World Wide Fund for Nature,1993, p.93) بأن التنمية المستدامة يقصد بها: تحسين نوعية الحياة في إطار قدرة حمل النظم الطبيعية الداعمة.

كما أوضحت (مبادرة مستقبل الاستدامةFuture of Sustainability Initiative) مفهوم التنمية المستدامة بأنها: عملية ديناميكية تمكن الأفراد من معرفة إمكانياتهم، وتحسين مستوى معيشتهم، بطرق تحمي النظم الداعمة للموارد على سطح الأرض (Adams, W.,M., & Jeanrenaud, S.,J., 2008, p.10).

كما عرفها" هاك وآخرون" (Hak, T., et al., 2007, p.2) بأنها: قدرة أي نظام في الحفاظ على موارده إلي أقصى حد ممكن؛ وبالتالي تصبح التنمية المستدامة هي تنمية للنظام الإنساني، والاجتماعي، والاقتصادي، بحيث يكون قادرًا على الحفاظ على موارده إلى أقصى مدى ممكن بصورة منسجمة مع النظام البيئي.

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها عبارة عن: النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع بأسلوب حضاري، يضمن جودة المستوي المعيشي للأفراد، وتشمل: التنمية المتزايدة للثروة البشرية، والشراكة والدراسة المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة، والابتكار، والتطوير، واستغلال القدرات المحلية، والاقتصاد في استخدام الثروات الطبيعية، مع ترشيد الاستهلاك، وحفظ التوازن بين زيادة التوسع العمراني والبيئة (سلسلة نحو مجتمع المعرفة، ١٤٢٧ه، ص٤٦).

كما تعرف بأنها: عملية مستمرة وموجهة لإحداث تغير على المستويين الاجتماعي والحضاري بهدف إتاحة الفرصة لأجيال الحاضر والمستقبل للعيش برفاهية (Finish National Commission on Sustainable Development Towards Sustainable Choices, 2006, p.33).

كما توضح التنمية المستدامة بأنها: التكيف مع أخلاقيات جديدة للحياة على كوكب الأرض، وخلق مجتمع أكثر إنصافًا وعدلًا، من خلال التوزيع العادل للسلع والموارد الاجتماعية (Disponible, En., 2007, p.3).

وتعرف كذلك بأنها نموذج للتفكير في مستقبل تكون فيه الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية متوازنة في السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة، لتوفير الغذاء والموارد، ومصادر الحياة الأساسية، والهواء النقي للأفراد (UNESCO, 2012, p.5).

كما وضحها (المقادمة، ٢٠١٥، ص ٢٤٤) بأنها: عملية تمهد لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، دون التأثير على تكامل وتماسك النظم الاجتماعية، والإيكولوجية، والاقتصادية الداعمة للحياة.

وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في الثمانينيات من القرن الماضي، إلا إنه لم يصبح جزءًا من مفردات التعليم إلا في تسعينيات القرن السابق، كبديل لمصطلح التعليم البيئي أو التعليم حول البيئة، ولقد استخدمت هيئة اليونسكو مصطلحات مثل: التعليم من أجل الاستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل مستقبل مستدام، والتربية البيئية من أجل الاستدامة (Fien, J., & Tilbury, D., 1998, p.34)، لذا ظهرت مفاهيم عديدة تدور حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، استخدمها البعض كمترادفات للمعنى نفسه، ولقد أوردت هيئة

اليونسكو عدة تعريفات استطاعت من خلالها توضيح وتعميق مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة(UNESCO, 2002, p.1)، ومن أهم تلك التعريفات ما يلي :

أنها مفهوم ديناميكي، يتضمن رؤية جديدة للتعليم، تسعى إلى تمكين الفئات المختلفة من الأفراد من تحمل مسئولية بناء مستقبل مستدام، والتمتع به.

كما توضح بأنها رؤية للتعليم، تسعى إلى تحقيق التوازن بين الرفاهية الاقتصادية والحفاظ على العادات والتقاليد، واحترام الموارد الطبيعية للعالم.

وكذلك تعرف بأنها ذلك التعليم الذي يطبق أساليب ومناهج تعليمية متعددة التخصصات، لتطوير أخلاقيات التعلم مدى الحياة، ويعزز احترام الاحتياجات البشرية، التي تتوافق مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية واحتياجات العالم، ويعزز الإحساس بالوحدة الدولية (UNESCO, 2009, p.26).

وتعرف كذلك بأنها التعليم الذي ينطوي على كيفية اتخاذ القرارات، التي توازن بين المستقبل طويل الأمد والاقتصاد، والبيئة الطبيعية، ورفاهية المجتمعات في كافة أنحاء العالم حاليًا وفي المستقبل، كما تم توضيحها بأنها عملية تعليمية، تتصف باستخدام الأساليب الهادفة إلى تعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل: القضايا الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، التي كانت تركز على القضايا البيئية فحسب (Filho, W., L., 2015, p.40).

ومن ثم يمكن ملاحظة أن معظم التعريفات السابقة ركزت علي عملية التعلم، أو الجانب التدريسي القائم على الأسس والمبادئ، التي تكمن وراء الاستدامة، وهي المعنية بجميع مستويات وأنواع التعليم، وتدعيم التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ لتوفير تعليم جيد، وتعزيز التنمية البشرية المستدامة، لتعلم كيفية تنمية الفرد لذاته ولمجتمعه بشكل أفضل، بحيث يجب أن ينظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره عملية شاملة للتعليم والتعلم، يتم من خلالهما العمل على حل القضايا الرئيسة بالمجتمعات، مثل: القضاء على البطالة، ورفع مستوى المعيشة للأفراد بكافة المجتمعات، والمسئولية الاجتماعية نحو قضايا المجتمع المختلفة ومحاولة إيجاد الحلول لها، وحماية ثقافات المجتمعات الأصيلة (UNESCO, 2009, p.26).

وانطلاقا مما سبق يمكن توضيح مفهوم متطلبات التنمية المستدامة من خلال استعراض أهم التعريفات التي تناولتها علي النحو التالي:

أنها عبارة عن: محاولة تحقيق تقدم المجتمع وتطوره المستمر، وعدم اقتصار الجهود من أجل بلوغ الاستدامة على تحقيق الرفاهية لأجيال الحاضر فحسب، بل يجب الحفاظ عليها حتى ترثها الأجيال

القادمة، كنوع من العدالة التي تتضمن تحمل مسئولية كل جيل في تقرير ما سيستهلك، أو ما سيستثمر من رأس المال الكلي (Lawn, P.,(ed.,) 2006, p.20).

وتعرف كذلك بـأنها: قدرة النظم الحيوية في الحفاظ على وظائفها وعملياتها إلى ما لا نهاية، ويركز هذا المفهوم على رأس المال الطبيعي، والموارد غير المتجددة، وحقوق الكائنات الحية، كما يربط بين حاجات الفرد وخدمات النظام البيئي، بحيث يتم مقابلة حاجاته دون المساس بطبيعة هذا النظام(Morelli, J., 2011, p.15).

وتوضح متطلبات التنمية المستدامة كذلك بأنها عبارة عن: هدف مستقبلي للحياة، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المشاركة المجتمعية، والمجتمع ككل، ووجود هوية ثقافية، وقيم اجتماعية راسخة، ومعايير مجتمعية مقبولة ومتفق عليها، في إطار نظام اجتماعي سليم، وذلك من أجل دعم قدرة الأجيال الحالية والقادمة على بناء مستقبل أفضل (Goodland, R,. 1995, p.3) .

وبناء على ما سبق، يمكن ملاحظة أن التنمية المستدامة هي تنمية بيئية، اقتصادية، اجتماعية، تضمن حصول الأجيال الحالية على فرص تحقيق الرفاهية، العدالة، المساواة، والكرامة الإنسانية، مع ضمان حصول الأجيال القادمة على نفس الفرص.

ومن ثم يمكن تعريف متطلبات التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي إجرائياً بأنها: تلك الجهود المستقبلية المبذولة من قِبل الجامعات لدمج مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، في جميع الأنشطة والممارسات الجامعية سواء: التدريسية، أو البحثية، أو المجتمعية، من خلال إيجاد سبل جديدة ومستدامة للتعليم، تقوم على التعاون، والمشاركة، والإبداع، والابتكار، وتحويل الأطر النظرية إلى ممارسات فعلية، والبعد عن بالروتين في مختلف أنحاء الهيكل التنظيمي لها، مع الحرص على توفير الكفاءات اللازمة في مختلف التخصصات للتعامل مع المتطلبات الجديدة للمجتمع والتنمية، وذلك من خلال تحقيق التواصل المستمر والمتبادل بين مختلف الطلبة وكلياتهم، ومن ثم بينهم وبين مجتمعاتهم، وبالتالي تغيير اتجاهاتهم نحو بيئاتهم ومجتمعاتهم المحيطة بهم.

ثالثا: فلسفة التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي:

إن الهدف الأساسي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، هو دمج مبادئ وقيم وممارسات التنمية المستدامة في جميع جوانب عمليتي التعليم والتعلم، وكذلك تنمية أنماط سلوكية جديدة لدى الطلبة، يمكن أن تساعدهم في بناء مستقبل أكثر استدامة من حيث السلامة البيئية، والاقتصادية، وبناء مجتمع عادل للأجيال الحالية والقادمة، والتأكيد على أهمية تعديل السلوك الإنساني للحد من الآثار الضارة على البيئة، وكيفية تعامل الأفراد والمجتمعات معها (Grincheva, N., June 2014, p.19).

ويعد التعليم الجامعي الأكثر ارتباطًا بأهداف التنمية المستدامة، والأكثر قدرة على تحقيقها، حيث إنه معني بإعداد الطلبة ليصبحوا قادة في مجتمعاتهم، لذلك فهو يعتبر أساسيًا لتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة، وفي عام ٢٠٠٤ حددت اليونسكو فرصًا فريدة لمؤسسات التعليم الجامعي للمشاركة في التنمية المستدامة، تنطلق من عدة أسس، وهي على النحو التالي: (Smith, K., & Others, 2015, pp.8-10)

١- تشكل الجامعات رابطًا بين إنتاج المعرفة ونقلها إلى المجتمع، مما يسهم في إعداد الطلبة للدخول إلى سوق العمل، كما يتضمن هذا الإعداد تدريب المعلمين الذين تقع عليهم مسئولية تعليم التلاميذ في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

٢- قدرة الجامعات على الإسهام الفعّال في التنمية المجتمعية من خلال التوعية وخدمة المجتمع.

٣- تتحمل الجامعات العبء الأكبر من المسئولية الأخلاقية نحو زيادة الوعي، والمعرفة، والمهارات، والقيم المنشودة لبناء مستقبل مستدام.

٤- إعداد المختصين من القادة، والإداريين، والمخططين...إلخ، وغيرهم ممن يعملون في مؤسسات المجتمع المختلفة.

٥- تقوم الجامعات بدور ملموس في تنمية الوعي بالمبادئ والسمات، ليس فقط من أجل تأصيل فلسفة التنمية المستدامة، ولكن أيضًا من أجل تنميتها لدى الأجيال القادمة.

رابعًا: أهداف التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة:

يسعي التعليم الجامعي إلى دمج المفاهيم والأدوات من أجل التنمية المستدامة في التخصصات المتنوعة به، لمساعدة الطلبة على فهم أفضل للعالم، الذي يعيشون فيه، حيث إن السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم يتطلب من المعلمين والمتعلمين التفكير بشكل نقدي في مجتمعاتهم الخاصة، كما أنه يؤكد على ضرورة أن يكون الطلبة قادرين على تطوير وتقديم رؤى بديلة لمستقبل مستدام، والعمل على تحقيق هذه الرؤى بشكل جماعي (UNESCO, 2002, p.1).

وكذلك فإن التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة يسعى إلى خلق ثقافة الاستدامة داخل الجامعة ككل، وبناء مجتمع نموذجي مستدام داخل الحرم الجامعي، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي (Johnston, A., October 2006 – March 2007, pp.15-20):

١- **الحفاظ على الموارد البيئية**: من خلال استخدام الموارد بكفاءة، والتقليل من استهلاك الطاقة والمياه، وغيرها من الموارد غير المتجددة، وإعادة تدوير المخلفات، والتخلص الآمن من النفايات، وتوسيع المساحات الخضراء داخل الحرم الجامعي، وتعزيز قدرة الطلبة على تطبيق نهج التنمية المستدامة في العمل والحياة.

٢- **التوجه نحو اقتصاد جديد**: وهو الاقتصاد البيئي أو المستدام، الذي يسمح من خلاله بإدارة المشروعات دون إهدار الموارد البيئية، أو الإضرار بالبيئة.

٣- **الحفاظ على البيئة وتعزيزها**: كحماية التنوع البيولوجي، والحد من التلوث، وتطوير البيئة من خلال التوجه نحو إقامة مشاريع بحثية لمعالجة المشكلات البيئية.

٤- **التنمية البشرية**: كالمحافظة على الصحة المهنية، والنفسية، والاجتماعية، لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعات، من خلال تقديم الرعاية الصحية للجميع، وكذلك توفير عوامل السلامة والأمان داخل الحرم الجامعي.

٥- **تعزيز التعلم مدى الحياة وإعداد الطلبة لسوق العمل**: وذلك من خلال مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين من خلال التدريس، البحث العلمي، نقل المعرفة، تعزيز رؤية المستقبل التي تشرك أجيال جديدة في صناعته، وإعداد الخريجين لمجالات متعددة التخصصات لحل المشكلات، وذلك من خلال ربطهم بالواقع الميداني، وتدريبهم داخل مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لمساعدتهم على مواجهة الواقع العملي وتحدياته، وتطوير وتنمية خبراتهم وقدراتهم واستعداداتهم، وبالتالي تأهيلهم عمليًا لسوق العمل، وإعدادهم للمستقبل العملي.

٦- **تعزيز الحوكمة** والإدارة**:**

وذلك من خلال توافر عدة مقومات، وهي: ضمان الوضوح والتماسك في التخطيط الاستراتيجي، توفير مدراء على مستوى عالٍ من التدريب، إيجاد نظم واضحة لصنع واتخاذ القرار لضمان الشفافية والديمقراطية.

٧- تشجيع التميز في البحث العلمي والتدريس من أجل معالجة قضايا التنمية المستدامة:

وذلك من خلال توجيه عمليتي التعليم والتعلم والبحث لتطوير التعليم الجامعي، وكذلك تقديم الاستشارات العلمية المتخصصة، وتوطيد العلاقات المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

المدني والخاص، من خلال المساهمة في تقديم حلول للمشكلات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية التي يواجهها المجتمع.

٨-تشجيع التنافس على المستوى المحلي والعالمي:

من خلال المشاركة في الجهود الدولية والعالمية لنشر وتعزيز مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة، ودمج أفكارها وقضاياها في المناهج التعليمية الجامعية.

٩- إدارة الأزمات:

وهى عملية اتخاذ القرارات لمواجهة أية أزمة، يحتمل أن تتعرض لها الجامعة كمؤسسة تعليمية، وذلك من خلال التعرف على أسباب الأزمات المختلفة، وتقدير نتائج تلك الأزمات إذا ما تحققت بصورة حوادث، ووضع أفضل الطرق والأساليب لمنع وقوعها أولاً، ولتقليل أثارها إلى أقل ما يمكن إن وقعت، واتباع أفضل الوسائل التي من شأنها حماية الجامعة والعاملين فيها من الخسائر المادية المحتملة، بما يضمن استمرار الجامعة في عملها، كما تهدف إلى وضع السياسات والإجراءات العملية الكفيلة بمواجهة أي خطر من أجل تقليل الخسائر، التي تنتج عنه، إن وقع (Environmental Advisory Council "EAC", 2013, pp.4-6).

كذلك يهدف التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة إلى تحقيق عديد من الأهداف على النحو التالي (Feinstein, N., 2009, pp.23-24):

- دمج المعرفة العلمية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات التعليم والتعلم.
- تطبيق المهارات عمليًا، وبشكل أكثر فعالية.
- التطبيق المناسب للتكنولوجيا، حتى يمكن أن تساعد على حل، وليس خلق المشكلات.
- العدالة، الشمول، تقبل الآخر.
- التربية التي تشجع على الإبداع، التعاون بين المعلم والطالب.
- تطبيق المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة، وهو تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم.

- اعتراف الطلبة بمفهوم التنمية المستدامة كشرط ديناميكي لتحقيق الترابط بين النظم الاقتصادية، والاجتماعية، وكيفية تأثير هذه النظم المترابطة على الرفاهية الإنسانية، حيث يعزز التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة قدرتهم على فهم ترابطهم مع العالم الواقعي، وتعاملهم معه.

- تطوير المناهج متعددة التخصصات، لتعلم المعرفة، وتنمية المهارات، وتحسين المستوى المعيشي للأجيال الحاضرة والقادمة بشكل مستمر، من خلال القرارات والإجراءات سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، بحيث يتعزز لديهم القدرة على فهم وتوضيح رؤيتهم لعالم مستدام جنبًا إلى جنب مع التغييرات الأولية، التي يجب أن يقوم بها الأفراد والمجتمعات المحلية ودول العالم من أجل تحقيق ذلك.

- يعد التعليم من أجل التنمية المستدامة أداة ممكنة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وأهداف التعليم للجميع، ولكل من هاتين المبادرتين مجموعة من الأهداف، يتعين تحقيقها في خلال فترة زمنية معينة، ويمكن اعتبار التعليم من أجل التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق تلك الأهداف.

خامسًا: مبادئ التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة:

يقوم التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة على عدة مبادئ، من أهمها ما يلي(Feinstein, N., 2009, p.25):

المسئولية الاستراتيجية: وتعني تحمل الطلبة المسئولية عن ذاتهم والآخرين من خلال التخطيط والعمل في سياق النظام بأكمله.

الوعي بقيم المجتمع وتأثيراتها: وتعني أن يعمل الطلبة بمسئولية في سياق القوى الدافعة، التي تؤثر على حياتهم وسلوكياتهم من قيم متعلقة بالمجتمع.

التوازن بين الحقوق الفردية ومسئوليات المواطنة: وتعني تقليل الصراع بين ما يحتاجه الفرد والمصلحة العامة.

المسئولية بين الأجيال: وتعني تحمل الطلبة المسئولية عن تأثير أفعالهم وتصرفاتهم على الأجيال المقبلة.

سادسًا: أبعاد التنمية المستدامة في التعليم الجامعي:

أشارت عديد من الدراسات إلى أن التنمية المستدامة لها أربعة أبعاد رئيسة في التعليم الجامعي، وهى علي النحو التالي:

١-البعد البيئي:

وهو يعنى بتنظيم تدفق المواد والطاقة ، التي تكمن وراء البقاء على سطح الأرض، كما يعنى بتحسين المصادر البيئية الطبيعية، وكذلك تحسين تنوع الموارد الطبيعية، حماية المجتمعات التي تساهم في نجاح الاقتصاد(Environmental Advisory Council (EAC), 2013, p.3) ، فهو معني ببناء نظام مستدام بيئيا، يحافظ على استقرار مصادر الموارد، وتجنب الإفراط في استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والاستقرار في وظائف النظام البيئي(Harris, J., M., June 2000, pp. 5-6).

٢-البعد الاقتصادي:

يوفر الإطار التوجيهي لإدارة الثروات، وكذلك توفير الحماية البيئية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية، من خلال بناء اقتصاد مستدام قادر على إنتاج السلع والخدمات للحفاظ على مستويات، يمكن التحكم فيها من قبل الحكومة، وتجنب الخلل، الذي قد يضر بالإنتاج الزراعي والصناعي، وتحسين المستوي المعيشي ((Environmental Advisory Council "EAC", 2013, p.3)، Harris, J., M., June 2000, pp. 5-6)).

٣- البعد الاجتماعي:

يوفر الأساس للعلاقات الاجتماعية، ولا يمكن اعتباره منعزلا عن بقية الأبعاد، فلابد من ربطه بالأبعاد الأخرى سواء الاقتصادية أو البيئية، فالتنمية المستدامة من هذا البعد هي أكثر من مجرد حماية بيئية، وإنما تشتمل على قضايا اجتماعية، كالمساواة، جودة الحياة، الصحة، التعليم، الأخلاق، المعتقدات، السلامة، محاربة الفقر، المشاركة السياسية، كما يمكن الربط في هذا البعد بين رفاهية الإنسان وجودة الحياة البيئية، وبذلك يتحقق الربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي، والاقتصادي والاجتماعي(The Office of the Auditor General of Canada, 2001, p.5)، فهو معني ببناء نظام مستدام اجتماعيًا، يحقق العدالة في التوزيع، وتوفير القدر الكافي من الخدمات الاجتماعية، كما يحدد الاتجاهات، ويوفر الأساس للأخلاقيات الضرورية (Harris, J., M., June 2000, pp. 5-6) .

٤-البعد الثقافي:

وهو بعد يهتم بأنماط الحياة، القيم، المعايير، الثقافة السائدة، الثقافات الفرعية أو البديلة، التنوع الثقافي، إدراك الفرق بين السلوك الاجتماعي المتوقع والانحراف الاجتماعي(Brocchi, D., 2008, pp.26-27) ، كما يعنى بالأفكار، والممارسات، والمعتقدات، واللغة، والدين، ومحاربة العنصرية، ويهدف إلى تثقيف الأجيال القادمة من القادة، والممارسين، والخبراء الثقافيين، ونقل الممارسات الناجحة في مختلف مجالات الثقافة، أي أنه يركز على الجوانب الروحية، المادية، الفكرية، الوجدانية المميزة للمجتمع، والتي يحتاج إليها في تحديد العناصر المكونة للرفاهية، والكرامة، والتنمية البشرية، وتعميق هذا في الواقع(Hayashi, N., & Others , 2015, p.1).

سابعًا: متطلبات التنمية المستدامة من أجل خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تم تحديد متطلبات التنمية المستدامة، فيما يلي (Johnston, A., October 2006 – March 2007, pp.40-41))، (التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، ١٤٢٧ه، ص ص٤٠-٤١):

(١) المتطلبات البيئية:

يتطلب إحداث التنمية المستدامة الحفاظ على البيئة المحيطة بالأفراد وصيانتها، بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة، والحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام من خلال التقليل من التلوث، المحافظة على النظم البيئية، والتنوع البيولوجي.

(٢) المتطلبات الاقتصادية:

يتطلب إحداث التنمية المستدامة الحفاظ على البنية التحتية المادية، والحفاظ على أسس المجتمع وتعزيزها، وتبني برامج اقتصادية قائمة على المعرفة، ووضع سياسة سكانية متكاملة للحد من استمرار الزيادة السكانية بمعدلات تفوق التنمية، ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والحضر.

(٣) المتطلبات الاجتماعية:

يتطلب إحداث التنمية المستدامة تشجيع المشاركة المجتمعية؛ لتوسيع قاعدة عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة والبيئة، من خلال زيادة فعالية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

الخاص، والقيام بمبادرات مشتركة لتحقيق الاستدامة مع المجتمعات المحلية، وتعزيز الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية، والعمل على دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة وخاصة المشاريع الصغيرة، وإشراكها في عمليات التخطيط، ووضع السياسات، وصنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

(٤) المتطلبات التكنولوجية:

وهو المتطلب المتعلق بإحداث التنمية المستدامة، وتحقيق التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فتكنولوجيا المعلومات تعد عنصراً مهمًا في مجال تمويل التنمية، لما لها من تأثير سريع في الأسواق والمجالات الإنتاجية، والمالية في العالم، كما تسهم التكنولوجيا في التصدي للمشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئة الرئيسية في كثير من دول العالم، حيث تمكن البلدان من التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة بخطوات واسعة، من خلال إنتاج وتطوير السلع والخدمات، لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب استحداث ونقل ونشر تكنولوجيا مبتكرة وأكثر أمان (الزنفلي، ٢٠١٢، ص٢١٤).

(٥) المتطلبات المعرفية:

لقد أصبحت المعرفة هي السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالاتها، حيث تؤكد فكرة البقاء للفرد القادر على تنمية موارده الذاتية، وإعمال عقله في اكتساب، واستخدام، وتوظيف المعارف المختلفة لحل مشكلاته وتحقيق أهدافه، والمبدع القادر على ابتكار معارف جديدة، أو إعادة صياغة معارف قديمة في صور غير مألوفة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، ص٣).

ويعد بناء مجتمع المعرفة من أهم المتطلبات المعرفية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إن الفرد في مجتمع المعرفة يمثل رأس المال الحقيقي، بوصفه منتجًا للمعرفة، ومن ثم فقد أصبح تقدم المجتمعات يقاس بما تمتلكه من قدرات فكرية، ينتجها الأفراد وقيمتها الفعلية، وبما ينعكس عليها من قدرة هؤلاء الأفراد على صنع واتخاذ القرار، في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية؛ فمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع القائم على إعمال الفكر الإنساني، وتنمية قدراته العقلية، والجسدية، والوجدانية، وتبصيره بمصادر المعرفة المختلفة، وتوجيهه إلى كيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى إذكاء روح الجد والنشاط والمثابرة، واعتماد أسلوب البحث العلمي والمشروع كأسلوب للتعلم، واعتبار أن التعلم مستمر طوال حياة الفرد (حبيب، ٢٠٠٩، ص٦).

(٦) المتطلبات الثقافية:

تعد الثقافة هي مجموعة الموروثات الاجتماعية التي تمثل إنجازات جماعة ما، وعليه فإن كل ما يتوصل إليه الأفراد من أفكار، وقيم، أو أنشطة عملية، أو إنتاج فكري، أو أساليب لنقل هذه المعلومات والخبرات من جيل إلى آخر، فكل ذلك في مجموعه يمثل ما يطلق عليه الثقافة، أي طريقة حياة المجتمعات والأفراد بها (الحوات، ٢٠٠٣، ص٢١٩)، فالثقافة تعد مجموعة من السمات المادية، والفكرية، والقيمية الخاصة بكل مجتمع، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات، وتشمل: الفنون، الآداب، طرائق الحياة، الإنتاج الاقتصادي، حقوق الإنسان، القيم، والتقاليد، والمعتقدات، وتقسم إلى ثقافة فردية وثقافة اجتماعية، وتتضمن الجانبين: المادي وغير المادي (الدباس، ٢٠٠٧، ص١٦٣).

ومن ثم فلقد أصبحت الثقافة في عصر اقتصاد المعرفة هي محور التنمية المستدامة، والمحرك الرئيسي الذي تدور حوله عملياتها السياسية، والاقتصادية، والتربوية، والعلمية، والتكنولوجية، بالإضافة إلى التنمية الفكرية والإبداعية، بحيث تكتمل منظومة التنمية المستدامة بإضافة نظام المعتقدات، والقيم، والمحافظة على التراث، بل وتحتاج التنمية المستدامة إلى التفاعل الحضاري مع الثقافات الإنسانية، بصورة متوازنة ومتكافئة بعيدًا عن الإقصاء والتهميش لأية ثقافة أخرى، وليس الانغلاق في الخصوصيات الثقافية الموروثة، التي تجعل أصحابها غير قادرين على مواجهة تحديات العصر(الهنداوي، ٢٠٠٦، ص٢٨٨).

ثامنا: متطلبات التنمية المستدامة لتفعيل أدوار كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

للجامعات دور كبير في تحديد السبل التي تكتسب بفضلها الأجيال القادمة كيفية التصدي للتحديات، التي تتسم بها التنمية المستدامة، حيث تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية، ليصبحوا مسئولين عن تحقيق أهداف محددة في كافة مجالات النشاط البشري، والمساهمة كذلك في تقدم المعارف والعلوم، ونشرها من خلال البحوث، كما توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية المستدامة، لذا تعمل الجامعات على تلبية متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة، من خلال أدوارها الرئيسة: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة (عزب، ٢٠١١، ص١١)، وفيما يلي استعراضًا لتلك الأدوار:

١- الدور التدريسي وتلبية متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يمكن للجامعات عن طريق دورها التدريسي أن تسهم في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، كما أوضحها (سلامة،٢٠٠٦، ص٦٤)، من خلال ما يلي:

- تعزيز مفهوم التعلم من أجل التفكير النقدي والخلّاق.

- تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة، من خلال تركيز المناهج التعليمية الجامعية على تعليم- كيف نتعلم، كيف نحدد احتياجاتنا، كيف نحدد مشكلاتنا، وكيف نجد لها حلولًا ؟، بدلًا من التركيز على تعليم - ماذا نتعلم؟.

- تعزيز مفهوم التعلم من أجل المواطنة والديمقراطية من خلال تدعيم شخصيات الطلبة، واعتزازهم بانتمائهم لعقيدتهم الدينية، واحترام لذاتهم.

- تعزيز مبدأ المساواة بين الطلبة، وإتاحة الفرص المتكافئة بينهم للمشاركة في الأنشطة التعليمية والتدريبية المختلفة (شكر، ٢٠٠٦، ص٥٧٣).

- كما اتفق كل من (سلامة، ٢٠٠٦، ص٦٤) و(إبراهيمي، ٢٠١٥، ص ص٢٦٥ - ٢٦٦)، على ضرورة تنمية الوعي البيئي والتفاعل الإيجابي مع مكونات البيئة المحلية من خلال ما يلي:

- دمج قيم ومفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة بالمناهج التعليمية الجامعية في جميع التخصصات الأكاديمية، وذلك من خلال دراسة بعض القضايا المتعلقة بالبيئة كقضايا الاقتصاد البيئي، والموارد المتجددة وغير المتجددة ... وغيرها.

- تدريس مناهج جديدة ذات صلة بالتنمية المستدامة، مثل: مناهج التكيف المناخي، التخطيط المستدام، بناء المؤسسات المستدامة.

- طرح مجموعة من المشاريع الطلابية ذات الصلة بالتنمية المستدامة مثل: المباني المستدامة، إعادة التدوير، التسميد، الحد من مخاطر النقل، الحد من التلوث، مع إعطاء الطلبة الحرية في تصميم المشاريع وتنفيذها، ومساعدتهم في التغلب على العراقيل التي يواجهونها عند تصميم تلك المشاريع.

- ضرورة إدخال البعد الدولي في وسائط التعلم، من خلال تضمين المناهج التعليمية الجامعية بعدًا ثقافيًا، وعالميًا، وإنسانيًا، ويؤكد التشابه والمصلحة المشتركة للإنسان، مهما اختلفت ثقافته، ودينه، ولونه، وتأكيد أن الاختلاف والتنوع الثقافي هو إثراء للثقافة الإنسانية، ويجب أن يحترم هذا التنوع (الحوات،٢٠٠٣، ص٢٢٥).

- كما اتفق في نفس السياق كل من (شكر،٢٠٠٦، ص٥٧٣)، و(العياشي،٢٠١٤، ص ص١٥١- ١٥٣)، و(محمد،٢٠١٥، ص ٣٢٤)، و(محمد،٢٠١٥، ص ص٢٩٥- ٢٩٦) على ضرورة ملائمة المقررات التعليمية لاحتياجات سوق العمل بهدف إعداد الطلبة لسوق العمل بعد التخرج، وذلك من خلال ما يلي:

- تحول المقررات التعليمية الجامعية من هدف الإعداد للحياة إلى هدف الاستعداد لمواكبة حياة متطورة ومتجددة، والمساهمة في تغييرها من خلال مواكبة المناهج والأنشطة التعليمية الجامعية للتقدم العلمي والتكنولوجي.

- ضرورة أن تكون المناهج التعليمية الجامعية أكثر ملائمة وقادرة على تلبية حاجات المجتمع القومية، ومقتضيات المجتمع الدولي.

- أهمية أن تكون المناهج التعليمية الجامعية أشد تماسكًا وترابطًا فيما بينها، وإدخال المنهج متعدد التخصصات، كمنهج حديث لمعالجة المشكلات والقضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- جعل المناهج التعليمية الجامعية أكثر تكيفًا مع متغيرات ومستجدات عصر المعرفة.

- جعل المناهج التعليمية والتخصصات الأكاديمية الجامعية أكثر ملائمة لحاجات سوق العمل لمواكبة التطورات العلمية العالمية، والتكيف مع متغيرات العمل، والنمو الاقتصادي، والحراك الاجتماعي.

- أن تكون مشاريع التخرج تطبيقية وميدانية، ذات علاقة بمتطلبات سوق العمل.

- إعطاء الفرصة للطلبة لاختيار مقررات خارج خطتهم الدراسية، تساعدهم في الحصول على فرصة عمل مناسبة.

- تشجيع إقامة المعارض الإنتاجية والعلمية داخل الجامعة لتعزيز القدرات المعرفية للطلبة.

- تشجيع الطلبة على الانخراط في دورات مهنية حديثة في التخصصات والبرامج الجديدة، التي يحتاجها سوق العمل، حيث تمنح شهادات عالمية معترفًا بها، واحتسابها من المتطلبات الاختيارية لمنح الدرجات العلمية.

- تمكين الطلبة من تكثيف تدريبهم في مؤسسات القطاع الخاص، تمهيدًا لانتقالهم من الدراسة الأكاديمية إلى سوق العمل.

- الاهتمام بالجودة النوعية للطلبة بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات، تتناسب ومتطلبات سوق العمل، وإعداد الطاقة العاملة والمؤهلة الخبيرة، باعتبارها مفتاح التنمية المستدامة.
- تقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير الجامعية، لاسيما المجتمعات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص من خلال تبادل الخبرات وإتاحة الانتفاع بالمعارف العلمية الجيدة.
- أهمية الانفتاح على تطورات الثقافات العالمية والتجارب الدولية.
- نشر ثقافة التسامح، وفض النزاعات، وتقبل الرأي الأخر.

٢- الدور البحثي وتلبية متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يمكن للجامعات أن تلبي متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال دورها البحثي، حيث أوضح كل من (علي،٢٠١٣، ص ص١٤٧- ١٤٨)، و(إبراهيمي،٢٠١٥، ص٢٦٧) على ضرورة قيام الجامعات كمؤسسات بحثية بما يلي:

- توجيه البحوث والرسائل العلمية إلى معالجة الموضوعات والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة في المجالات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية.
- توفير التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية التي تخدم قضايا التنمية المستدامة.
- ربط البحوث والرسائل العلمية بالخطط الوطنية والعالمية للتنمية المستدامة.
- تعزيز سبل التواصل بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص للاستفادة من نتائج البحوث والرسائل العلمية؛ لمعالجة المشكلات التي تواجهها تلك القطاعات.
- مواكبة البحوث والرسائل الجامعية لمستجدات العصر ومتطلبات التنمية المستدامة.
- المساهمة في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال نتائج البحوث والرسائل العلمية.
- السعي نحو تطبيق الأبحاث والرسائل العلمية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودفع حركة التطور الصناعي، والزراعي، والتجاري.

- تمويل الابتكارات العلمية وبراءات الاختراع في المجالات البحثية المتعلقة بالتنمية المستدامة في مجالاتها المختلفة.

- كما أشار (حلاوة، ٢٠١١، ص ص٢٩- ٣٠) أن الجامعات بوصفها مؤسسات بحثية تستطيع أن تسهم في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، من خلال ما يلي:

- التركيز على الأبحاث الاستثمارية والإنتاجية في المجالات المختلفة، التي لها مردود مادي، يعود على الجامعة بالنفع.

- توفير إمكانات مادية ومراكز أبحاث مجهزة بأحدث التجهيزات والتقنيات اللازمة لإجراء البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- توفير المناخ المناسب لدعم الإبداع في البحث العلمي والمتعلق بمجالات التنمية المستدامة.

- وبناءً علي ما سبق، تصبح دراسة المشكلات البيئية حاضرًا ومستقبلاً، تشخيصًا ووقاية وعلاجًا، إحدى أهم مسئوليات مؤسسات التعليم قبل الجامعي على المستوى البحثي، وذلك حرصًا على ما يطلق عليه بالتنمية البيئية المستدامة Continuing Environmental Development ، التي تحفظ حقوق الأجيال القادمة ونصيبها في الإمكانات والموارد البيئية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إلكسو)، ٢٠٠٨، ص٣٠).

٣-الدور المجتمعي وتلبية متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يمكن للجامعات من خلال دورها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة تلبية متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال ما يلي (اختصاصات قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات المصرية، ٢٠١٦، ص١):

- تنظيم القوافل الطبية العلاجية وقوافل التنمية الشاملة للأماكن الفقيرة والمحرومة.

- تنظيم حملات التوعية ضد المخاطر البيئية، والحد من التلوث، الأمية، الأمراض المنتشرة.

- تعزيز المشاركة المجتمعية والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في تنظيم ندوات، مؤتمرات، وعقد دورات تدريبية، وورش عمل، لمناقشة ومعالجة القضايا والمشكلات المجتمعية المختلفة، البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، الطبية؛ كالوقاية والاكتشاف المبكر للأمراض، أخطار البيئة، تعزيز الهوية والانتماء، تنمية

الموارد البيئية والموارد الذاتية، التنمية البشرية ... وغيرها، وكذلك في تنظيم الاحتفالات الثقافية، وتنفيذ المشروعات البيئية.

- إدارة الأزمات والكوارث، وتطوير المنشآت الجامعية من خلال ضمان أمن وسلامة تلك المنشآت، الحفاظ على الأرواح، إرساء قواعد الوقاية المستمرة، والتخطيط لمواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث، عقد دورات تدريبية عن أعمال الدفاع المدني، ومواجهة الأزمات، والحوادث المفاجئة.

- تقديم الاستشارات العلمية والمتخصصة في المجالات المختلفة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ومن ثم يمكن ملاحظة أن المحور السابق قد تناول نشأة مفهوم التنمية المستدامة، فلسفتها، أهدافها، أبعادها، أهم مبادئها، وأخيرا متطلبات التنمية المستدامة بكليات التربية من أجل تفعيل أدوارها لخدمة المجتمعات والبيئة الحيطة بها، ولما كانت الدراسة الحالية تستهدف وضع رؤية مستقبلية مقترحة لأدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، لذا فمن الضروري التعرف على الواقع الحالي لكليات التربية ببعض الجامعات المصرية، وما وصلت إليه من تطور في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة حتى الوقت الحالي، من خلال الخطوة التالية وهي الدراسة الميدانية.

ثالثًا: الإطار الميداني للدراسة وأهم نتائجها:

تناولت الدراسة في الإطار النظري لها دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال استعراض مفهوم كل من خدمة المجتمع، ومجالاتها، أهميتها، أهدافها، متطلباتها، والمعوقات المختلفة التي تقابل هذه الأدوار في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالعملية التعليمية، وتفرض ضرورة التغلب عليها، بما يمكن كليات التربية من القيام بالوظائف والأدوار المنوطة بها.

ويتناول الإطار الحالي من الدراسة إجراءات الجانب الميداني، ونتائج الدراسة الميدانية، بهدف الإجابة عن تساؤلات الجانب الميداني من خلال التعرف على واقع قيام كليات التربية بأدوارها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك أهم المعوقات التي تحول دون القيام بهذه الأدوار، وذلك من خلال دراسة ميدانية استهدفت أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس، تمهيدًا لمناقشة النتائج ووضع التصور المقترح، وفي ضوء ما سبق تتحدد أهداف الدراسة الميدانية التي تتكامل مع الأهداف العامة للدراسة، وذلك من

خلال تناول بناء أداة الدراسة، عينة الدراسة، إجراءات التطبيق، أسلوب المعالجة الإحصائية، تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها، وذلك على النحو التالي.

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف علي واقع أدوار كليات التربية بالإسماعيلية وبورسعيد والسويس بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

ثانياً: خطوات الدراسة الميدانية:

وتتمثل خطوات الدراسة الميدانية فيما يلي:

- بناء أداة الدراسة الميدانية.
- عينة الدراسة الميدانية.
- المعالجة الإحصائية.

(أ) بناء أداة الدراسة الميدانية:

تتمثل أداة الدراسة الميدانية في استبيان قامت الباحثة بتصميمه لرصد واقع أداء كليات التربية لأدوارها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك رصد أهم المعوقات التي تحول دون أدائها لأدوارها، من خلال التعرف على وجهة نظر أفراد العينة حول محاور الاستبيان، حيث إنه أداة تتطلب جمع بيانات عن وقائع محددة من عدد كبير نسبيا من الأفراد، لذلك فإن الدراسة الحالية تتخذ منه أداة رئيسة لها، لإجراء الدراسة الميدانية، وجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، وذلك من منطلق أن الاستبيان هو وسيلة للحصول على إجابات عن عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج، يُعد لذلك، ويقوم المستجيب بالإجابة عن الفقرات بنفسه (عبد الحميد وكاظم، ١٩٩٦، ص ٢٤٦)، وتمثلت خطوات بناء أداة الدراسة فيما يلي:

[١] إعداد الصورة الأولية للاستبيان للعرض على المحكمين:

اعتمدت الباحثة في إعداد الصورة الأولية للاستبيان على المصادر الآتية:

- الإطار النظري للدراسة الحالية من خلال تحديد البيانات المطلوب جمعها، بحيث تكون وثيقة الصلة بأهداف وطبيعة الدراسة.

- تحليل البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، سواء العربية أو الأجنبية، والتي اطلعت عليها الباحثة، ولها علاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الإطار النظري، وقد رُوعي في عبارات الاستبيان أن تتسم بالموضوعية.
- أهداف التعليم الجامعي وخاصة ما يتعلق منها بخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وفى ضوء هذه المصادر، تم إعداد الصورة الأولية للاستبيان، واشتمل على ست محاور أساسية، هي كالتالي:

المحور الأول: دور كلية التربية في خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي، ومجموع عباراته (١٠) عشر عبارات، غطت الجوانب المتعلقة بأهداف وسياسات كليات التربية بمجال خدمة المجتمع، فيما يتعلق بجانب البحث العلمي، وبعض الجوانب الأخرى.

المحور الثاني: دور كلية التربية في خدمة المجتمع من خلال التدريس، ومجموع عباراته (٧) سبع عبارات، وقد غطت الجوانب المتعلقة بمجال خدمة المجتمع من خلال الجانب التدريسي لكليات التربية.

المحور الثالث: دور كلية التربية في خدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات المجتمعية، ومجموع عباراته (٨) ثماني عبارات، وقد غطت هذه العبارات الجوانب المتعلقة بدور كليات التربية بمجال خدمة المجتمع من خلال الدور الخدمي لها.

المحور الرابع: معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في خدمة المجتمع والمتعلقة بالكلية، ومجموع عباراته (١٣) ثلاث عشرة عبارة، وقد غطت المعوقات المتعلقة بكليات التربية.

المحور الخامس: معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في خدمة المجتمع والمتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، ومجموع عباراته (١٥) خمس عشرة عبارة، غطت المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية.

المحور السادس: معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في خدمة المجتمع والمتعلقة بالمجتمع، ومجموع عباراته (١٧) سبع عشرة عبارة، وقد غطت هذه العبارات المعوقات المتعلقة بالمجتمع.

كما قامت الباحثة بصياغة عبارات مفتوحة في نهاية كل محور، لإتاحة الفرصة للسادة أعضاء هيئة التدريس لإضافة عبارات أخرى لم ترد في قائمة الاستبيان.

وجاء في نهاية الاستبيان سؤال مفتوح: من واقع خبرتكم الميدانية- التي هي محل تقدير- يرجى من سيادتكم التكرم بتقديم عدد من المقترحات لتحسين ممارسة كليات التربية لأدوارها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة مستقبلاً.

وبالتالي بلغ إجمالي عبارات الاستبيان في صورته الأولية (٧٠) سبعين عبارة ، موزعة على محاوره الستة ، كما سبق إيضاحه.

كما تم وضع الاستبيان بمقياس ثلاثي (عالية – متوسطة – منخفضة)، كما حرصت الباحثة على توفير الظروف المناسبة لتحقيق موضوعية أداة الدراسة، ونجاحها في تحقيق أغراض الدراسة، حيث ذكرت الباحثة في تعليمات الاستبيان البيانات المطلوب تحريرها، وكذلك تم ذكر عدة أمور، من أهمها ما يلي:

١- ترك الحرية للمستجيب في ذكر اسمه دون إجبار.

٢- بث الطمأنينة في نفوس المستجيبين، وذلك بإحاطتهم بأن بيانات هذا الاستبيان ستحاط بسرية تامة جدًا، ولن تستخدم في أي شيء آخر سوى أغراض الدراسة والبحث العلمي فقط.

(ب) صدق الاستبيان:

اعتمدت الباحثة في حساب صدق الاستبيان على صدق المحكمين، حيث عرضته في صورته الأولية على (١٢) إثنى عشر محكمًا من أعضاء هيئة التدريس المختصين في مجال أصول التربية والمناهج وطرق التدريس وعلم النفس التربوي في كلية التربية بالإسماعيلية بجامعة قناة السويس، وذلك للتعرف على آرائهم حول مدى ارتباط ومناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وقد اتضح من تحليل استجابات المحكمين وجود درجة عالية من الاتفاق بينهم حول صلاحية الاستبيان لقياس ما وضع لقياسه.

وإن كان هناك بعض الملاحظات التي أبداها المحكمون، تتعلق بالصياغة وترتيب الفقرات، وقد تم أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار، وبناءً على هذه الآراء تم إجراء التعديلات المقترحة من حذف وتعديل وإضافة وإعادة صياغة بعض العبارات، وتراوحت نسب الاتفاق بين السادة المحكمين على مدى صلاحية العبارات بين (٨٢ :١٠٠%)، وأصبح الاستبيان مكون من(٦٢) اثنين وستين عبارة، موزعة على محاوره الستة، ومن ثم تم تعديله في صورته النهائية بعد إجراء التعديلات المقترحة من قبل السادة المحكمين، ليصبح على النحو التالي:

المحور الأول: ومجموع عبارته (٩) تسع عبارات.

المحور الثاني: ومجموع عبارته (٦) ست عبارات.

المحور الثالث: ومجموع عبارته (٨) ثماني عبارات.

المحور الرابع: ومجموع عبارته (١٢) اثنتا عشرة عبارة.

المحور الخامس: ومجموع عبارته (١٢) اثنتا عشرة عبارة.

المحور السادس: ومجموع عبارته (١٥) خمس عشرة عبارة.

(ج) ثبات الاستبيان:

تتعدد وتتنوع طرق حساب ثبات الأداة، ويتوقف استخدام كل طريقة دون الأخرى على شروط استخدامها، ويختار الباحث الطريقة التي تناسبه وفقاً لتوافر شروطها في أداة دراسته، وبالتالي فإنه كلما ازدادت درجة ثبات الأداة، ازدادت الثقة في صلاحيتها للتطبيق، وبالتالي الثقة في نتائجها.

وهناك مجموعة من الأساليب والطرق لحساب الثبات منها: طريقة إعادة الاختبار، طريقة الاتساق الداخلي، ويمكن تعيين معامل الاتساق الداخلي بعدة طرق من أهمها:

١- طريقة معامل ألفا كرونباخ:

لحساب ثبات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha – Cronbach's

فكانت قيم معامل ألفا للعبارات والمحاور والدرجة الكلية للاستبانة كما هي موضحة بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

قيم معاملات ألفا لمحاور استبيان واقع ممارسة كليات التربية لدورها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ
١	**المحور الأول**	٠.٨٥٤
٢	**المحور الثاني**	٠.٨٤٨
٣	**المحور الثالث**	٠.٨٥٤
٤	**المحور الرابع**	٠.٨٦٥
٥	**المحور الخامس**	٠.٨٣٤
٦	**المحور السادس**	٠.٨٥٦
٧	**المحاور ككل**	٠.٩٣٦

يتضح من الجدول رقم (١) أن جميع قيم معاملات ألفا لمحاور الاستبيان مرتفعة، مما يشير إلى أن الاستبيان على درجة مناسبة من الثبات.

٢ -طريقة التجزئة النصفية:

للتحقق من ثبات الاستبيان ككل تم استخدام طريقة التجزئة النصفية Split half، وبلغت قيمة معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان (٠.٨٢٣)، وبعد تصحيح أثر التجزئة بمعادلة سبيرمان وبراون بلغت قيمة معامل الثبات (٠.٩٠٣).

ويتضح مما سبق أن الاستبيان يتسم بدرجة مناسبة من الثبات، ومن إجراءات الصدق والثبات السابقة أصبح الاستبيان مكون من (٦٢) عبارة، موزعة على محاوره الستة، وأضحى بذلك صالحًا للتطبيق على عينة البحث الأساسية.

وقد طبق الاستبيان في صورته النهائية في العام الدراسي (٢٠١٥-٢٠١٦) على عينة من أعضاء هيئة التدريس بثلاث كليات تربية هي: بورسعيد، السويس، الإسماعيلية، تم اختيارهم بالطريقة

العشوائية الطبقية، وقد روعيت المتغيرات المختارة عند التطبيق، وقد بلغت عينة الدراسة (١٣٣) عضوًا من إجمالي (٢٤٤٦) عضوًا بكليات التربية بمختلف الجامعات الحكومية المصرية، أي بنسبة (٥.٤٤%) موزعة على متغيرات الدراسة كالتالي (٨٢) من الذكور مقابل (٥١) من الإناث، (٩٣) مدرسًا في مقابل (٢٩) أساتذة مساعدين و(١١) أستاذا.

والجدول رقم (٢) يبين النسب المئوية لعينة الدراسة حسب كلية التربية.

جدول رقم (٢)

أعداد عينة الدراسة ونسبها المئوية حسب الكلية

م	الكلية	عدد أعضاء هيئة التدريس	النسبة المئوية
١	كلية التربية بالإسماعيلية	٩٠	% ٦٧.٦٧
٢	كلية التربية ببورسعيد	٢٠	%١٥.٠٤
٣	كلية التربية بالسويس	٢٣	% ١٧.٢٩
	الإجمالي	١٣٣	% ١٠٠

[د] أسلوب المعالجة الإحصائية:

نظرًا للطبيعة الخاصة لهذه الدراسة، وحيث إن الأداة المستخدمة بها (الاستبيان) تتكون من عدة محاور، لذلك اعتمدت في كل محور من هذه المحاور على أساس حساب متوسط الأوزان النسبية لكل عبارة من عباراته، ثم تحويل هذا المتوسط النسبي إلى المستوى التقريبي المقابل.

وحيث إن جميع عبارات الاستبيان مغلقة ومن ذات التقسيم الثلاثي (عالية، متوسطة، منخفضة)، فسوف يتم حساب متوسط الوزن النسبي لأي عبارة من عبارات الاستبيان المغلقة وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{متوسط الوزن النسبي لتتحقق فقرة ما} = \frac{٣\times ك١ + ٢\times ك٢ + ١\times ك٣}{ك١ + ك٢ + ك٣}$$

حيث إن: (ك١، ك٢، ك٣) هي تكرارات التقسيمات (عالية، متوسطة، منخفضة) على الترتيب، (٣، ٢، ١) وهى الأوزان النسبية لتلك التقسيمات على الترتيب أيضا.

وفى هذه الحالة تتراوح قيم المتوسط النسبي بين (١ ، ٣) أي بين المستويين (منخفض) (مرتفع) على الترتيب.

وبعد حساب متوسط الوزن النسبي لتحقق كل فقرة، يتم تحويل هذا المتوسط النسبي إلى المستوى التقريبي المقابل كما يلي:

أ- تقريب متوسط الوزن النسبي إلى أقرب رقم صحيح.

ب- مقابلة الرقم الصحيح (متوسط الوزن النسبي بعد التقريب) بالمستوى المناظر، فالقيم

(١ , ٢ , ٣) تناظر على الترتيب المستويات (منخفض, متوسط, عال).

ويفيد هذا الأسلوب في توضيح وتلخيص مدى تحقق كل عبارة بصورة عامة، ومن ثم مدى تحقق كل محور، وبالتالي الاستبيان ككل.

كما تم استخدام التكرارات والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، واختبار كا٢ للوقوف على الفروق بين فئات متغيرات الدراسة.

ثالثًا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

تعرض الدراسة فيما يلي لنتائجها الميدانية حسب الترتيب التالي:

النتائج المتعلقة بالمحور الأول: دور كليات التربية البحثي بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: دور كليات التربية التدريسي بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: دور كليات التربية الخدمي بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

النتائج المتعلقة بالمحور الرابع: المعوقات المرتبطة بالكلية.

النتائج المتعلقة بالمحور الخامس: المعوقات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس.

النتائج المتعلقة بالمحور السادس: المعوقات المرتبطة بالمجتمع.

النتائج المتعلقة بمحاور الاستبيان ككل تبعاً لمتغيرات الدراسة.

وسوف يتم استعراض نتائج الدراسة بالنسبة للعينة مجملة، وفيما يلي عرض للنتائج حسب متغيرات الدراسة (النوع، الدرجة العلمية) وفيما يلي تفصيل لذلك:

المحور الأول: دور كلية التربية في مجال خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي:

يشير الجدول رقم (٣) إلى واقع دور كلية التربية في خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، ومجموع عباراته (٩) تسع عبارات، كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

دور كلية التربية في مجال خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي، من منظور أعضاء هيئة التدريس

رقم العبارة	العبارات	درجة التحقق		
		المتوسط	المستوى	الترتيب
١	إعطاء الحرية لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي لحل مشكلات المجتمع المتعاقبة.	٢.٨٦	مرتفع	٢
٢	العمل علي إفادة المجتمع والبيئة من نتائج البحوث بطريقة ميسرة.	١.٣٠	منخفض	٧
٣	التعرف علي حاجات ومطالب أفراد المجتمع وتقديم البرامج لمواجهة كافة المشكلات بالمجتمع.	٢.٩٦	مرتفع	١
٤	تقديم الدعم المناسب للبحث العلمي والباحثين في المجالات التي تخدم المجتمع والبيئة.	١.٠٤	منخفض	٩
٥	التنسيق بين كافة الكليات وكلية التربية للاستفادة من كافة نتائج البحوث المتعلقة بمشكلات المجتمع.	١.٣٣	منخفض	٦
٦	التركيز علي ما يستجد من تطورات في كافة المجالات البحثية والمتعلقة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة	١.٤٠	منخفض	٥
٧	التنسيق مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع للاستفادة من نتائج البحوث والدراسات بالكلية.	١.٥٦	متوسط	٤
٨	الاستفادة من تجارب وخبرات الدول التي أثبتت نجاحها في مجال خدمة المجتمع والبيئة .	١.١٢	منخفض	٨
٩	تشجيع المتميزين من الباحثين والأبحاث في مجال خدمة المجتمع والبيئة وتقديم الجوائز والحوافز المادية لهم	١.٩٦	متوسط	٣

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق رقم (٣) عديد من الملاحظات، لعل من أهمها ما يلي:

بلغ عدد العبارات التي ترتبط بمستوى تقريبي "مرتفع" عبارتين فقط، وهما رقما (٣، ١) على الترتيب، وقد حصلا على متوسط وزن نسبي (٢.٩٦، ٢.٨٦)، وهذا أمر متوقع، كما حصل كل من الهدفين رقمي (٩، ٧) على مستوى تقريبي "متوسط"، بمتوسط وزن نسبي على الترتيب (١.٩٦،

١.٥٦)، في مقابل (٥) خمسة عبارات ترتبط بمستوى تقريبي "منخفض"، من منظور أعضاء هيئة التدريس، كما هو موضح في الجدول السابق.

المحور الثاني: دور كلية التربية في مجال خدمة المجتمع من خلال التدريس:

يشير الجدول رقم (٤) إلى واقع دور كلية التربية في خدمة المجتمع من خلال التدريس في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من منظور أعضاء هيئة التدريس، ومجموع عباراته (٦) ست عبارات، كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

دور كلية التربية في مجال خدمة المجتمع من خلال التدريس، من منظور أعضاء هيئة التدريس

رقم العبارة	العبارات	درجة التحقق		
		المتوسط	المستوى	الترتيب
١٠	ربط المقررات التدريسية بالكلية حسب التخصص بالقضايا المتعلقة بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	١.٤١	منخفض	٣
١١	تنظيم ورش العمل لطلبة الكلية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	١.٣٢	منخفض	٥
١٢	تعاون القيادات بالجامعة والكلية لحل مشكلات المجتمع بطريقة تبدأ من القاعدة إلي القمة.	١.٤٢	منخفض	٢
١٣	عقد الورش والندوات لفئات المجتمع المختلفة في كافة المجالات التي يحتاجون إليها.	١.٣٤	منخفض	٤
١٤	الحرص على نقل ما يكتسبه أعضاء هيئة التدريس من خبرات في مجال خدمة المجتمع لزملائهم الآخرين.	١.٣٠	منخفض	٦
١٥	تقديم البرامج التربوية في المجالات الثقافية والمجتمعية لكافة أفراد المجتمع.	١.٦٢	متوسط	١

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق رقم (٤) عديد من الملاحظات، لعل من أهمها ما يلي:

بلغ عدد العبارات التي ترتبط بمستوى تقريبي " متوسط" عبارة واحدة فقط، وهي العبارة رقم (٦) ، والمتعلقة "تقديم البرامج التربوية في المجالات الثقافية والمجتمعية لكافة أفراد المجتمع"، وقد حصلت علي متوسط وزن نسبي (١.٦٢)، وهذا أمر متوقع، فلقد أجمع عديد من أعضاء هيئة

التدريس بمشاركتهم في برامج خدمة المجتمع سواء على مستوى الكلية أو الجامعة، في مقابل (٥) خمس عبارات ترتبط بمستوى تقريبي "منخفض" من منظور أعضاء هيئة التدريس؛ وبالتالي فلم تحظ أية عبارة من هذا المحور بمستوى تقريبي للتحقق "مرتفع".

المحور الثالث: دور كلية التربية في مجال خدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات المجتمعية:

يشير الجدول رقم (٥) إلى واقع دور كلية التربية في مجال خدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات المجتمعية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من منظور أعضاء هيئة التدريس، ومجموع عباراته (٨) ثماني عبارات، كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

واقع دور كلية التربية في مجال خدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات المجتمعية، من منظور أعضاء هيئة التدريس

رقم العبارة	العبارات	درجة التحقق		
		المتوسط	المستوى	الترتيب
١٦	التعاون مع كافة فئات المجتمع في الحفاظ علي التراث الثقافي.	١.٢٤	منخفض	٧
١٧	تقديم الاستشارات والخبرات الفنية للقطاعات الحكومية والخاصة في المجتمع.	١.٢٥	منخفض	٦
١٨	تفعيل قنوات الاتصال بين الكلية ومؤسسات المجتمع والبيئة من خلال وسائل الإعلام المتنوعة.	١.٢١	منخفض	٨
١٩	تفعيل الاتصال غير الرسمي بين الكلية وقيادات المجتمع المحلي لمناقشة المشكلات الخاصة بالمجتمع والبيئة.	١.٣٥	منخفض	٥
٢٠	المساهمة في زيادة الانتماء الوطني والحد من التنافر والتباعد داخل نسيج المجتمع.	٢.١	متوسط	٣
٢١	العمل علي تقوية الروابط بين الكلية والمؤسسات المجتمعية المتنوعة.	١.٦	منخفض	٤
٢٢	تقديم برامج لتوعية الأفراد بمصادر وموارد الدخل بالمجتمع والعمل علي الاستفادة منها والحفاظ عليها.	٢.٨	مرتفع	٢
٢٣	توفير الخدمات الإرشادية في مجالات الصحة والأسرة لكافة فئات المجتمع.	٢.٨٧	مرتفع	١

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق رقم (٥) عديد من الملاحظات، لعل من أهمها ما يلي:

بلغ عدد العبارات التي ترتبط بمستوى تقريبي " متوسط" عبارة واحدة فقط، وهي " المساهمة في زيادة الانتماء الوطني والحد من التنافر والتباعد داخل نسيج المجتمع"، وقد حصلت علي متوسط وزن نسبي (٢.١)، وهذا أمر متوقع، فليس كل أعضاء هيئة التدريس على قدرة عالية في كيفية التعامل مع مشكلات المجتمع وقضاياه المتنوعة، وكذلك جداول المحاضرات بكل كلية تختلف عن الكلية الأخرى ، مما يشكل عائقا في تجميع أعداد كبيرة من الطلبة في نفس الوقت، كما حصلت كل من العبارتين رقم (٢٣، ٢٢) على مستوى تقريبي "مرتفع"، بمتوسط وزن نسبي (٢.٨٧، ٢.٨) على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى أن القوافل التنموية التي تقوم بها الجامعات من وقت لآخر، وكذلك البرامج التدريبية التي تقدمها لخدمة المجتمع قد أصبحت مفعلة، في مقابل (٥) خمس عبارات ترتبط بمستوى تقريبي "منخفض"، من منظور أعضاء هيئة التدريس، كما هو موضح في الجدول السابق.

المحور الرابع: معوقات ممارسة كلية التربية لدورها في مجال خدمة المجتمع المتعلقة بالكلية:

يشير الجدول رقم (٦) إلى معوقات ممارسة كلية التربية لدورها في خدمة المجتمع المتعلقة بالكلية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من منظور أعضاء هيئة التدريس، ومجموع عباراته (١٢) اثنتا عشرة عبارة، كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

معوقات ممارسة كلية التربية لدورها في مجال خدمة المجتمع المتعلقة بالكلية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من منظور أعضاء هيئة التدريس

رقم العبارة	العبارات	درجة التحقق		
		المتوسط	المستوى	الترتيب
٢٤	ضعف توفير بيئة داخلية تشجع أعضاء هيئة التدريس على تأدية أدوارهم نحو المجتمع.	٢.٨٩	مرتفع	٢
٢٥	قلة وجود قاعات مناسبة مجهزة بالوسائل السمعية اللازمة لعقد الندوات والمؤتمرات المختلفة.	٢.٧٥	مرتفع	٧
٢٦	قلة وجود وسائل فعالة لتلقى ملاحظات مؤسسات المجتمع على مستوى أدائها لخدماتها المختلفة.	٢.٨٥	مرتفع	٥
٢٧	ضعف حرص الكلية على وجود علاقات ثقافية بينها وبين الكليات الأخرى سواء داخل الجامعة أو خارجها.	٢.٦٣	مرتفع	٨
٢٨	ضعف توافر مكتبة بالكلية مزودة بمصادر المعلومات الضرورية لرفع كفاءة الخدمة الثقافية المقدمة لأفراد المجتمع.	٢.١٤	متوسط	٩
٢٩	ضعف امتلاك الكلية للأبنية المناسبة لتقديم الخدمات المختلفة لمجتمعها المحيط.	١.٦٢	متوسط	١١
٣٠	قلة وجود وسائل فعالة لتلقى آراء أفراد المجتمع في مستوى أداء كليات التربية لخدماتها المختلفة لهم.	٢.٨٦	مرتفع	٤
٣١	ضعف اهتمام الكلية بعقد لقاءات دورية مع أعضاء المجتمع البارزين والمؤثرين لمناقشة القضايا التي تخص المجتمع.	٢.٨٧	مرتفع	٣
٣٢	قلة اهتمام الكلية بوجود بحوث منشورة لها بشكل دوري في مجلات علمية إقليمية.	١.٥٦	متوسط	١٢
٣٣	ضعف امتلاك الكلية سياسة واضحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بما يحقق أدوارها الداعمة تجاه المجتمع.	٢.٩٦	مرتفع	١
٣٤	ضعف وجود علاقات إيجابية مع قادة المجتمع المحلى لتفعيل دورهم لمعاونة إدارة الكلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	٢.١٢	متوسط	١٠
٣٥	لا توجد قاعدة بيانات دقيقة تشمل كافة الإمكانات الأكاديمية بها لإتاحتها كخدمة متميزة للمجتمع وكافة الأفراد به.	٢.٧٧	مرتفع	٦

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق رقم (٦) عديد من الملاحظات، لعل من أهمها ما يلي:

بلغ عدد العبارات التي ترتبط بمستوى تقريبي " متوسط" ثلاث عبارات، وهم العبارات رقم (٢٨، ٣٤، ٢٩، ٣٢) على الترتيب، وقد حصلوا علي متوسط وزن نسبي (٢.١٤، ٢.١٢، ١.٦٢، ١.٥٦)، وهذا أمر متوقع، فقد يرجع ذلك إلى وجود ضعف في تمويل البرامج المقدمة لخدمة المجتمع، وكذلك ضعف الموارد المالية للكلية، في مقابل (٨) ثماني عبارات ترتبط بمستوى تقريبي "مرتفع"، من منظور أعضاء هيئة التدريس، كما هو موضح في الجدول السابق.

المحور الخامس: معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في مجال خدمة المجتمع المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس:

يشير الجدول رقم (٧) إلى معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في خدمة المجتمع المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من منظور أعضاء هيئة التدريس، ومجموع عباراته (١٢) اثنتا عشرة عبارة، كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في مجال خدمة المجتمع المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من منظور أعضاء هيئة التدريس

رقم العبارة	العبارات	درجة التحقق		
		المتوسط	المستوى	الترتيب
٣٦	الانشغال بالتدريس والبحث العلمي النظري.	٢.٩٥	مرتفع	٢
٣٧	ضعف دافعية أعضاء هيئة التدريس للقيام بخدمة المجتمع.	٢.٩١	مرتفع	٣
٣٨	كثرة الانشغالات الإدارية لأعضاء هيئة التدريس.	٢.٩٧	مرتفع	١
٣٩	ضعف تتبع ما تنشره وسائل الإعلام المحلية المختلفة لمعرفة حاجات ومشكلات المجتمع.	٢.١٢	متوسط	١٢
٤٠	ضعف ارتباط المناهج والمقررات الجامعية بحاجات المجتمع ومشكلاته.	٢.٥٥	مرتفع	٧
٤١	ضعف ارتباط البحوث والدراسات بالمشكلات الواقعية التي تواجه المجتمع.	٢.٦٢	مرتفع	٦
٤٢	ابتعاد نتائج البحوث عن الإجرائية والتطبيق.	٢.٨٦	مرتفع	٥
٤٣	قلة اشتراك أعضاء هيئة التدريس في الندوات الثقافية بالمجتمع.	٢.٨٧	مرتفع	٤
٤٤	قلة استفادة أعضاء هيئة التدريس من زملائهم الحاصلين على دراساتهم من الجامعات المتقدمة في مجال خدمة المجتمع.	٢.١٧	متوسط	٩
٤٥	قلة توجيه طلاب الدراسات العليا إلى دراسة المشكلات الواقعية المرتبطة بالمجتمع.	٢.١٥	متوسط	١٠
٤٦	ضعف قناعة عضو هيئة التدريس بجدوى الانفتاح على المجتمع ومؤسساته.	٢.١٨	متوسط	٨
٤٧	قلة ربط أبحاث أعضاء هيئة التدريس باحتياجات المجتمع المصري.	٢.١٣	متوسط	١١

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق رقم (٧) عديد من الملاحظات، لعل من أهمها ما يلي:
بلغ عدد العبارات التي ترتبط بمستوى تقريبي " متوسط" خمس عبارات، وهم العبارات رقم (٤٦، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٣٩) على الترتيب، وقد حصلوا علي متوسط وزن نسبي (٢.١٨، ٢.١٧، ٢.١٥، ٢.١٣، ٢.١٢)، وهذا أمر متوقع، فقد يرجع ذلك إلى وجود عديد من الأعباء التي يتحملها عضو هيئة التدريس، وكذلك ضعف الحوافز سواء المادية أو المعنوية المقدمة لهم عند قيامهم سواء بعمل أبحاث أو دورات أو برامج أو ورش عمل لخدمة المجتمع، في مقابل (٧) سبع عبارات ترتبط بمستوى تقريبي "مرتفع"، من منظور أعضاء هيئة التدريس، كما هو موضح في الجدول السابق.

المحور السادس: معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في مجال خدمة المجتمع والمتعلقة بالمجتمع:

ويشير الجدول رقم (٨) إلى معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في خدمة المجتمع والمتعلقة المجتمع في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من منظور أعضاء هيئة التدريس، ومجموع عباراته (١٥) خمس عشرة عبارة، كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

معوقات ممارسة كليات التربية لدورها في مجال خدمة المجتمع والمتعلقة بالمجتمع في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من منظور أعضاء هيئة التدريس

رقم العبارة	العبارات	درجة التحقق		
		المتوسط	المستوى	الترتيب
٤٨	تخوف أفراد المجتمع من الحضور إلى الكلية.	٢.٦٤	مرتفع	١٠
٤٩	ضعف تمويل مؤسسات المجتمع المستفيدة لبحوث أعضاء هيئة التدريس.	٢.٧٥	مرتفع	٧
٥٠	ارتفاع كلفة الاشتراك في المؤتمرات والندوات.	٢.٦٦	مرتفع	٨
٥١	تعقد الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة الندوات في المجتمع المحلي.	٢.٦١	مرتفع	١١
٥٢	ضعف وعي أفراد المجتمع بأهمية أدوار عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع.	٢.٦٧	مرتفع	٩
٥٣	جمود اللوائح والقوانين عند تطبيق وتجريب بعض البحوث في خدمة المجتمع.	٢.٨٤	مرتفع	٦
٥٤	ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث والمؤتمرات.	٢.٥٥	مرتفع	١٤
٥٥	استعانة المؤسسات بالخبرات الأجنبية بدلاً من المحلية	٢.٩٤	مرتفع	٤
٥٦	قلة دراية أبناء المجتمع بطبيعة عمل الكليات والوحدات ذات الطابع الخاص.	٢.٩٥	مرتفع	٣
٥٧	قلة الفرص التي تعطيها وسائل الإعلام لأعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع.	٣	مرتفع	١
٥٨	ضعف إشادة وسائل الإعلام بإنجازات أعضاء هيئة التدريس المتميزين في مجال خدمة المجتمع.	٢.٥٦	مرتفع	١٣
٥٩	اعتقاد بعض الأفراد والمؤسسات المجتمعية أن دراسة أعضاء هيئة التدريس لمشكلاتهم تستغرق وقتاً طويلاً.	٢.٥٤	مرتفع	١٥
٦٠	اعتقاد أفراد المجتمع بأن الخدمات التي يؤديها عضو هيئة التدريس للأفراد والمؤسسات باهظة التكاليف.	٢.٩٨	مرتفع	٢
٦١	قلة رغبة أفراد المجتمع ومؤسساته في الحصول على المعلومات عن إمكانات أعضاء هيئة التدريس وما يمكن أن يقدموه لهم.	٢.٩١	مرتفع	٥
٦٢	اعتقاد بعض أفراد المجتمع أن أعضاء هيئة التدريس أكاديميين ونظريين وغير ملمين بالمشكلات الحقيقية للمجتمع.	٢.٥٨	مرتفع	١٢

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق رقم (٨) عديد من الملاحظات، لعل من أهمها ما يلي:

أن جميع العبارات ترتبط بمستوى تقريبي " مرتفع" وأن جميع العبارات عدها أعضاء هيئة التدريس معوقات مرتفعة الدرجات، وهذا أمر متوقع، فقد يرجع ذلك إلى وجود عديد من المشكلات والقضايا التي يعاني منها المجتمع، ولا يجد من الكليات مشاركة فعلية في حلها، وكذلك ضعف الاستفادة من أبحاث ودراسات الباحثين في حل تلك القضايا، سواء لضعف الثقة فيها أو للاستفادة من خبرات خارجية، أو لضعف التمويل لتطبيق هذه الأبحاث والدراسات من منظور أعضاء هيئة التدريس، كما هو موضح في الجدول السابق.

النتائج المتعلقة بمحاور الاستبيان ككل تبعا لمتغيرات الدراسة:

أوضحت درجات استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية أن جميع تلك المعوقات، التي اشتمل عليها الاستبيان، تواجههم عند ممارسة أدوارهم في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٩)

يوضح استجابات أفراد العينة ودرجاتها على الاستبيان

الاستجابة	عالية		متوسطة		منخفضة	
العبارات	#	الدرجة	#	الدرجة	#	الدرجة
٤٥	٣٨٧٥	١٩٣٧٥	٨١٩	٢٤٥٧	٤٧٧	٩٥٤

حيث يتضح من الجدول السابق أن إجمالي درجات استجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان مجملة (٢٢٣٠٩) درجة، بمتوسط حسابي (٢٢٧.٥٣) درجة لكل فرد، حيث كان قوام العينة (١٣٣) عضو هيئة تدريس بالجامعات المصرية، ومتوسط حسابي (٤.٠٨) لكل عبارة.

وقياسًا على الدرجة الحيادية لعبارات الاستبيان، التي تبلغ (١٣٥) درجة ، يتضح أن أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية يواجهون مجموعة المعوقات، التي تضمنها الاستبيان بدرجة كبيرة، حيث زاد متوسط درجاتهم عن الدرجة الحيادية للاستبيان، وكذلك زاد متوسط درجتهم عن الدرجة الحيادية لكل عبارة، وهي (٣) درجات.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن كلاً من الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة، قد أفادوا بأنهم يواجهون المعوقات المتضمنة بالاستبيان بدرجة كبيرة، مما يؤثر على دورهم في مجال خدمة المجتمع، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠)

يوضح استجابات أفراد العينة ودرجاتهم على عبارات الاستبيان حسب متغير النوع

الاستجابة / المتغير	عالية		متوسطة		منخفضة	
	#	الدرجة	#	الدرجة	#	الدرجة
ذكور	٣٢٧٣	١٦٣٦٥	٦٥٩	١٩٧٧	٢٦٨	٥٣٦
إناث	١٣٠٢	٦٥١٠	٤٦٠	١٣٨٠	٢٠٩	٤١٨

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس الذكور (١٨٨٧٨) درجة، بمتوسط حسابي (٢٩٢.٢١) درجة لكل فرد، حيث كان قوامهم (٨٢) عضوًا، وبمتوسط حسابي (٤.٠٤) درجة لكل عبارة، وأن إجمالي درجات استجابات الإناث (٨٣٠٨) درجة، بمتوسط حسابي (٢٠٨.٣) لكل فرد، حيث كان قوام فئتهن (٥١) عضوًا، وبمتوسط حسابي (٤.٤) درجة لكل عبارة.

وقياسًا على الدرجة الحيادية لعبارات الاستبيان، والتي تبلغ (١٨٠) درجة، فإن كلاً من الذكور والإناث قد أفادوا بأنهم يواجهون المعوقات المتضمنة به، حيث زاد متوسط درجاتهم عن الدرجة الحيادية للاستبيان، وكذلك زاد متوسط درجتهم عن كل عبارة عن الدرجة الحيادية لها.

وبحساب قيمة كا٢ لاستجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان مجملة حسب متغير النوع، وذلك للوقوف على الفروق بين استجابات فئتي المتغير، وجد أنها (٧.٩١) درجة، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (٤)، ومستوى دلالة (٠.٠٥)، والتي تبلغ (٩.٤٩)، الأمر الذي يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة في مواجهتهم للمعوقات في مجال خدمة المجتمع.

كما أوضحت نتائج الدراسة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية بأن كلاً من المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة من أفراد العينة، قد أفادوا بأنهم يواجهون المعوقات المتضمنة بالاستبيان بدرجة كبيرة، مما يؤثر على أدوارهم في مجال خدمة المجتمع، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١١)

يوضح استجابات أفراد العينة على عبارات الاستبانة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية

الاستجابة / المتغير	عالية		متوسطة		منخفضة	
	#	الدرجة	#	الدرجة	#	الدرجة
مدرس	٣٠٠٩	١٥٠٤٥	١٠١٦	٣٠٤٨	٣٣١	٦٦٢
أستاذ مساعد	١٠٨٣	٥٤١٥	٤٧٩	١٤٣٧	١٤١	٢٨٢
أستاذ	٧٨٣	٣٩١٥	٣٢٤	٩٧٢	١٠٥	٢١٠

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي درجات استجابات المدرسين من أعضاء هيئة التدريس (١٨٧٥٥) درجة، بمتوسط حسابي (٢٤٦) درجة لكل فرد، حيث كان قوام فئتهم (٩٣) عضوًا، وبمتوسط حسابي (٤.١) درجة لكل عبارة، وأن إجمالي درجات استجابات الأستاذة المساعدين (٧١٣٤) درجة، بمتوسط حسابي (٢٤٣.٥) درجة لكل فرد، حيث كان قوام فئتهم (٢٩) عضوًا، بمتوسط حسابي (٤.٠٦) درجة لكل عبارة، وأن إجمالي درجات استجابات الأساتذة (٥٠٩٧) درجة، بمتوسط حسابي مقداره (٢٣٨.٥) درجة لكل فرد، حيث كان قوام فئتهم (١١) عضوًا، وبمتوسط حسابي (٤) درجات لكل عبارة.

وقياسًا على الدرجة الحيادية لعبارات الاستبيان، والتي تساوي (١٨٠) درجة، فإن فئات الدراسة الثلاثة من: المدرسين، والأساتذة المساعدين، والأساتذة، أفادوا بأنهم يواجهون المعوقات المتضمنة بالاستبيان، حيث زاد متوسط درجاتهم على الاستبيان عن الدرجة الحيادية لها، وكذلك زاد متوسط درجتهم عن كل عبارة عن الدرجة الحيادية لها.

وبحساب قيمة كا٢ لاستجابات أفراد العينة للوقوف على الفروق بين استجابات فئات العينة الثلاثة حسب متغير الدرجة الوظيفية، وجد أنها (٧٦.٤) درجة، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (٨)، ومستوى دلالة (٠.٠٥) ، والتي تساوي (١٥.٥١)، الأمر الذي يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وأنها في اتجاه فئة المدرسين، التي حصلت على نسبة (٧٧.٤%) من إجمالي استجاباتهم في جانب درجة التأثير الكبيرة للمعوقات، في مقابل (٧٥.٥) لفئة الأساتذة المساعدين، (٧١.٧%) لفئة الأساتذة.

رابعًا: تفسير أهم نتائج الدراسة:

تعرض الدراسة في هذا الجزء ملخصًا لأهم نتائجها، ثم تفسيرًا لتلك النتائج:

أفاد أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية موضع التطبيق بأن الأدوار والمعوقات المتضمنة بالاستبيان تؤثر على أدائهم لوظيفتهم في خدمة المجتمع بدرجة عالية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء إحساس أفراد العينة بضعف قيامهم بدورهم في خدمة المجتمع، ومن ثم تتفق نتائج الدراسة الحالية وما أثبتته عديد من الدراسات، مثل دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (معروف، ٢٠١٢)، ودراسة (أحمد، ٢٠٠٩)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (مساعدة، ٢٠٠٧)، ودراسة (عامر، ٢٠٠٧)، أن وراء هذا الضعف أسبابًا عديدة، ومن ثم كانت إفادتهم بأن تلك المعوقات ذات تأثير كبير عليهم.

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء أن أفراد العينة يرون ثورة في التقدم التكنولوجي، الذي يواجه المجتمع، في حين أن الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بها لا يواكبون هذا التغير والتقدم، ومن ثم كانت إفادتهم وإقرارهم بأن تلك المعوقات ذات تأثير كبير على أدائهم لوظيفتهم في خدمة المجتمع.

أفاد أفراد العينة بأن المعوقات التي تحول دون ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأدوارهم في مجال خدمة المجتمع والمرتبطة بالمجتمع هي أكثر المحاور تأثيرا في أدائهم، يليه محور المعوقات المرتبطة بالكلية، ثم محور المعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ضعف وعي أفراد المجتمع وكذا القائمين على مؤسساته بدور كليات التربية في خدمة المجتمع، ومن ثم فهم لا يخططون لخدمة المجتمع من خلال كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس بها، والتنسيق معهم عند تقديم تلك الخدمة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء افتقاد مراكز الاتصال بين كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس بها وبين أفراد ومؤسسات المجتمع، وتتفق نتائج الدراسة الحالية ودراسة كل من (إبراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (السيد، ٢٠١٢)، ودراسة (أحمد، ٢٠٠٩)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (مساعدة، ٢٠٠٧)، ودراسة (عامر، ٢٠٠٧)، ودراسة (سلام، ٢٠٠٦)، ودراسة (علوان، ٢٠٠٦).

كما يمكن تفسير ترتيب أعضاء هيئة التدريس لمحاور الاستبيان في ضوء تأثر استجابة أفراد العينة بذاتيتهم، حيث يركزون على قصور مؤسسات المجتمع، ثم بعد ذلك يأتي قصور الكلية وإدارتها، ويأتي أخيرا ما يرتبط بهم أنفسهم من معوقات.

ويمكن تفسير هذا الترتيب في ضوء ضعف وعي أفراد المجتمع والقائمين على مؤسساته بأهمية وقيمة مساعدة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، وأن القائمين على هذه المؤسسات لا

يفكرون بأسلوب طويل المدى، حتى من يقدم من تلك المؤسسات بعض المساعدات فذلك يكون بهدف الدعاية والإعلان وغير ذلك من المكاسب المباشرة قصيرة المدى.

أفاد أفراد العينة أن أكثر المعوقات تأثيرا على أداء أعضاء هيئة التدريس لوظيفتهم في خدمة المجتمع ما يلي:

١. ضعف الاعتمادات المالية اللازمة لمشاركة عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع.

٢. ضعف تمويل مؤسسات المجتمع المستفيدة لبحوث أعضاء هيئة التدريس.

٣. ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث والمؤتمرات.

٤. قلة العائد المادي المقدم من المؤسسات والأفراد لعضو هيئة التدريس.

٥. ضعف الحوافز التي تشجع على المشاركة في خدمة المجتمع.

٦. ضعف إشادة وسائل الإعلام بإنجازات أعضاء هيئة التدريس المتميزين في مجال خدمة المجتمع.

ويمكن تفسير"ضعف الاعتمادات المالية اللازمة لمشاركة عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع" في ضوء ضعف ميزانية الجامعات المصرية مقارنة بالجامعات المتقدمة ، وذلك نظراً لأن مصر تعد من دول العالم الثالث، وتعد المشكلة الاقتصادية من أهم المشكلات التي تواجه معظم مؤسساتها وأفرادها بصفة عامة ومن بينها الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بها، وهذا ما أكدته عديد من الدراسات مثل دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (معروف، ٢٠١٢)، ودراسة (أحمد، ٢٠٠٩)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (مساعدة، ٢٠٠٧)، ودراسة (عامر، ٢٠٠٧)، ودراسة (سلام، ٢٠٠٦)، ودراسة (علوان، ٢٠٠٦)، ودراسة (عوض، ٢٠٠٣).

كما يمكن تفسير نقص الاعتمادات اللازمة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع في ضوء التركيز على وظيفة التدريس والبحث العلمي، والنظر إلى الوظيفة الثالثة وهي خدمة المجتمع على أنها وظيفة ثانوية وغير ملزمة لعضو هيئة التدريس، ومن ثم فإن اعتماداتها تقل كثيرا عن اعتمادات التدريس والبحث العلمي.

ويمكن تفسير ضعف تمويل مؤسسات المجتمع المستفيدة لبحوث أعضاء هيئة التدريس في ضوء غياب التخطيط والتنسيق بين المؤسسات وأعضاء هيئة التدريس، كما أن القائمين على تلك

المؤسسات يركزون على المكسب السريع، دون التخطيط لتطوير المجتمع المصري عن طريق كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس بها على المدى البعيد.

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء ضعف إعلان أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية عن الخدمات، التي يمكن تقديمها لتلك المؤسسات، وبالتالي إقناعها بتمويل البحوث والمؤتمرات، التي يمكن أن تعود بالنفع على كل من أفراد المجتمع ومؤسساته وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وتتفق تلك النتائج ونتائج بعض الدراسات مثل دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (السيد، ٢٠١٢)، ودراسة (أحمد، ٢٠٠٩)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (مساعدة، ٢٠٠٧)، ودراسة (عامر، ٢٠٠٧)، ودراسة (سلام، ٢٠٠٦)، ودراسة (السمدوني وأحمد، ٢٠٠٥).

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء أن غالبية القائمين على مؤسسات المجتمع بالدول النامية يتم اختيارهم تبعا لمعايير غير موحدة، كالثقة في تنفيذ أوامر الجهات الإدارات العليا، والوساطة، وبالتالي لا يدركون أهمية مثل تلك البحوث، التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالكلية، ومن ثم لا يقومون بتمويل بحوثهم أو مؤتمراتهم.

ويمكن تفسير ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث والمؤتمرات في ضوء أن غالبية المؤسسات الخاصة بمصر تحرص على المكسب السريع دون النظر إلى تطوير المجتمع وتحديثه، كما يمكن تفسيره في ضوء عدم تضمين مثل تلك المشاركة في اللوائح والقوانين، التي تحكم مثل تلك المؤسسات، ومن ثم لا تكون ملزمة بالمشاركة في تمويل مثل تلك المؤتمرات، كما أن أعضاء هيئة التدريس لا يولون مثل تلك المؤسسات الخاصة اهتمامهم، بحيث يحاولون جذب أكبر عدد منها للاستفادة من خدماتهم وبالتالي تمويل بحوثهم، وتتفق نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (السيد، ٢٠١٢)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (مساعدة، ٢٠٠٧)، ودراسة (عامر، ٢٠٠٧)، ودراسة (سلام، ٢٠٠٦)، ودراسة (عوض، ٢٠٠٣)، ودراسة (محمد، ٢٠٠٢) مع ذات النتائج السابقة.

ويمكن تفسير ضعف الحوافز التي تشجع على المشاركة في خدمة المجتمع في ضوء ضعف ميزانية الجامعة نتيجة لضعف الاقتصاد سابق الإشارة إليه، كما أن المشاركة في خدمة المجتمع مازالت ثانوية من وجهة نظر القائمين على كليات التربية، ومن ثم لا ترصد لها الحوافز، كما أن أفراد المجتمع ومؤسساته لا يقدمون حوافز لأعضاء هيئة التدريس، لاعتقادهم أن كلياتهم هي المعنية بتقديم هذه الحوافز، كما يمكن تفسير ضعف الحوافز التي تقدم في ضوء ضعف الخدمة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، فغالبيتهم يقومون بأدوارهم بطريقة روتينية، لا تستحق حوافز مادية أو معنوية.

كما يمكن تفسير "قلة العائد المادي المقدم من المؤسسات والأفراد لأعضاء هيئة التدريس" في ضوء أن المؤسسات والأفراد قد يجدون من يقدم لهم هذه الخدمات من خارج الكلية بأجر أقل، ومن ثم يقدمون مقابلا ماديا قليلا لأعضاء هيئة التدريس أسوة بهؤلاء، كما يمكن تفسيره في ضوء مقارنة أعضاء هيئة التدريس بين ما يتقاضونه من أجر مع ما يتقاضاه زملاؤهم بالدول المتقدمة أو الدول الخليجية، وربما كان البعض منهم في إعارة لتلك البلاد، وعايش المستوى المادي هناك، ومن ثم أفادوا بقلة العائد المادي المقدم من أفراد المجتمع بمصر.

كما يمكن تفسير "ضعف إشادة وسائل الإعلام بإنجازات أعضاء هيئة التدريس المتميزين في مجال خدمة المجتمع" في ضوء تركيز معظم البرامج في كثير من الأوقات على لاعبي الكرة، والممثلين والفنانين، الأمر الذي قلل من فرص أعضاء هيئة التدريس بالتمكن من تقديم الخدمات أو الإشادة بهم في برامج وسائل الإعلام.

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء قلة المساحة المعطاة للبحث العلمي والبرامج الثقافية في خطط وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى قلة وعي أفراد المجتمع بأهمية طلب أعضاء هيئة التدريس بوسائل الإعلام لتقديم الخدمات لهم، ومن ثم فإن دراسات استطلاع الرأي للمشاهدين والمستمعين والقراء لوسائل الإعلام ، تشير إلى أنهم لا يفضلون البرامج المرتبطة بالكلية وأعضاء هيئة التدريس، وهذا بلا شك يضع عبئاً أكبر على وسائل الإعلام بضرورة توعية أفراد المجتمع بأهمية العلم والعلماء في تقدم الشعوب، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (السيد، ٢٠١٢)، ودراسة (معروف، ٢٠١٢)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (مساعدة، ٢٠٠٧)، ودراسة (عامر، ٢٠٠٧)، ودراسة (سلام، ٢٠٠٦)، ودراسة (السمدوني وأحمد، ٢٠٠٥)، ودراسة (عوض، ٢٠٠٣)، ودراسة (محمد، ٢٠٠٢).

١. يمكن تفسير ما توصلت إليه الدراسة من عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس سواء على المعوقات المتضمنة بالاستبيان مجملة، أم المعوقات المرتبطة بالكلية، أم المرتبطة بمؤسسات المجتمع وأفراده، يمكن تفسير ذلك في ضوء أن اللوائح المنظمة لعمل عضو هيئة التدريس، لا تفرق بين الإناث والذكور منهم، بل هما سواء في الحقوق والواجبات والتسهيلات، وكذلك فإن أفراد المجتمع ومؤسساته لا يفرقون بين أعضاء هيئة التدريس الذكور أو الإناث في طلب الخدمة منهم.

٢. يمكن تفسير وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة، وأن هذه الفروق في اتجاه فئة الذكور، الذين أفادوا بأن المعوقات التي ترتبط بعضو هيئة التدريس أكثر تأثيرًا على أدائهم لوظيفتهم في خدمة المجتمع، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن الذكور من أعضاء هيئة التدريس أكثر حرصا على أداء وظيفة خدمة المجتمع، ومن ثم فهم أكثر إحساسا بالمعوقات، إضافة إلى أن الذكور أكثر وعيا بالتحديات

المعاصرة، والتي تفرض على عضو هيئة التدريس امتلاك قدرات ومتطلبات معينة، ومن ثم يدركون أنهم ينقصهم الكثير، حتى يمكنهم أداء وظيفة خدمة المجتمع.

ويمكن تفسير "وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية (مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ)، وأن هذه الفروق في اتجاه فئة المدرسين وذلك على الاستبانة مجملة، ومحوري المعوقات المرتبطة بالكلية، والمجتمع، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن فئة المدرسين ينقصهم عنصر الخبرة في معرفة حقوقهم مع الجامعة أو التعامل مع مؤسسات المجتمع وأفراده، ومن ثم فهم أكثر إحساسا بالمعوقات، التي تواجههم في أداء دورهم في خدمة المجتمع، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (السيد، ٢٠١٢)، ودراسة (معروف، ٢٠١٢)، ودراسة (شحاتة، ٢٠٠٨)، ودراسة (مساعدة، ٢٠٠٧)، ودراسة (عامر، ٢٠٠٧)، ودراسة (سلام، ٢٠٠٦)، ودراسة (السمدوني وأحمد، ٢٠٠٥)، ودراسة (عوض، ٢٠٠٣)، ودراسة (محمد، ٢٠٠٢).

وبعد بيان وتوضيح أهم نتائج الدراسة الميدانية، التي اختص بها المحور السابق بمزيد من التوضيح والتفصيل، فإن المحور التالي من الدراسة يختص بالرؤية المقترحة المنبثقة عن نتائج الدراسة، كما سيتضح على النحو التالي:

التصور المقترح لأدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة

تعد وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة من أهم الوظائف الرئيسة لتنمية الجامعات, فالإدارة الجامعية الفعالة هي التي تهتم بجميع وظائفها من كافة الجوانب, ويكون ذلك بتركيزها على إجراء أنشطة متعددة لرفع مستوى أدائها، بناءً على احتياجاتها ومشكلاتها الفعلية واحتياجات ومشكلات المجتمع المحيط بها, وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة بجانبيها النظري والميداني من أهمية خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات وتحديدا كليات التربية، وما يواجه برامجها وأساليبها من معوقات، إضافة إلى ما تم عرضه من جهود في مجال تطبيق متطلبات التنمية المستدامة بالجامعات في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وأخيرا في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية، تحاول الباحثة في المحور الحالي من الدراسة تقديم تصورًا مستقبليًا مقترحًا لأدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وذلك فيما يلي:

أ- أهداف التصور المقترح.
ب- أهمية التصور المقترح.
و- آليات تنفيذ التصور المقترح.
ز- مقترحات تفعيل التصور المقترح.

ج- منطلقات التصور المقترح. ح- متطلبات نجاح التصور المقترح.

د- أسس التصور المقترح. ط- صعوبات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها.

هـ- محاور التصور المقترح.

[أ] أهداف التصور المقترح:

نظراً لأن الأهداف هي التي تحدد الإطار العام لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، فكان من الضروري أن تنطلق من وظائف الجامعة الثلاث (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، والتي هي وظائف كليات التربية، ويهدف التصور المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) تحسين اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية نحو برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، من خلال تقديم برامج متطورة تتماشى مع التقدم العلمي، وتلبي احتياجاتهم الفعلية ومتطلبات التنمية الشاملة بالمجتمع.

٢) تنمية الجانب التدريسي، والبحثي، وخدمة المجتمع، لدى عضو هيئة التدريس بكليات التربية، من خلال تحسين الأداء الحالي، وعلاج نقاط الضعف الموجودة، وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة.

٣) التأكيد على أهمية التقويم المستمر والتطوير لبرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

٤) النهوض بمؤسسات التعليم الجامعي وخاصة كليات التربية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتفعيل دورها في دراسة معوقات ومشكلات هذا المجال، وذلك لإعداد أعضاء هيئة التدريس والقيادات لأدوار ومسئوليات متغيرة, وحثهم على استخدام وسائل وأساليب جديدة في وظائفهم لتطوير هذا المجال.

٥) رسم استراتيجية بعيدة المدى، يمكن لكليات التربية من خلالها أن تمارس دورها في إصلاح برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة وفق أسس تربوية سليمة بعيدة عن المركزية.

٦) نقل برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية من المحلية إلى العالمية، من خلال ربطها بمتطلبات التنمية المستدامة والمجتمع محلياً وعالمياً.

٧) تطوير أساليب وبرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية من خلال الربط بين النماذج الناجحة في بعض الدول المتقدمة والاحتياجات الفعلية للجامعات المصرية وفقا لإمكاناتها.

[ب] أهمية التصور المقترح:

١) تتمثل أهمية التصور المقترح للأدوار المستقبلية لكليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في النقاط التالية:

٢) معاونة المسئولين بمؤسسات التعليم العالي والجامعات عامة وكليات التربية خاصة على إعادة النظر في أهداف ووظائف التعليم الجامعي، والتطرق إلى أساليب، وآليات، وصيغ جديدة تسهم في تلبية التحديات والمتغيرات الحالية والمستقبلية، التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمعرفية.

٣) إرشاد المعنيين بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في كليات التربية لمراجعة خططهم السنوية، وكيفية وضع الخطط الرئيسة لهذه البرامج، كما تتطلبها المؤسسات الجامعية، وكيفية تحقيق احتياجات ومتطلبات أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال.

٤) قد يعد هذا التصور المقترح أداة مساعدة في تقديم المعلومات المرشدة، والتوجيهات اللازمة للتعرف على احتياجات أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في هذا المجال وكيفية تلبيتها.

٥) تعريف المسئولين عن مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة والقائمين بتنفيذ برامجها بالوسائل والأساليب، التي يمكن أن تسهم في تنميه مهارات أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في هذا المجال، وكيفية تطوير أدوارهم في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وكافة المجالات الأخرى.

٦) قد يعد هذا التصور المقترح أداة فعالة ودليلا مرشدًا لتوضيح أهمية تطبيق اللامركزية بالجامعات المصرية عند تنفيذ برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة لخدمة المجتمعات المحيطة بها، كسبيل لإحداث التغييرات المطلوبة نحو تفعيل لامركزية التعليم الجامعي.

[ج] منطلقات التصور المقترح:

يمكن تحديد منطلقات التصور المقترح في محورين رئيسين، وهما:

- منطلقات رئيسة.
- منطلقات محلية وعالمية.

المحور الأول: المنطلقات الرئيسة للتصور المقترح:

ويتمثل في النقاط التالية:

- إن للتعليم الجامعي دوره المتميز في تقدم المجتمعات وتنميتها، وذلك من خلال إعداد الكوادر البشرية والقيادات الفكرية والثقافية في المجالات العلمية، والمهنية، والتربوية المتنوعة.
- إن الارتقاء بمؤسسات التعليم الجامعي يتطلب الالتزام بمعايير معينة، وبمواصفات محددة في أداء عضو هيئة التدريس عند تقييم الخدمات التعليمية والعمل بالمؤسسات الجامعية.
- إن خدمة المجتمع وتنمية البيئة تعد الأكثر اتساقا مع متطلبات مجتمع المعرفة، فهي تقوم على التنمية المؤسسية، حيث ييسر ذلك من عملية الدمج بين المعرفة المتضمنة لدي المجتمعات المحيطة بها والمعرفة لدى مؤسسات التعليم الجامعي.
- الانطلاق من فلسفة التعليم المستمر، والتعلم مدى الحياة، والتعلم الذاتي، كأساس لنمو الجوانب المختلفة لكافة أفراد المجتمع كأحد متطلبات التنمية المستدامة.
- إن التغيير حقيقة حتمية لابد من قبولها، واستيعاب كافة المتغيرات والتعامل معها بدلاً من تجاهلها أو تجنبها.
- أهمية التوجه نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بمؤسسات التعليم الجامعي، حيث يعد ذلك من أهم متطلبات تطوير التعليم الجامعي الآن، وضرورة فرضتها متغيرات العصر الحالي.

- أصبحت كليات التربية مطالبة بالتقويم المستمر لبرامجها وكوادرها البشرية؛ لضمان الجودة في كل ما يقدم من وظائف سواء في التدريس، أم البحث العلمي، أم خدمة المجتمع، ومن ثم ضمان الجودة في برامج وأساليب خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة للمجتمع المحيط بها.

- إن الهدف الرئيس من تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية هو تمكين الجامعات من أداء رسالتها بأفضل صورة ممكنة في هذا المجال، لتحقيق أهدافها بشكلٍ كامل.

- إن خدمة المجتمع وتنمية البيئة الفعالة للمجتمع تتجه نحو التنمية الذاتية والمؤسسية، حيث تعتبر كل منهما من الأركان الرئيسة في تميز المؤسسة الجامعية وعضو هيئة التدريس على حدٍ سواء.

- يتوقف نجاح كليات التربية في أدائها لدورها بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة للمجتمع المحيط على ما تمتلكه من إدارة وقيادات، تهتم بالتنظيم الجيد، وإيجاد الآليات الفعالة لتنفيذ مثل هذه البرامج.

- إن خدمة المجتمع وتنمية البيئة الفعالة للمجتمع هي التنمية القادرة على تطوير قدراته، بما يتسق ومتغيرات العصر المتجددة.

- مطالبة كافة الكليات بمختلف الجامعات المصرية بتحقيق الجودة والاعتماد المؤسسي والبرنامجي، ومن ثم فإن هذا يتطلب مزيدًا من خدمة المجتمع وتنمية البيئة المنظمة والمستمرة لكافة فئات المجتمع.

- إن خدمة المجتمع وتنمية البيئة تحتاج للأخذ بمفاهيم الخطط العلمية المؤسسية اللامركزية.

- إن التنمية المستدامة لا يجب أن تكون هدفا في حد ذاتها، بل يجب أن تكون وسيلة للتأكد من مستوى الجودة، والمحافظة عليها، من خلال كافة عمليات الاعتماد للمؤسسة الجامعية.

المحور الثاني: المنطلقات المحلية والعالمية للتصور المقترح:

تتمثل المنطلقات المحلية والعالمية للتصور المقترح في النقاط التالية:

- إن تحقيق الجامعات لرسالتها، وأهدافها، وتميزها، يحتاج لتنمية جوانبها وكافة وظائفها المتميزة، لذلك يجب أن ينال مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة الاهتمام الأكبر من جانب الإدارات الجامعية الحالية والمستقبلية.

- ضرورة تحديث المعايير اللازمة لتقويم أداء كليات التربية في المجالات الثلاثة: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، بما يتناسب واحتياجاتها الفعلية، واحتياجات المجتمع الفعلية.

- إن وجود مراكز مستقلة متخصصة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات يعد من أهم توجهات الجامعات المتقدمة.

- إن ضعف وجود آليات لتقويم مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك أداء عضو هيئة التدريس في هذا المجال، وضعف وجود معايير دقيقة للحكم على نواتج العملية التعليمية، أدى

- إلى ضرورة إيجاد إجراءات فعالة نحو الأخذ بنظم الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي وخاصة بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- إن تقييم الأداء بمؤسسات التعليم الجامعي في دول العالم المختلفة يتطلب الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة كآلية للحفاظ على الجودة بكافة مكونات العملية التعليمية، في ضوء المتطلبات المتفق عليها عالمياً، وبما يتفق وظروف كل دولة.

- تعدد الاتجاهات والرؤى في استحداث وبناء برامج وأساليب لخدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات العالمية المختلفة.

- ارتباط تنمية الجوانب المختلفة لأعضاء هيئة التدريس بالواقع المجتمعي حاليا ومستقبليًا.

- تعد خدمة المجتمع وتنمية البيئة للمجتمع بالجامعات جزءًا لا يتجزأ من السياسة التعليمية لعديد من دول العالم.

- إن تطبيق التنمية المستدامة ومتطلباتها بالجامعات يعد عملية تتطلب مراجعة دورية، لتحقيق الجودة والتميز في إطار من التنافسية والمحاسبية، وهذا ما تؤكده معظم نظم الاعتماد بكافة دول العالم.

- إن لكليات التربية دورًا فعالا في ظل الثورة المعلوماتية والمعرفية تجاه إعداد أفراد المجتمع، الأمر الذي يمكنهم من استيعاب متطلبات وعناصر هذه الثورة والتعامل معها بكفاءة.

- نقل كليات التربية من مرحلة الكمون إلى مرحلة النشاط والازدهار، وحمل لواء المشاركة في تطوير المجتمع والارتقاء به مرة أخرى.

- شعور الدولة بأهمية خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكافة المراحل التعليمية المختلفة، مما أدى إلى إنشاء وحدات ومراكز لتقديم الخدمات المختلفة للمجتمعات المحيطة، للارتقاء بمؤسسات التعليم بشكل عام، وكليات التربية بشكل خاص.

[د] أسس التصور المقترح:

يقوم التصور المقترح على عدة أسس، يمكن بلورتها في النقاط التالية :

- أن تتصف برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة للمجتمع بالشمولية لتلبية الاحتياجات لكافة الفئات بالمجتمع.

- أهمية مشاركة أعضاء هيئة التدريس، والمسئولين بالجامعات، وكذلك الخبراء في مجال تنمية الموارد البشرية، في تحديد البرامج المطلوبة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- أن تتسم البرامج والأساليب المقدمة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة بالمرونة لتلبية احتياجات المجتمع، والجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، ومراعاة الوقت الملائم لتقديم هذه البرامج والأنشطة.

- تحقيق التطور الشخصي والمهني لعضو هيئة التدريس قبل السعي إلى التطوير الأكاديمي للمستوى الإداري، ويجب أن يتم توفير الدعم القومي والإداري لهذه البرامج ، والتعاون المتكامل من كافة الهيئات المعنية.

- أن تتسم البرامج والأنشطة المقدمة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة بالوظيفية، بمعنى قدرتها على مواجهة متطلبات عضو هيئة التدريس من جهة، ومتطلبات التغيير المجتمعي والمهني المستمر من جهة أخرى.

- التعاون بين الجامعات والجهات المسئولة عن تمويل مثل هذه البرامج، وكذلك التعاون بين الجامعات المصرية وبعضها البعض من جهة، وبين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية، والاستفادة من خبراتهم في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة للمجتمع في مجالات التعليم الجامعي الثلاثة من جهة أخرى، وهذا يعد من أهم متطلبات نجاح الجامعات في تحقيق رسالتها، والإسهام في التنمية المجتمعية.

- العمل على نشر ثقافة التعلم المستمر بين كافة فئات المجتمع.
- توفير عديد من شبكات التواصل التكنولوجي, وشبكات العلاقات الاجتماعية، التي تضمن توفير الدعم المطلوب في وقت الحاجة إليه, إضافة إلى قدرة تلك الشبكات على توفير المعلومات والمعارف المهنية للإدارة الجامعية، وكذلك لأعضاء هيئة التدريس.
- توفير عديد من الفرص التدريبية للإدارة الجامعية، وتكريس كافة الجهود والموارد المتاحة للجامعة للتنمية الشاملة لكافة العاملين بها.
- توفير عديد من المعايير التي تكفل نجاح تلك البرامج, وأن تقوم كلية التربية بإنشاء وحدة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة بها, ويوكل إليها المهام المتعلقة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة لكافة أطراف المجتمع.
- أهمية التقويم المستمر والتطوير لبرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك وفقا للمتغيرات الحالية والمستقبلية، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في مثل هذه البرامج.
- توفير نظم جيدة للرقابة والإشراف على برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة لكافة أفراد المجتمع، مع ضرورة أن يتم العمل بناءً على إمكانيات الإدارة الجامعية.

[هـ] محاور التصور المقترح:

إن خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية يجب أن يكون من المهام الرئيسة لها, حيث يجب أن تولى تلك المؤسسات مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة القدر الأكبر من الاهتمام سواء من حيث تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع، أو التخطيط، أو من حيث التنفيذ، لذا ينبغي عليها القيام بدورها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بأفضل صورة ممكنة، من خلال تبني متطلبات التنمية المستدامة سواء محليا أو عالميا في هذا المجال، ومن ثم يستند التصور المقترح إلى مجموعة من المحاور، لعل من أهمها ما يلي:

(١) دور الإدارة بكليات التربية في تنظيم وإدارة برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة:

تقترح الدراسة- في هذا الشأن- ووفقا لتطبيق متطلبات التنمية المستدامة بكليات التربية بأن يكون دور الإدارة بها كما يلي:

تفعيل دور كليات التربية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، حيث ينبغي التأكيد على ذلك الجانب في رؤية ورسالة الكلية، ووضع الأهداف المتعلقة بهذا الجانب بوضوح؛، ولتحقيق ذلك يمكن اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:

- وجود رؤية ورسالة للكلية، تعكس دورها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بما يتفق مع احتياجات المجتمع الفعلية.
- وجود تناسق بين رؤية، ورسالة، وأهداف الكلية، فيما يتعلق بخدمة المجتمع وتنمية البيئة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- تتسم الرؤية والرسالة بالوضوح وإمكانية التطبيق.
- تعكس الرؤية والرسالة التميز والجودة في كل ما تقدمه الكلية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- تؤكد الرؤية والرسالة ضرورة التعاون والتنسيق بين الكليات المختلفة في تحسين جودة البرامج المقدمة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة لكافة فئات المجتمع.

(٢) أهداف برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية:

تقترح الدراسة- في هذا الشأن- ما يلي:

- أن تصاغ أهداف خدمة المجتمع وتنمية البيئة بصورة واضحة، ووفقا للاحتياجات الفعلية للمجتمع، وفي ضوء الأسس العلمية والتربوية.
- التوجه نحو تطبيق اللامركزية في تخطيط، وتنفيذ، وتقويم، برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بحيث يبدأ التخطيط من القاعدة، وصولاً إلى قمة النظام التعليمي الجامعي, فخدمة المجتمع وتنمية البيئة تتمركز حول التنمية الجماعية من قِبل كليات التربية.
- تجنب الشكلية والروتينية في تقارير وكلاء شئون البيئة بكليات التربية، ليحل محلها تقارير تتسم بالدقة والموضوعية، حتى يمكن الاستفادة منها في اشتقاق احتياجات المجتمع الفعلية سواء لعضو هيئة التدريس أو للمجتمع.
- أن يتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس الدافعية لتقديم برامج لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

-
- ولتحقيق المقترحات السابقة يمكن اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:
- إعداد خطة التدريب شهريًا بدلاً من سنويًا على مستوى الأقسام، لتحديد الاحتياجات الفعلية لكافة فئات المجتمع في ضوء إمكاناتهم وظروفهم، وكذلك الاحتياجات الفعلية للواقع المجتمعي/العمل الجامعي، بما يمكن أن يسهم في رفع المستوى الثقافي، والعلمي، والمهني لأفراد المجتمع، وبما يتكامل مع خطط إعدادهم، ويتفق مع مستوى المؤهلات العلمية لمختلف فئات أعضاء هيئة التدريس، ولتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تتطلبها التطورات التعليمية الجديدة.
- الاستعانة بنتائج البحوث العلمية والدراسات التي تقدمها كليات التربية، والمركز القومي للبحوث التربوية في تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- أهمية أن تخصص أماكن قريبة وملائمة للفئات المستهدفة من تقديم الخدمات، وكذلك توفير أجهزة الحاسب الآلي بصورة كافية لأعضاء هيئة التدريس لتقديم برامجهم التدريبية عليها.
- أن تراعى ظروف أعضاء هيئة التدريس، من حيث الوقت المناسب لبرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة ومدتها، بحيث لا يتعارض مع عملهم داخل الكليات، عن طريق تركيزها في يوم واحد أو يومين، بما لا يمثل عبئا كبيرا عليهم.
- ضرورة مراعاة التجانس بين الفئات المستهدفة من تقديم الخدمات من حيث الدراسة الأكاديمية، والخلفية المهنية، ومستوى الخبرة لديهم.
- ضرورة الاستمرار في الاطلاع على أوضاع برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومدى قيامها بتعزيز الإيجابيات وتلاشي السلبيات.
- أهمية وضع البرامج في جدول زمني على شهور السنة، ويفضل أن تقدم البرامج على مواعيد مختلفة صباحية ومسائية وفي مرات متكررة، حتى تسمح لكافة الفئات بالالتحاق بها.
- توفير الوقت المناسب لأعضاء هيئة التدريس، بما يمكن أن يسهم في جعل عملية خدمة المجتمع وتنمية البيئة جزءًا من الحياة الجامعية، وذلك من خلال إدراج برامج هذه الخدمة

على جدول اهتمامات الإدارة الجامعية، بغض النظر عن أية معوقات يمكن أن تحول دون ذلك.

- ضرورة منح أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتقديم خدماتهم بنجاح عن طريق برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة شهادات، تكون ذات أهمية عند النظر في ترقيتهم.
- ضرورة توفير إحصائيات متجددة – من خلال المراكز والإدارات المتخصصة – عن خدمة المجتمع وتنمية البيئة، توضح مدى التقدم والتحسين المستمر في البرامج المقدمة من خلالها للمجتمع.
- أن تقوم مراكز ووحدات خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وما يتبعها من مراكز للتدريب، فضلاً عن الأقسام العلمية داخل الكليات، بتوفير نشرات إرشادية، واسطوانات مدمجة، توضح أهمية وأهداف برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

(٣) التخطيط لبرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

وتوصى الدراسة- في هذا الشأن- بما يلي:

- الرجوع إلى الدراسات التي أجريت حول هذه البرامج وأساليبها للاستفادة من نتائجها.
- مراعاة التوازن بين الأهداف المجتمعية واحتياجاته، وطبيعة المحتوي المقدم عند اختيار وتقديم برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- يعد اختيار أساليب التنمية والمواد التي تقدم في البرامج التنموية الترجمة العملية للأنشطة، التي يقوم عليها البرنامج التنموي الناجح.

ولتحقيق المقترحات السابقة يمكن اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:

- الربط بين احتياجات أعضاء هيئة التدريس وأهداف المؤسسة الجامعية، وتحديد مدى الاختلاف بين الوضع الحالي والمثالي في برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- عمل سجل لكل فئات المجتمع، يتم فيه تسجيل ما حصلت عليه من برامج تنموية، وما تم الاستفادة منه من خلال تلك البرامج، والاحتفاظ بهذه السجلات داخل المركز، حتى تصبح مرجعا أساسيا لأعضاء هيئة التدريس بعد ذلك، وحتى لا تتكرر الموضوعات التي قدموها من قبل.

- تشكيل فرق عمل من أساتذة الجامعات وخاصة العاملين بالحقل التربوي للقيام بالدراسات والأبحاث عن برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، التي يحتاجها كافة أفراد المجتمع سواء على المستوى المحلى أم العالمي.

- استخدام أساليب الدعاية والترويج بوضوح وبدقة لتحفيز كافة فئات المجتمع المختلفة على الالتحاق ببرامج التنمية المتنوعة.

- إنشاء قاعدة بيانات عن برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية، وعن أعضاء هيئة التدريس، للتعرف على احتياجاتهم الحالية والمستقبلية لتقديم خدماتهم التنموية للمجتمع.

- الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي عند التخطيط لبرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة لكافة أفراد المجتمع.

- إيجاد موجهات فكرية تنطلق منها برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء احتياجات الكليات المختلفة.

- إمداد برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالطاقات البشرية المؤهلة تأهيلاً تخصصيا للقيام بالعمليات التنموية.

- أن تكون البرامج الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة متدرجة في مستوياتها, بحيث يكون النجاح في إحداها وسيلة لتقديم برامج تالية في ذات المسار.

(٤) دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة:

ترتبط عملية خدمة المجتمع وتنمية البيئة بوجود ثقافة تنموية قوية لدى أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية والمجتمعية، من خلال إقامة ورش العمل وتنفيذ البرامج التدريبية المتمركزة حول المجتمع, ويمكن لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية أن يسهموا بدور فعال في تطوير برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة وتفعيل أداء كلياتهم في ذلك المجال, من خلال القيام بالإجراءات التنفيذية التالية:

- ضرورة قيام ممثلين من هيئات التدريس بكليات التربية، ومراكز تطوير التعليم الجامعي، والمركز القومي للبحوث التربوية، بتقويم محتوى وأساليب هذه البرامج التنموية، ومدى ارتباطها بأدوار عضو هيئة التدريس الجامعية، وأهداف المجتمع الموضوعة.

- المساهمة في تسويق برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة عبر شبكة الإنترنت.
- الاشتراك مع الهيئات والمنظمات سواء المحلية أو الدولية المهتمة بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومشكلاته للعمل علي حلها.
- معالجة أعضاء هيئة التدريس لقضايا خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومشكلاته في بحوثهم ومؤلفاتهم من خلال المشاركة في الندوات العامة والأنشطة الثقافية والفكرية، التي تقام بالجامعات والمؤسسات المجتمعية.
- تطوير المقررات التي تهتم بخدمة المجتمع وتنمية البيئة بشكل مستمر.
- رفع مستوى كفاءة عضو هيئة التدريس في مهنته, والعمل على تطوير سلوكياته وأخلاقياته, مع إمداده في ذات الوقت بمهارات الاتصال.
- تشجيع القدرات الإبداعية لعضو هيئة التدريس، وأن يكون أداة للتجديد والتغيير, وأن يسهم بفاعلية في تطوير وتحديث برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- ترجمة ما يقدم من خبرات، ومعارف، ومهارات، واتجاهات، إلى مواقف علمية مفيدة في الحياة , وذات أثر في التكوين الفكري والعلمي لأعضاء هيئة التدريس في حياتهم العلمية الحالية والمستقبلية.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل، التي تساعد في خدمة المجتمع وتنمية البيئة على الصعيد الإقليمي والدولي.
- المساهمة في وضع خطط التحسين المستمر في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع بالأقسام والكليات والمراكز المتخصصة في تقديم برامج التنمية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

(٥) دور كليات التربية في دعم البحث العلمي بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة:

يعد البحث العلمي ركنا رئيسا من أركان المعرفة الإنسانية، لذا توجه كليات التربية اهتماما ملحوظا نحو البحث العلمي, وخاصة في عصر مجتمع المعرفة، ومن أهم مجالات البحث العلمي بها مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، لذا تتجلى أهمية البحث العلمي بكليات التربية في هذا المجال من خلال القيام بالإجراءات التنفيذية التالية:

- الاستفادة من الأبحاث العلمية التي تمت في هذا المجال سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

- أن يكون البحث العلمي المنهجي واحدا من الأسس، التي تمثل نقطة البداية والنهاية لكل مشروع أو برنامج في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- أن تهتم مراكز البحوث بالقضايا والمشكلات التربوية والاجتماعية، التي يمكن أن تؤثر في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- توجيه اهتمام أعضاء هيئة التدريس والباحثين للبحوث المعنية بقضايا ومشكلات خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك التي تخص فئات وشرائح من المجتمع، والتي تحتاج في دراستها لفرق بحثية.

- تشجيع مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مشاريع البحوث والمنح البحثية، التي تطرحها بعض المؤسسات الوطنية والهيئات المعنية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- توجيه اهتمام الباحثين – في مرحلتي الماجستير والدكتوراه – لبحوث علمية تعنى بقضايا المجتمعات واحتياجاتها التربوية والتعليمية، وكذلك احتياجات الأفراد به سواء المهنية أو الأكاديمية.

- التنسيق بين الجامعات والمراكز البحثية لوضع برامج تعاونية مشتركة، لتنفيذ مشاريع بحثية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- تشجيع الأساتذة لحل قضايا الجامعات، التي تستلزم استعمال المختبرات، وتقديم التسهيلات للمؤسسات البحثية.

- وضع خطة للبحث العملي في ضوء احتياجات المجتمع المتنوعة, ومراجعة البحوث باستمرار، لبيان مدى ملاءمتها لاحتياجاته الفعلية, من خلال إجراء دراسات مسحية للتعرف على المشكلات الملحة وترتيب أولوياتها.

- توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، للإنفاق على متطلبات البحوث والدراسات العلمية لهذا المجال, وتحديد نسبة معينة سنوية من موازنة الجامعات للبحث في هذا المجال.

- إتاحة الفرصة لاستثمار النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها البحوث الجامعية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، عن طريق تنفيذها على نطاق محدود أو في مشروعات تجريبية, ثم تطبيقها على أرض الواقع على نطاق واسع، إذا أثبتت نجاحها على النطاق المحدود.

- إجراء دراسات ميدانية وأبحاث علمية, تحدد متطلبات خدمة المجتمع وتنمية البيئة، لإعداد برامج لتلبية هذه المتطلبات بشكل متوازن.

- التعاون مع المراكز والمؤسسات العربية والدولية المعنية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة لإعداد الدراسات والبحوث، التي تقوم بها في هذا المجال.

- عقد دورات وورش عمل تضم ممثلي الهيئات والمراكز البحثية لمناقشة التطورات المعرفية وإمكانية الاستفادة منها، لمواجهة التحديات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- قيام المؤسسات الرسمية المعنية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بإرسال نسخ من الأبحاث والدراسات إلى الجهات المستفيدة.

- المشاركة في المشروعات البحثية التي تطرحها المنظمات المعنية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- مراعاة معايير الجودة في البحوث التي تقدمها الجامعات بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- الاهتمام بتفعيل البحوث التطبيقية والميدانية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، القائمة على مبدأ التخصصات المتداخلة والبينية، مما يسهم في تفعيل التعامل مع المشكلات المركبة والمعقدة.

- إصدار مجلة دورية متخصصة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالتعاون مع المنظمات والهيئات المعنية بهذا المجال.

[و] آليات تنفيذ التصور المقترح:

في ضوء الوضع الراهن لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم الجامعي- عامة وكليات التربية خاصة- والتحديات العالمية والمحلية التي تواجههم، تقترح الدراسة مجموعة من الآليات، التي يمكن من خلالها المساعدة في تحقيق خدمة مجتمعية متميزة، يمكن توضيحها فيما يلي:

١. وضع سياسة خدمة المجتمع وتنمية البيئة داخل كل كلية تربية، تقوم على أسس علمية سليمة وواضحة, وأن تكون عملية التنمية وخدمة المجتمع داخل الكلية عملية مستمرة لرفع المستوى العلمي، والتعرف على المستجدات المجتمعية أولاً بأول.

٢. ربط مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بخطة واضحة لتحسين الكلية، وبالتالي لا تصبح خدمة المجتمع وتنمية البيئة هدفا قائما بذاته, بل مرتبطا بإنجاز أهداف أخرى في خطة تحسين الكلية, ولابد أن تكون الخطة الإجرائية لتحسين الكلية أساسًا في إحداث التغيير, فيرتبط التغيير في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بتحسين الكلية.

٣. حتمية تنفيذ برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة بصورة لامركزية, أي عن طريق كل كلية, وأن تكون خطة التنمية داخل الكلية مرتبطة باحتياجات المجتمع الفعلية.

٤. توفير مكان مناسب لتقديم البرامج التنموية للأفراد من خارج الكلية، وأن يكون معدًا إعدادًا جيدًا وشاملاً؛ وذلك لإنجاح النشاط الخدمي بالكلية.

٥. تنوع أساليب وإجراءات وأنشطة وبرامج التنمية، والأخذ بأساليب التنمية الحديثة، ومراعاة تكاملها, وارتباط البرامج بالتخصصات النوعية لأفراد المجتمع.

٦. عمل دورات توعية لأعضاء هيئة التدريس _ الذين يحجمون عن المشاركة في البرامج التنموية الموجودة بالكليات- عن أهمية هذه البرامج ومدى الاستفادة منها في تنمية الخبرات والمهارات، التي يمكن أن تساعدهم في نجاح العملية التعليمية داخل كلياتهم، ومن ثم جامعاتهم.

٧. العمل على الربط بين برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومتطلبات الترقية لأعضاء هيئة التدريس، ويكون تقديم تلك البرامج من أجل التعلم واكتساب المهارات والقدرات الجديدة، التي تفيدهم سواء في مجال التدريس، أو في مجال البحث العلمي، أو في مجال خدمة المجتمع.

٨. في ظل استمرار برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، يفضل أن تكون مثل هذه البرامج التنموية ضمن واجبات عضو هيئة التدريس الخدمية, أي أن تكون جزءًا من واجباته الوظيفية، بحيث تكون المكافأة عن تقديمها هو حصوله على شهادة تفيد بذلك، ومن ثم يمكن أن يستفيد منها في حالة الترقي.

[ز] مقترحات تفعيل التصور المقترح:

انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية وخاصة فيما يتعلق بوجود صعوبات من منظور أعضاء هيئة التدريس، وفي ضوء الإطار النظري، فإن الدراسة الحالية تحاول تقديم بعض المقترحات، التي يمكن من خلالها تعزيز إيجابيات برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة لكافة فئات المجتمع، وعلاج ما اتضح من صعوبات ومشكلات، قد تحد من كفاءة هذه البرامج.

وفيما يلي عرض لأهم المقترحات لتفعيل التصور المقترح:

المقترح الأول:

أن تأخذ كليات التربية بضرورة تطبيق متطلبات التنمية المستدامة، بحيث تكون مرتبطة بخطة شاملة ومحددة الزمن في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة وأساليبها, وأن تستفيد من الاستراتيجيات العربية في هذا المجال، كاستراتيجيه خدمة المجتمع وتنمية البيئة المقدمة للمجتمعات في البلاد العربية, والاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، والاستراتيجية العربية لتنمية الإبداع في التعليم العالي، وكذلك استراتيجية تطوير التربية العربية، واستراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، وأخيرا خبرات الجامعات العربية والأجنبية في هذا المجال، بحيث تستند هذه المتطلبات إلى فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة والتعلم الذاتي, كما ينبغي أن ترتكز هذه المتطلبات على عدة مقومات، من أهمها: تأكيد استمرارية التعلم مدى الحياة, وديمقراطية التعليم، والمرونة وتحقيق الذات، وكلها تؤكد ارتباط عضو هيئة التدريس بالمجتمع ومتغيراته، ويمكن أن تتحقق الخطة الشاملة المقترحة من خلال الآليات التالية:

- وضع تخطيط عام لدور كليات التربية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، يتم من خلاله تكليف كل قسم، أو وحدة خاصة، ببحث مشكلات برنامج أو أسلوب معين أو أكثر من أساليب خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وفقا لمجال تخصصه، بحيث تؤدي إلى تطوير مثل هذه البرامج أو الأساليب التنموية المقدمة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة لتحقيق التحسين والتطوير المنشود لتلك البرامج التنموية.

- إعادة النظر في أساليب التنمية المستخدمة حاليا لتنمية المجتمع بكافة فئاته، وذلك من خلال دراسة احتياجاتهم الأساسية واحتياجات المؤسسات المجتمعية، بحيث تكون هذه الاحتياجات هي محور البرامج التنموية، التي تحقق الأهداف العامة للكلية.

- وضع برامج تنموية متعددة ومتنوعة بحسب الفئات المستفيدة من برامج التنمية، مع تبني الأساليب التنموية، التي تتسم بالمرونة في الزمان والمكان، خاصة عند وجود صعوبة من

بعض الفئات في التفرغ والحصول على البرامج التنموية المناسبة، ومن ثم إمكانية القيام بها في الوقت المناسب لكل فئة، وبالتالي تحقيق مبدأ التفاعل بين التنمية والعمل.

- تدعيم المراكز والوحدات الخاصة المسئولة عن تقديم البرامج التنموية الحديثة بكليات التربية، بالإمكانات المادية والتنظيمية والإدارية؛ لتيسير دورها في خدمة المجتمع.
- تكريم النماذج البارزة من أعضاء هيئة التدريس، الذين حصلوا على شهادات متميزة نتيجة لأدائهم الجيد بمثل هذه البرامج سواء على مستوى الكليات أو الأقسام.
- عقد دورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكليات المختلفة لتوعيتهم بأهمية أدوارهم في هذا المجال وتطويره.
- أن تقوم الجامعات بإجراء دراسات جادة حول بعض الصيغ الجديدة من برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة واختيار الملائم منها.
- إنشاء شعبة تابعة لمركز تطوير التعليم الجامعي بكل جامعة، تهتم بتدريب أعضاء هيئة التدريس لشغل وظائف قيادية بمراكز متخصصة في الأمور التسويقية لبرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- إصدار مجلات دورية تخصصية ينشر فيها أحدث البحوث في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة وبرامجها وأساليبها الجديدة، على ألا يقتصر توزيع هذه المجلات داخل الكليات فقط، بل ينبغي توزيعها على الجهات المستفيدة، كما ينبغي أن يشرف عليها مختصون في مجال التربية والإعلام لضمان خروجها بالشكل اللائق.

المقترح الثاني:

نظراً لأن التنمية المستدامة تعد من إحدى أهم وسائل تحسين نوعية التعليم الجامعي والارتقاء بمستوى أدائه وتحقيقه لأهدافه في العصر الحالي، تتضح أهمية استحداث مراكز مختصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات التربية، تتضمن عديدًا من برامج التنمية الحديثة، بهدف إحداث نقلة نوعية في أداء التعليم الجامعي وتطوير مخرجاته وتحسينها وتناغمها مع متطلبات العصر ومتغيراته، وتسعى هذه المراكز إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقويم أداء مراكز تنمية خدمة المجتمع بالجامعات من خلال تحديد الأنشطة والمجالات، التي تقوم بها هذه المراكز.

- إنشاء قاعدة بيانات تكون متاحة عبر شبكة الإنترنت، تعلن عن البرامج والخدمات بهذه المراكز، كما تعلن عن المراكز ذاتها من حيث: أهدافها، مجالات أنشطتها، كيفية التواصل، الأنشطة التي تم إنجازها حاليا، الأنشطة المستقبلية والمتوقعة، مع مراعاة تحديث هذه البيانات باستمرار.

- كما يقترح أن تتبع هذه المراكز عدة لجان، على النحو التالي:

- لجنة للإشراف وتقويم الأداء: ويتم إشراك ممثلين من الكليات المختلفة للإشراف على ما تقدمه هذه المراكز من برامج خدمية وتقييم أدائها، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء أساتذة الجامعات وخبرائها حول فاعلية مثل هذه المراكز، وتختص هذه اللجنة بالآتي:

- وضع معايير معلنة وموضوعية لتقويم أداء المراكز، ودراسة تقارير الأداء المقدمة منها.

- إعداد التقارير عن مستوى تنفيذ البرامج التي تقدمها مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- إبداء التوصيات اللازمة التي تتعلق بمدى فاعلية البرامج المقدمة من خلال هذه المراكز.

- لجنة مراجعة وتطوير اللوائح الفنية والمالية والإدارية للمركز: وتختص هذه اللجنة بمراجعة لوائح المراكز، والعمل على تحرير هذه اللوائح من القيود الإدارية والمالية والفنية للتأكيد على استقلالية مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات.

- لجنة لمتابعة برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة: وتختص هذه اللجنة بمراجعة ما يقدم في المراكز من برامج لتنمية المجتمع، واستحداث أنسب الطرق والوسائل المستخدمة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والاطلاع على المداخل الجديدة المستخدمة في هذا المجال.

- لجنة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة: وتختص هذه اللجنة بتنسيق أنشطة التنمية، والاهتمام بالبرامج المقدمة، ودراسة الاحتياجات التعليمية والتدريبية لكافة فئات المجتمع، والعمل على تصميم برامج تنموية، تتناسب مع تلك الاحتياجات، والنهوض بمستوى برامج التنمية (تخطيطاً، وتنفيذاً، وإدارة)، ووضع معايير لتقويم هذه البرامج.

- لجنة التسويق: وتختص هذه اللجنة بدراسة الآليات المستخدمة في تسويق الخدمات الجامعية المقدمة من قِبل هذه المراكز، والبحث عن آليات جديدة في هذا السياق، ودراسة الأوضاع التسويقية المحلية والإقليمية والعالمية.

المقترح الثالث:

إعداد مجموعة من المعايير للتأكد من مدى تحقق الجودة في برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة التي تقدمها كليات التربية، وترجمة هذه المعايير إلى عدد من المؤشرات، التي يحكم من خلالها على مدى توفر الجودة في مثل هذه البرامج، وذلك على النحو التالي:

- نشر ثقافة الجودة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين بكليات التربية، ويقتضي ذلك تنفيذ عدد من البرامج التدريبية المتخصصة عن الجودة والاعتماد لمديري مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة والمسئولة عن تقديم برامج التنمية، مما يسهم في نشر ثقافة الجودة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة داخل الكليات.

- أن تقوم مراكز ووحدات خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات المختلفة بإصدار دليل شامل، يعلن فيه عن خدمات، وأنشطة، وبرامج، وأساليب هذه المراكز بطريقة واضحة وكاملة.

- عمل تهيئة مستمرة للأعضاء الجدد بكليات التربية، وتحديث معلومات الأعضاء القدامى عن أهداف، وبرامج، خدمة المجتمع وتنمية البيئة الحديثة.

المقترح الرابع:

إنشاء وحدات مستقلة بكليات التربية تابعة لإدارة شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، وترتبط مباشرة بعميد الكلية، تعمل على نشر ثقافة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكليات في كافة مجالات التعليم الجامعي، ويتم تشكيل فريق العمل بهذه الوحدات من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكليات، بحيث يتم اختيارهم بناءً على معايير واضحة وشفافة لتنفيذ عديد من المهام، من أهمها ما يلي:

- متابعة تطبيق ومراجعة جميع برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة لكافة أقسام الكليات، إضافة إلى تنفيذ المهام ذات العلاقة بهذه الوحدات سواء الإدارية أم المادية.

- تعمل هذه الوحدات على إرساء قواعد الجودة التعليمية على مستوى كليات التربية من خلال سعيها للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

- عقد عديد من ورش العمل لأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والإداريين، وكذلك الأفراد من المجتمع المحلي المهتمين بخدمة المجتمع وتنمية البيئة، بالإضافة إلى الاستفادة من

المختصين بهذا المجال من كافة التخصصات العلمية لنشر ثقافة خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

[ح] متطلبات نجاح التصور المقترح:

- دعم الجامعة وقناعة قيادتها بأهمية دورها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- العمل على جذب أعضاء هيئة التدريس بجميع التخصصات العلمية المختلفة للمساهمة في برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، التي تقدمها مراكز ووحدات خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال توفير الحوافز المادية والمعنوية لهم.
- توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والعمل على تنوع مصادر تمويل هذه البرامج من خلال عديد من الوحدات بالجامعات.
- الاستفادة ممن لهم تجارب ناجحة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة سواء خبراء مصريين أو أجانب، في تصميم واستحداث أساليب وبرامج جديدة تقدمها مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة لكافة شرائح المجتمع.
- إسناد إدارة مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة إلى قيادات، تعي بأهمية دور هذه المراكز في الجامعات، وعلى درجة عالية من الخبرة في هذا المجال.
- توافر المعايير والمؤشرات الواضحة اللازمة لتقويم أداء الجامعات في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومدى رضا المؤسسات المجتمعية عن هذا الأداء.
- بناء الثقة المتبادلة بين كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع، والعمل على تفعيل دور المشاركة المجتمعية، وإيجاد مشاريع مشتركة بين الكلية والمجتمع، واقتناع المجتمع بكافة أفراده بتكريم العلماء المتميزين؛ لأن ذلك يشكل دافعا للمزيد من العطاء، والإفادة من الخبرات المتوافرة لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية.
- أن توجه البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس نحو مشكلات خدمة المجتمع وتنمية البيئة وقضاياها، بحيث تتضمن بحوثا تطبيقية موجهة لمجال التنمية وخدمة المجتمع، أو معنية بتقديم حلول للمشكلات التي يوجهها المجتمع.

- أن تهتم الأقسام العلمية بالكليات المختلفة بالمؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والحلقات النقاشية، التي تدور حول قضايا فئات متنوعة من المجتمع وكيفية وأساليب تنميتهم.

- إضافة مقررات دراسية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالأقسام ذات الصلة، كأقسام أصول التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وفي الدراسات العليا والدبلومات بكليات التربية لزيادة وعي الطلبة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومجالاتها، وأهميتها في التنمية الشاملة للمجتمع.

[ط] صعوبات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها:

من المتوقع عند تنفيذ التصور المقترح أنه قد يصادف بعض الصعوبات، التي تؤثر على تنفيذه بدرجة أو بأخرى، وقد ترتبط هذه المعوقات بطبيعة كليات التربية أو بطبيعة عضو هيئة التدريس وثقافته، ويمكن تحديد أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

- الفجوة الموجودة داخل كليات التربية بين اقتصارها على وظائفها التقليدية وانعزالها عن المجتمع ومشكلاته، وبين أهمية اندماجها ومشاركتها في مشكلات المجتمع المختلفة، ويمكن التغلب على ذلك بتوعية قيادات الكلية وأعضاء هيئة التدريس فيها بأهمية دورها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- مركزية التخطيط للبرامج التنموية، من حيث إعداد المحتوي العلمي، وأساليب التنمية والتقويم، وبذلك تبعد عن احتياجات المجتمع، ويمكن التغلب على هذه الصعوبة من خلال عمل البرامج بصورة لامركزية، بحيث تتبع إدارة الكلية، وتكون خطط التنمية نابعة من الأقسام العلمية بالكليات، وليس من المركز الرئيس.

- قلة التمويل الكافي لمراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات، ومن المتوقع زيادة هذه المشكلة أكثر من ذي قبل نتيجة لارتفاع التكلفة المالية لتنفيذ إجراءات الاعتماد، ويمكن التغلب على هذه الصعوبة من خلال عمل خطة مالية واضحة، تغطي كافة التكاليف للمركز عن طريق الرسوم، التي يدفعها أفراد المجتمع للالتحاق بالبرامج، وكذلك ترويج البرامج إلكترونيا.

- زيادة الضغوط والأعباء التدريسية على أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، والتي تؤثر على كفاءة أدائهم في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ويمكن التغلب على ذلك بإتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بشكل دوري للمشاركة في برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، التي تقدمها الجامعات.

- ضعف دافعية عضو هيئة التدريس على مواصلة تقديم أو الاشتراك في برامج لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، ويمكن التغلب على ذلك بتحفيز عضو هيئة التدريس سواء باستخدام طرق جذب مشوقة، أو تقديم حوافز سواء مادية أو معنوية ، تعمل على جذب انتباههم، أو السماح بالمرونة في اختيار المحتوى والموضوعات التي يرغبون في تقديمها.

- مقاومة ثقافة اعتماد برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وربما يكون ذلك راجعا لامتناع بعض مؤسسات التعليم الجامعي عن الخضوع للاعتماد لضعف اقتناعها بجدوى الاعتماد، ويمكن حل هذا الأمر من خلال التوعية الكافية بضرورة الاعتماد كخطة أولية نحو تميز المؤسسات الجامعية.

- التداخل بين البرامج التنموية نظرا لتعدد مجالات التنمية، ويمكن التغلب على ذلك بتحديد الاحتياجات التنموية لفئات المجتمع المتنوعة، وفقا للدرجات العلمية والتخصصات للفئات المختلفة بالمجتمع بشكل واقعي قبل البدء في تصميم البرامج، ويمكن أن يتم ذلك على مستوى القطاعات المختلفة بالمجتمع.

- استخدام الأساليب التقليدية في تقديم البرامج التنموية للمجتمع، ويمكن التغلب على ذلك من خلال الاستعانة بالأساليب الحديثة في تلك البرامج.

- ضعف قناعة أعضاء هيئة التدريس بأهمية دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ويمكن التغلب على ذلك بربط الترقي في الوظائف الأعلى لهم بمدى مساهمتهم ببرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة كإحدى مجالات الجامعة، ومدى مشاركتهم من خلال أبحاثهم في حل أهم المشكلات، التي تواجه خدمة المجتمع وتنمية البيئة في الجامعات.

- ضعف كفاءة القائمين على إدارة مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ويمكن التغلب على ذلك بإعادة تأهيلهم وتدريبهم على أنسب وأحدث الأساليب الإدارية اللازمة لإدارة هذه المراكز.

- قلة الإمكانات المادية والبشرية التي تمتلكها كليات التربية والمخصصة لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تفعيل مساهمة أعضاء هيئة التدريس والعاملين في برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والبحث عن مصادر تمويل إضافية سواء من خلال مساهمة أعضاء المجتمع المحلي أو رجال الأعمال.

- وجود اللوائح والقوانين البيروقراطية التي تحول دون التحاق كثير من فئات المجتمع بالبرامج المقدمة من خلال كليات التربية، وللتغلب على ذلك ينبغي على مراكز خدمة

المجتمع وتنمية البيئة اتباع النمط اللامركزي في الإدارة، بالقدر الذي يسمح بمزيد من المرونة في التعامل مع فئات المجتمع، أو في شروط التحاقهم بتلك البرامج.

مراجـــــع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية:

١) إبراهيم، إبراهيم محمد (٢٠٠٦). " دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع – تجارب دولية ". مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار. العدد (٤). القاهرة: دار الفكر العربي.

٢) إبراهيم، أسماء حسن أحمد محمد (٢٠١٤). " دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة علي ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد – تصور مقترح". رسالة ماجستير. كلية البنات. عين شمس.

٣) إبراهيمي، نادية (٢٠١٥). "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة لواقع الجامعة الجزائرية". مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية. العدد(٢٤). الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

٤) أحمد، أميرة محمد علي (٢٠٠٩). " نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع". دراسة مقدمة إلي مؤتمر التعليم العالي ومتطلبات التنمية. المؤتمر السادس. كلية التربية. جامعة البحرين.

٥) اختصاصات قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات المصرية (٢٠١٦).

.Available at: https:// WWW. Asu.edu.eg. acess date: 1/12/2015

٦) استراتيجيه التنمية المستدامة (٢٠١٥). رؤية مصر ٢٠٣٠ ـ الأهداف ومؤشرات الأداء. مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري. في الفترة من ١٥-١٣ مارس. شرم الشيخ. مصر.

٧) الإسكندراني، أيمن أنسي وعبد اللطيف، وجدي شفيق (٢٠١٥). " التعليم الجامعي والتنمية البشرية ". مجلة كلية الآداب. العدد (٦٠). كلية الآداب. جامعة الزقازيق.

٨) الألفي، طارق أبو العطا (٢٠١٣). تطوير الإدارة الجامعية في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية – تحديات وطموحات. ط١. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

٩) البدري، طارق عبد الحميد (٢٠٠٢). أساسيات في علم إدارة القيادة. ط١. الأردن: دار الفكر.

١٠) بهرام، هدية مصطفي عبد الحميد (سبتمبر ٢٠١٣)." دراسة مقارنة لدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة في ماليزيا والفلبين وإمكانية الإفادة منها في مصر". مجلة التربية. العدد (٤٣). السنة (١٦). الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.

١١) البوهي، فاروق شوقي (٢٠١٤). التعليم العالي واتجاهات تطويره من منظور مقارن. ط١. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١٢) تقرير البنك الدولي (٢٠٠٢). بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي. القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك).

١٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣م). نحو إقامة مجتمع المعرفة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. المكتب الإقليمي للدول العربية.

١٤) تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي (٢٠١٠). مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر.

١٥) التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (الإصدار الحادي عشر ١٤٢٧هـ): نحو مجتمع المعرفة. سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي. جامعة الملك عبد العزيز. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية. جدة. المملكة العربية السعودية.

١٦) ج.ب . م.ل (٢٠٠٦). العولمة والتعليم الجامعي: المضامين. المستقبل. دراسات حالة. ترجمة: السيد عبد العزيز البهواشي. وسعيد بن حمد الربيعي. وعبد الله بن علي الشبلي. ط١. القاهرة: عالم الكتب.

١٧) جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦). قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية. مادة (١). ط (٢٤). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

١٨) حبيب، مجدي عبد الكريم (٢٠٠٩م). مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين. القاهرة: دار الفكر العربي.

١٩) حلاوة، جمال (٢٠١١). دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية. مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أمارابك). العدد (٤). المجلد (٢). الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٠) الحوات، علي (٢٠٠٣). الطفولة والهوية الثقافية. مجلة الطفولة والتنمية. العدد (١٢). مجلد(٣). مصر.

٢١) الحوت، محمد صبري وشاذلي، ناهد عدلي (٢٠٠٧). التعليم والتنمية. ط١. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٢) الخميسي، السيد سلامة (٢٠٠٦). " دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين.. النجاحات والإخفاقات. وخيارات المستقبل(دراسة حالة لكلية التربية – جامعة الملك سعود)". الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن). اللقاء السنوي الثالث عشر. كلية التربية – جامعة الملك سعود – الرياض.

٢٣) الدباس، ريا أحمد (سبتمبر – ديسمبر ٢٠٠٧). "الثقافة: مفهومها. خصائصها. مكوناتها". مجلة رسالة المكتبة. العدد (٣-٤). المجلد (٤٢). الأردن.

٢٤) رمضان، مصطفي محمود (٢٠٠٤). "دور الجامعة في خدمة المجتمع و تنمية البيئة". دراسة مقدمة لمؤتمر آفاق الإصلاح والتطوير القومي الحادي عشر- العربي الثالث. مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية. جامعة عين شمس. القاهرة. في الفترة من ١٨ – ١٩ ديسمبر.

٢٥) الزنفلي، أحمد محمود (٢٠١٢): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي – دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة. سلسلة التربية والمستقبل العربي(٣). ط١. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٦) ـــ (٢٠١٠). "التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة". رسالة دكتوراه . كلية التربية. جامعة الزقازيق.

٢٧) سكوت، بيتر (٢٠٠٨). عولمة التعليم الجامعي. ترجمة: خالد العمري. القاهرة: دار الفاروق.

٢٨) سلام، لمياء جمعة (٢٠٠٦)." تصور مقترح لدور جامعة الأزهر في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس". رسالة ماجستير. معهد البحوث والدراسات التربوية. جامعة القاهرة.

٢٩) سلامة، رمزي (٢٠٠٦). "التنمية المستدامة- تطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة". الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم بعنوان: التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي. مكتب التربية العربي لدول الخليج والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة واتحاد جامعات العالم الإسلامي. لبنان.

٣٠) سلسلة نحو مجتمع المعرفة (١٤٢٧ه). "التنمية المستدامة في الوطن العربي(سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي). الإصدار الحادي عشر. جامعة الملك عبد العزيز. وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.

٣١) السمدوني، إبراهيم عبد الرافع وأحمد، سهام يسن (أكتوبر٢٠٠٥). " تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع". مجلة كلية التربية. العدد (١٢٨). الجزء الأول. كلية التربية . جامعة الأزهر.

٣٢) السيد، لمياء محمد أحمد (٢٠٠٢). العولمة ورسالة الجامعة – رؤية مستقبلية. ط١. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.

٣٣) السيد، نيرمين نايل محمدي (٢٠١٢). " إستراتيجية تطوير قطاع خدمة المجتمع بالجامعات المصرية في ضوء مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها". رسالة دكتوراه. معهد البحوث التربوية. جامعة القاهرة.

٣٤) شحاتة، حامد أحمد محمد (٢٠٠٨). " متطلبات تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع و تنمية البيئة – دراسة حالة بجامعة المنصورة ". رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة المنصورة.

٣٥) شحاتة، حسن (٢٠٠١). التعليم الجامعي والتقويم الجامعي. ط١. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

٣٦) الشرقاوي، عادل عبد الله (١٩٩١). "دراسة مقارنة لدور كليات التربية في تنمية المجتمعات المحلية في مصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة". رسالة ماجستير. كلية التربية بالإسماعيلية. جامعة قناة السويس.

٣٧) الشرقاوي، موسي علي (سبتمبر ٢٠٠٤). "رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي". مجلة كلية التربية بالزقازيق. العدد (٤٨). كلية التربية. جامعة الزقازيق.

٣٨) شكر، زهير (٢٠٠٦). "تحديات العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة". الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم بعنوان: التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي. مكتب التربية العربي لدول الخليج والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة واتحاد جامعات العالم الإسلامي. لبنان.

٣٩) ضحاوي، بيومي محمد (٢٠١٠). مقدمة في مناهج البحث. ط١. القاهرة: دار الفكر العربي.

٤٠) عابدين، محمود عباس (٢٠٠٣): قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٤١) عامر، طارق عبد الرءوف (٢٠٠٧). "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة". جامعة اليرموك. الأردن. Available at:https://alhadidi.files.wordpress.com/.../d8aad8b5d988d8b1-d985d982d8aad8b1d8ad-, access date: 12/3/2011.

٤٢) ______________________
ـــــ (٢٠١١). الجامعة وخدمة المجتمع- توجهات عالمية معاصرة. ط١. القاهرة: مؤسسة طيبة.

٤٣) عبد الرسول، فتحي (٢٠١٤). اتجاهات حديثة في التعليم الجامعي. ط١. القاهرة: دار جوانا.

٤٤) عبد السلام، عبد السلام مصطفي (٢٠٠٦). أساسيات التدريس والتطوير المهني للمعلم. ط٢. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٤٥) عبد الناصر، عبد الناصر محمد رشاد (٢٠٠٤). " أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها - دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج". رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة عين شمس.

٤٦) عثمان، سلوى ورمضان، السيد (٢٠٠٤). طريقة العمل مع الأفراد. ط١. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٤٧) العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٦). التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل. العالمية للنشر والتوزيع. القاهرة.

٤٨) عزب، محمد علي (٢٠١١). التعليم الجامعي وقضايا التنمية. (سلسلة التربية والمستقبل العربي). ط١. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٩) عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠٩). دراسات في تطوير التعليم الجامعي علي ضوء التحديات المعاصرة. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

٥٠) علوان، عائدة محمد مكرد (٢٠٠٦). " دراسة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة". رسالة دكتوراه. معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة.

٥١) علي، أشرف يونس (٢٠١٣). "دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة: جامعات غزة نموذجًا". رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة.

٥٢) علي، نادية حسن السيد (إبريل ٢٠٠٥). " تقييم أداء الأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة ". مجلة دراسات في التعليم الجامعي. مركز تطوير التعليم الجامعي. العدد (٨). جامعة عين شمس.

٥٣) عمار، حامد (٢٠٠٠). مواجهة العولمة في التعليم والثقافة: دراسات في التربية والثقافة. ط١. القاهرة: الدار العربية للكتاب.

٥٤) عوض، أسياد محمد محمد (٢٠٠٣). " دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية في خدمة المجتمع في ضوء التحديات العالمية المعاصرة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. كلية الدراسات الإنسانية. جامعة الأزهر.

٥٥) العياشي، وردة بلقاسم (سبتمبر ٢٠١٤). "دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة والأمن الشامل: مدى استفادة القطاعين العام والخاص من مخرجات الدراسات العليا لتحقيق أهدافها التنموية- دراسة نموذجية لبعض الدول العربية". العدد(٢١). دراسات إسلامية. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية. الجزائر.

٥٦) كيلاني، شادية جابر محمد (سبتمبر ٢٠٠٥). " الأدوار المطلوبة من عضوات هيئة التدريس في خدمة المجتمع بمحافظة الدقهلية ". مجلة كلية التربية بالمنصورة. العدد (٥٩). الجزء الثاني.

٥٧) المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٨). "دور الأزهر وجامعته في خدمة المجتمع وتنمية البيئة". موسوعة المجالس القومية المتخصصة. مجلد (٢٤).

٥٨) محمد، أحمد آدم أحمد (٢٠١٥). "دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان_ دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا". مجلة جرش للبحوث والدراسات. العدد (١). مجلد(١٦) الأردن.

٥٩) محمد، إيهاب السيد أحمد (٢٠٠٢). "دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع". رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة الأزهر.

٦٠) محمد، سماح زكريا (٢٠٠٦). " تصور مستقبلي لتطوير دور الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة لخدمة المجتمع". رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة عين شمس.

٦١) محمد، عبد المنعم حسين بابكر (٢٠١٥). "إصلاح النظام التعليمي في السودان ضمان التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية بولاية الخرطوم". مجلة جرش للبحوث والدراسات. العدد (١). المجلد (١٦) الأردن.

٦٢) محمود، يوسف سيد (٢٠٠٩). رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي. ط١. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٦٣) مدكور، علي أحمد (٢٠٠١). التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل. القاهرة: دار الفكر العربي.

٦٤) مساعده، وصفي أحمد موسي (٢٠٠٧)." دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع". رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة اليرموك.

٦٥) معروف، حسام عرفه (٢٠١٢). " دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها" رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة الأزهر. غزة.

٦٦) المقادمة، يسرى محمد (٢٠١٥). " التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي ". مجلة جرش للبحوث والدراسات. العدد (١). مجلد (١٦). الأردن.

٦٧) المليجي، رضا إبراهيم (٢٠١١). نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين- رؤى استراتيجيه ومداخل إصلاحية. القاهرة: دار الفكر العربي.

٦٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إلكسو) (٢٠٠٨). الإستراتيجية العربية لتنمية الإبداع في التعليم العالي. تونس.

٦٩) النجار، فريد (٢٠٠٧). التجديد التنظيمي لمنظومات التعليم في القرن ٢١ - آليات الاعتماد. إدارة الجودة الشاملة. التخطيط الاستراتيجي. ط١. الإسكندرية: الدار الجامعية.

٧٠) الهنداوي، فوزي هادي (٢٠٠٦). "منظومة الثقافة والتنمية المستدامة: دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة". مجلة كلية الآداب. العدد (٧٤). جامعة بغداد. العراق.

٧١) وزارة التعليم العالي (٢٠١٣). الوظيفة الثالثة للجامعات. الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء. السعودية.

٧٢) وزارة التعليم والبحث العلمي (٢٠١٥/ ٢٠١٦). بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦. Available at: https://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/pages/higher-education-in-numbers.aspx, access date: 12/3/2016.

٧٣) يسن، أيمن (٢٠١١). قضايا تربوية معاصرة. ط١. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

74) Adams W.M & Jeanrenaud, S.J (2008). Transition to Sustainability: Towards A Humane and Diverse World, Future of Sustainability Initiative (IUCN), Switzerland.

75) Akpomi, M., E., (2009). " Entrepreneurship Education (EE) for all Students in Higher Education Institutions (HEIs) in Nigeria: A Means to Sustainable Development ", Journal of Sustainable Development in Africa, Vol.(11), No.(1), Clarion University of Pennsylvania, Pennsylvania.

76) Anderberg, E., and others, (2009). " Global learning for sustainable development in higher education: recent trends and critique ". International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol. (10), Issue (4), Lund University, Sweden.

77) Association of American Universities (2009)." The University's Role in The Dissemination of Research and Scholarship ", California, USA.

78) Barth, M., & Others (Jun., 2007).”Developing Key Competencies for Sustainable Development in Higher Education". International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol. (8). No. (4.(

79) Brocchi, D., (2008). "The Cultural Dimension of Sustainability". Sustainability: a new frontier for the arts and cultures.Available at:https://davidebrocchi.eu/wpcontent/uploads/2013/08/2008_newfrontier.pdf. access date:3/12/2017

80) Camara, P., F., (2012) "The effects of community service on the academic performance of students at A Massachusetts middle school", Ph.D., The College of Professional Studies, Northeastern University, Massachusetts.

81) Cüneyt., G., and others, (2013) On The Way of Sustainable Development: The Role of Higher Educational Institutions . Available at: http:// www. eprints. ibu. ed. ba , access date. 1/10/2015

82) Disponible, en., (2007): Exploring the Cultural Dimensions of Sustainability, Creative City News, Special Edition.(4.(

83) Feinstein, N., (2009):” Education for Sustainable Development in the United States of America “, A report Submitted to the International Alliance of leading Education Institutes, University of Wisconsin- Madison School of Education.

84) Fien, J. & Tilbury, D. (Dec., 1998): Education for Sustainability: Some Questions for Reflection, No.(17). Botanic Gardens Conservation International.

85) Filho, W., L., (2015): Transformative Approaches to Sustainable Development at Universities: Working Across Disciplines, Springer Cham Heidelberg, New York, London.

86) Finish National Commission on Sustainable Development Towards Sustainable Choices (2006): A Nationally and Globally Sustainable Finland, The National Strategy for Sustainable Development, Prime Minister's Office Publications, No. (7), Prime Minister's Office, Helsinki.

87) Gerald, D., and others, (Nov.,2005). " Sustainable Development in Higher Education: Current Practice and Future Developments ", A report for The Higher Education Academy, University of Leeds . Available at: https:// www. Asu.edu.eg. access date: 1/12/2015.

88) Grincheva, N., (June 2014): Cultural Dimension of Sustainable Development, Insights into the Current Practice of Measuring Results of Cultural Projects, Canadian Coalition for Cultural Diversity, International Federation of Coalitions for Cultural Diversity, Coalition.

89) Harris, J., M., (June 2000): Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Environment Institute, Working Paper 00-04, Tufts University, US.

90) Hak, T., et al. (2007): Sustainability Indicators : A Scientific Assessment, SCOPE, USA.

91) Hayashi, N., & Others (2015): Why Culture is Key to Sustainable Development?, Culture in the Post-2015 Sustainable Development Agenda, Background Note, Plenary Session: High Level Discussion Segment (1.(

92) Hens, L., (1992).” The RIO Declaration on Environment and Development ". AREA STUDIES – AFRICA Regional Sustainable Development Review, Vol. II.

93) Issan, S., A., &. Osman, M., E., (2010). "Postgraduate, Research and Community Service in Higher Education Institutions in the Sultanate of Oman: Asystemic Analysis", AMARABAC, Journal of American Arabic Academy for Sciences and Technology, Vol.(1), No.(1.(

94) John, M., (2011): Environmental Sustainability: A Definition for Environmental Professionals, Journal of Environmental Sustainability, Vol.(1), Issue.(1), USA.

95) Johnston, A., (October 2006 – March 2007): Higher Education for Sustainable Development, Final Report of International Action Research Project, seconded to the OECD from Forum for the Future.

96) Lawn, P., (ed.), (2006). Sustainable Development Indicators in Ecological Economics, Edward Elgar Publishing, UK.

97) Merton, R., (1993). Theories in Social Psychology, Basic book.

98) Oxford Dictionary of English University(2006). Department of Oxford, New York, 7.Ed.

99) Report of the World Commission on Environment and Development, (1987). Our Common Future.

100) Robert, G., (1995): The Concept of Environmental Sustainability, Annual Review of Ecology and Systematic, Vol.(26.(

101) Smith, K., & Others (December - 2015). " The Status of Education for Sustainable Development (ESD) in the United States ". A 2015 Report to the U.S. Department of State, U.S.A.

102) The Office of the Auditor General of Canada (2001). Integrating the Social Dimension: A Critical Milestone, Report of the Commissioner of the Environment and Sustainable Development, Institute of Chartered accountants, Canada.

103) UNESCO (2002)." Education for Sustainability- from Rio to Johannesburg: Lessons Learnt from a Decade of Commitment.Available at:http://www.unesco.org/education/tlsf/extras/desd.html?panel=2#top, access date:12/4/2015.

104) .(٢٠٠٢)_____Education for Sustainable Development, United Nations Decade 2005-2014, Sustainable Development: an Involving Concept, Education for Sustainable Development Information Brief.

105) .(٢٠٠٩) _____United Nations Decade of Education for Sustainable Development (DESD) 2005-2014.

106) .(٢٠١٢) _____Education for Sustainable Development, " Education for Sustainable Development in Action : Learning and Training Tools ",Source Book, UNESCO Education Sector.

107) .(٢٠٠٥-٢٠١٤) _____Higher Education for Sustainable Development, Education for Sustainable Development Information Brief, United Nations Decade .

108) University International Conference. (2012). " Higher Education and Sustainable Development ". 16 Feb., Havana.

109) Veríssimo, L.,& et.al.; (2007)." Community service in university: Personal and social skills, career knowledge and career development", IAEVG International Conference - International Association for Educational and Vocational Guidance, Faculty of Education and Psychology, The Catholic University of, Portugal, Italia.

110) WCED (1987): Our Common Future, a report of the World Commission on Environment and Development, UN.

111) World Wide Fund for Nature (1993). Sustainability Use of Natural Resources: Concepts, Issues and Criteria, WWF International Position Paper. Gland. Switzerland.